

أهدى

مغني زوى الأفعال عن الشب الكثرة  
فى الأفعال .

يوسف بن عبد الحميد الجني .

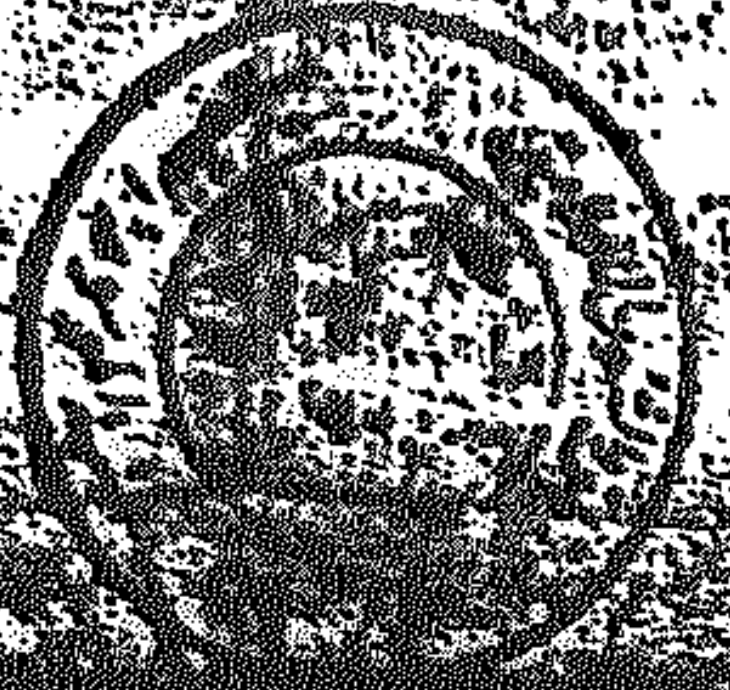
٢٠٩ ص



كتاب مفيد في الزهد عن الكتب الكثيرة في الزهد  
 في طبعه من هذا الزمان المجلد اعلم اي مشيئة تصيب  
 المشام العالم العلامة شيخ دهره وفرد عها كبر  
 جمال الدين تركه المسلمين يوسف  
 اي عبد الله ادي الحنبلي  
 رحمه الله تعالى

فابره في زيادة رموز لمؤلفه فالاجماع غير وموافق  
 واي حنيفة والشافعية وغلها والشافعية  
 ح ٣٠٥

وزاد الموقوف والوقوف  
 مكتبة الموقوف  
 رقم الكتاب  
 رقم التسمية

















فيه المذكور من القسما والخطاب الهام كالناس والمؤمنين قينا والاعبد والقيمين  
 زايه وهو جازع كذا كان وامرؤا وحجس العال ان يتي  
 حل ومنفصل المتصل الاستثناء والشرط والعناية والاستثناء  
 بالاولى ما قام مقام من غير وسو وهدي وليس وحاشا وخلال  
 يكون من غير الجنس ويجوز في كلام الله والمخلوقين بشرط الاتصاف  
 ولا يصح الانطافا ويجوز بقدره واستثناء الكل باطل وكذلك  
 وانما استعانة غدا الى جميعا وهو من النفي انما  
 من الاستثناء في الصفة الخالية كالاستثناء ما  
 المتصل بالمتصل في قوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم  
 او ساخر او لا يجمع محققين العام بالمعروف ويخص العام بالخاص  
 في المطلق والمقيد والمطلق ما شاول واحدا غير معين باعتبار خفية شاملة  
 لجنسه والمقيد ما شاول معينا او موصوفا بامد خاصه كقوله واذا زدد  
 مطلق ومقيد واختلاف حكم العمل اعدهما على الاخر وان لم يختلف حمل ويشتركان  
 في الجمل والمبين والمجمل اللفظ المتردد بين محتملين في السواء وهو انما في  
 المفرد كالقرا وفي المركب ولا اجمالية ايضا في العينية والاشياء والمبين يقابل  
 الجمل والفعل يكون بيان او يجوز كون البيان اضعف ولا يجزئ اخره عن وقت  
 كاحاده ويشتركان في المفهوم وهو مفهوم ما مفهوم مؤلفه كونه موافقا  
 للنطق في الحكم ومفهوما محال كونه محال في النطق وهو الموافق في اللفظ  
 لفظية بشرط العمل فيكون الخالق ان لا يظهر في اللفظ والاولى وهو انما  
 مفهوم الصفة ومفهوما الشرط ومفهوما في المعنى ومفهوما العدد ومفهوما  
 اللقب ويشتركان في النقص وهو القصر في المعنى وهو الظاهر وهو ما احتمل

معين

معين وكان في احدها اظهره واليقين وهو الاعتقاد الجازم والمؤمنين  
 بين شينين الراجح ظن والمرحوح وهم والمتاوي شك ويشتركان في  
 الاسم الواحد لمسميين والمتاوي بان يختلف الاسم في المعنى  
 في الحقيقة باستعمال اللفظ في وضع اول وهي لغوية وعرفية  
 اللفظ المستعمل في غير وضع اول على وجه واحد ولا بد من العطف  
 ما او او لفظ الجمع لا الترتيب ولا معينة والياء الترتيب والجمع  
 ومن لا يستأ الغاية والتعيين والجمع الى الابد لا يستأ الغاية  
 بعده وعلى الاستمرار في الاستمرار لا يستأ الغاية  
 الغاية في قوله تعالى ومنهم من آمن به وحيه ما عمنه في قوله تعالى ومنهم من آمن به  
 باحكام ما قبل من قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به  
 بعض اية اعجاز وما لم يتوا ليس بقران واللبس اية منه وبعض اية في النمل وليست  
 من العائنة والقران وكذا في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به  
 المحكم والمقابلة وليس فيه ما لا يعنى في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به  
 برأي واجتهاد ولا يعنى المحكم ويخص السنة باحكام وهي ما نقل عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم قوله لا وفلا انا في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به  
 والكذب في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به  
 والقسمة والتقدير السنة التواتر والاحاد وهو ما عد التواتر زادا وتقله على ثلثة  
 ويشتركان في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به  
 ولا فقهه والاحاد في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به  
 السلام على الواجب به ولم يرد لهلة واهلا مقام الرزية في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به  
 في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به في قوله تعالى ومنهم من آمن به







ولم يزل يفتقري وتم غير اهل والا لزمه ولا يلزمه جواب ما هربتم ولا يفتح السائل  
 او لا يفتح السائل في اطلاق الفتوى باسم مشترك وما يفتح قد مر في موضع آخر  
 في كتابي من رسل وتصل على منقطع ويقتضيه علم وورع وضبط وكوثر صاحب  
 البشر الامثا فانص على ظاهره والظاهر على الجمل والحقيقة على  
 حقيقته والواقعة على ما هي من الحقائق لا على ما يظهر على الالباحه وعلى الذنب وقوله  
 في كتابي من رسل وتصل على منقطع ويقتضيه علم وورع وضبط وكوثر صاحب  
 البشر الامثا فانص على ظاهره والظاهر على الجمل والحقيقة على  
 حقيقته والواقعة على ما هي من الحقائق لا على ما يظهر على الالباحه وعلى الذنب وقوله

في كتابي من رسل وتصل على منقطع ويقتضيه علم وورع وضبط وكوثر صاحب  
 البشر الامثا فانص على ظاهره والظاهر على الجمل والحقيقة على  
 حقيقته والواقعة على ما هي من الحقائق لا على ما يظهر على الالباحه وعلى الذنب وقوله  
 في كتابي من رسل وتصل على منقطع ويقتضيه علم وورع وضبط وكوثر صاحب  
 البشر الامثا فانص على ظاهره والظاهر على الجمل والحقيقة على  
 حقيقته والواقعة على ما هي من الحقائق لا على ما يظهر على الالباحه وعلى الذنب وقوله

ان  
 البرية ما  
 القضاة لا  
 تجد  
 بل  
 يمين  
 راد  
 القضاة  
 لم يبق  
 دج  
 قع  
 قع

بالنوبة والكفر الاسلام والطاعة بالردة المضلة بالموت ولا تترك طاعة  
 بخصيصة غير الردة والامر المعروف والامر المنكر فرض على كل مسلم  
 وشاهد وعرف ما يكره ولم يجره اذ اولا فتنة في نفس او مال او  
 على الادي مع العجز عن الفتوى الا على ما ارادته محرم ان يكره على  
 لفاستق ولا في تخلف فيه الا على من التزمه هذا واذا خالفه لا يكره  
 الا نحوها ولا على غير مكلف الا ناديا ولا على ذي في محرم هذا  
 وجب بيلك فان عجز قبله ان كان عجزه فقله وان كان عجزه فقله  
 رقيقا شقيقا عالما بالامر والامر بالامر والامر بالامر  
 واقامة دينه في كل حال والامر بالامر والامر بالامر  
 الذي هو في كل حال والامر بالامر والامر بالامر  
 وجب انكار البدع المحض او ينسب من غير المعاصي ويجوز اغتياها في حق  
 شاك والاحبار عنة ما ينطو من غير عجزه ويزول بالسلام ويجوز ان  
 الكفار عموما دون معين ويجب على الكافر ان يستتر في كل حال ويصا  
 لاسلم على المسلم ان يستر عونه ويستر زنته ويقل عثرته ويجعل في كل  
 معذرتة ويرد عينته ولا يفتنه ولا يفتنه ولا يفتنه ولا يفتنه ولا يفتنه  
 دعوتة ويقل هديته ويكافي مسلمة ويشك في حقه ويحسن بصرته ويقضي حاجته  
 ويشفع مسالته ويثبت عطشته ويترد ضالته ويواليه ولا يواليه ولا يواليه ولا يواليه  
 ظالمه ان قدره ويكنه من ظلمه ولا يسله ولا يسله ولا يسله ولا يسله ولا يسله  
 له ما يكره لها وليس على المسلم دفع ذي نفس عليه من غير حق المسيرة حتى ان هو  
 دونه ويجب عليه نصحه ويحرم اشارته بغش والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل  
 الصلاة سنة ويجب في العزم من والسلام سنة عين من المنفرد وعلى الكفاية من الجاه

ادب السلام

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

الحسنات

ليس على المسلم

النوبة



[illegible]

أجلدة الذي

تفتتاح



*(continued)*

**Figure 1**

9

100

بأن مخالطة ذي علم ودين وصلاح وتبقي لطالب العلم أن يعمل بنفسه في سيرة  
سيرة ربه وتواضع خصوصاً مع شيخ وصاحب وتطالع الام فالأصل في العلم  
نظر الأصول وما أخذ من العلوم المحتاج إليها كتحصيل لغة ما يحتاج إليه في العلم  
جل قصده وبترك الام ويكره تعلم جدال ومراو على كل شيخ أن يحرس علمه  
وينصحه ويحب رفقه ورياسته ويمدح كلابه ورفيقته ويرغبهم ويكره تكلم  
عكس كنهه ودفعه ولو أوصى به لم يقبله وارتد ويكره علم الكلام ولو أوصى به  
يعلم وحل الجواب إذا كان منه فائدة ولم يكن منه ضرر على أحد وكان من العلوم  
الدينية وكان منهم السالك صله ويكره النظر في كتاب غيب نظر في ذكره ويكره  
حسن الكتب غير مستفيدة من المذاكرة في العلم ومن شغف ودق شغفه لا  
في نفسه على تركه ولا يفتخر لأجل شكل العلم والصبر على السخط وتكسر  
عبادة المريض ويكره وسطا الأراض عليه وفي رمضان الجلاء وسين الدعاء للموت  
وبس يغاطي حسن الخلق مع أهله وجيرانه والأقارب وسائر الناس ويكره مزاج  
كثرة ما ليس بحق ولا ما ليس بحق ويسير بحق ويسير الحياة والموت والغير والزكاة  
الأخوان وتفقدا الجيران ولا الأصل ويصنع في النظافة في يومه وفيه  
في اللغات ويكره لائحة غير محترمة ولا يقبل يد كبير وتكسر  
سباحي اثنان دون ثالث ويكره الزيادة ويكره أن يدعى باسم يومه لم يرض  
فيه وجاوس فاصفا إلى من تحدث مراراً وفيه ويحب حفظ السر ومن  
غضب إن كان فاما جلس وإن كان جالساً اضطرر ووضع يده في جيبه أو يغطيها  
مطلقة وتكره العزاة والدعاء والذكر مع جل الخرافة ولا يعلم فصل  
فلا بأس من قط المصحف وشكله وكتابه الأختام كالاعشار وأما سحر ووعده  
ويكره من الخرافة خط عظم نص عليه فيجوز تقييده ولا بأس بقوله سورة كذا وكذا ويكره

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

ادب العرب

**THE**







॥

وذلك من الصناعات المحتاج إليها ولا تذكره الكتابة لرجل  
من جنس المرأة إذا لم يخف منها ويباح دخول الحمار للرجل إذا أمن النظر منه وإليه وإن  
لم يمتدح حرمه وإن خافه كره ويجوز دخوله بغير إزار ويباح للمرأة إذا احتاجته  
أن ينظر منها وإليها ولا بأس بذكر الله في الحمام وتكره القراءة فيه وليس بغير  
في دخوله والمبني في هروجه وبعضه موضوعا خاليا ولا يدخل البيت الحار حتى  
يعرق في الذي قبله ولا يلبث إلا بقدر الحاجة ويحلق عاتقه ويستدبره فيه وله  
استعمال نورة ولا يدخل مع الامتلاء ولا يشرب الماء البارد فيه ولا يجلد وليس  
لشعره غسل ودهنه وتقليم أطرافه في الغايمة أو الجمعة أو ما خشي ولا يترك  
أخذها وأربعة مقارب لقوق أربعين ويكره غلق اللسان في غير ذلك وحاجته  
عليه وبينه كتاب يثيب بغير سواد وبكره تنفخ شعر الوجه وحفنه ويجوز  
نقصه وشره ويباح ثقب أذن أنثى وبكره لصبي يرض عليه ومن سح بهن حاروغ  
كلب فهو وشياع ذلك سهل الله تعالى من فضله ويكره الأخذ بطيور ناكل وترعى  
وحسن طير يقفص ويباح اقتناك كلب كصيد وماشية وذرع وبستان ويكره  
ذلك ويباح قتل غفور وأسود ومنهم من يباح قتل ذراع من الطيور  
من حلاله وغراب وزرافة ويقال لحية بيت قبل قتلها إذا صارت نكاحا في  
والأشياء ويكره اقتناك كلب لصيد لحد ولعب ويكره قتل الخيل إلا لأذية شديدة  
ويباح قتل قمل وبق وبرغوث وغير ذلك وبكره قتل ضفدع وهدد وفسق  
وبكره طرح قمل من غير قتل ويجوز قتل هر وخنزير ويباح مع أذاه وبكره إطالة  
وقوف بعيرة مكرهة أو يحمل ويجوز أن تحل فوق طائفة وبكره نور من نطقي  
وجاوس بين نيام ومدا الرحلين في جمع الناس وخراج زحف ونحل وبكره الطير  
والثام دون قال ويباح أخذه من مسكن وبكره خروجه من الطاعون والدخول

مجلس

4

کتابخانه عمومی  
وزارت فرهنگ و ارشاد اسلامی  
تهران

19

عليكم وبحم شطر مخ وزرد ويكره بحالته من ليلع ولا يسلم عليه وتجرم الملاهي  
من دق وزمر وشبابه من قصب وغيره وشعبية وتغير وضرب بعضه ويطرد  
زغناد وزناشاد شعور صباح ومدح صباح وبني او غير ولو ترنم وتجرم من  
وزباب وحك وسفيل وكل الـ وعزبه وتصفين كيف وكو ذك وجوان  
رجلا او امرأة ولا يكره التغميم بالقران والمذبح سواء كان من رجل امرأة  
لا يجوز للمرجل التلذذ بصوت امرأة غير زوجة وأمة وسرية وليس الكف عن  
مساوى الناس وعيوسهم ولا ينظر في العزرا الا في الاستدلال على القلة والوقت  
ويقول عند رؤية الهلال ما ورد ويكره سب الزعم وان يسمي العبد الكرمه وسب  
الدريك والملاح في الوجه والعزلة افضل من مخالطة اهل السي ومخالطة اهل الحجة  
والاجتماع على العلم والقراءة وكذا افضل من العزلة والفقير الشاكر افضل  
من الفقير الذي لا شكر والعقير الصابر افضل من غني عن شكره والملك المستور  
احسن وايتاد طاعته ورضاه على كل شيء سزا وحضرة صفاء القلب من كل كدر  
ولكل احد وترك حب العلية والترأس والترفع واقل عيا من يقل عليك وارفع  
من على منك وانصف من حبه الانصاف واستعف حيث يجب الاستعفاف  
ولا تشكر الا الله لا تشكر الا الله وان تشكر غير الله فهو كفر واشكر  
وايامك فارجو ان يوفقك الله الى ما يشاء من الخير والفضل على من طم  
النفق فله وياح ويحيى وقاويد ولا يثنى عليه ولا يشكره الا في حق الحق  
فان ان يستعين بدي في شيء من امره والمسلم لا يحسن استطبابه ويحسن ان يستعين  
في كل شيء باعلم اهل فكره وتأمر ويحسبوا وتباح ولا يشكر الا الله ولا يشكر  
شي من لوج وشربه وان يكتب للمسي والملك والعمير والحيوان والصداق والعين  
ويري من ذك بقران وغيره ويكون يعير العربية ويجرم وطلم وعزبة ولا

مجلس علماء وادباء ورجال  
العلم والادب

الغنى الشاكر أفضل  
من الفقير الصابر

ادب الطبع والنسابة

ما فيه فرائد











بسيطة سيف والة حرب وحمر خلية دواة وبحيرة ومقلة ومن آة وشيط وكلة  
 وخشونة وموود وكود كير ويجرم مع الحرير والمنسوج بالذهب والفضة  
 للرجل وكذا خياطة فاحبراً وكجوز بعبه كالفيليسه ولا تجوز اللالي والجوهر  
 المنيعة ويجوز كعب صلب في المرأة في الحرير ولا يجوز لولي الصبي الباسه الحمر  
 وكبره الصليح الثوب ونحوه ويجوز تصوير حيوان برأس في ثوب ونحو  
 رسمه وشايط وسقف واستقال ما هو فيه بلا ضررة ولا بالثمن عليه غير  
 حيوان من ثمر ونبات ونحو ذلك ويكون سنه الحيطان مطلقاً ولو بالانصار وفيه  
 وتباح خيمة وقبة ويمكن كعبه وبياض البخل بالذهب والفضة وغيرها مطلقاً  
 ولولي صفة اذن لها في كعب وله ان يلبس ذابته جلد الحسا وكبره له في كعب  
 في غير صلاة وبياض ثوب من غير ثوب ولا يول وبياض من ياول مطلقاً ولو من صفة  
 وكبره ليس جلد ثعلب وتباح الفراء من جلد ما لا يول ولا يجوز من صفة كعب  
 بمونيا وبياض ليس السوداء كله من ثوب وعما مية نص عليه ويكون ليس الحمر صفة يكون  
 ليس من قبة ولا يكون ليس ثوب مرقع وبياض ليس المسك والورد ويكون للرجل  
 من عفر ومصفى وكبره المنيعة الحمر ويكون ليس ثوب رقيق يصفى للشره  
 حتى لا يثني في ثوب وان راها غير زوج وسيد جرمز يكون ليس ما تفلن نجاسته  
 وكبره النسيلا ملاس الحمر واشية الذهب والفضة ان رغبه ذلك فيه وبياض ازار  
 وتنبه من يجوها من نصف ساقه الى كعبه نص عليه وكبره اسفاح من ذلك ونحوه نص  
 عليه وكبره الخيلا والعجب ثوب ونحوه والمرأة ان مشت به الرجل من تطويل  
 قسمة بحيث يستجميع قدما ولو جرت وان لم يظهر فكره لول وبس ان يترد فوق  
 سرته ويشد من اوله فوقها وبس السراويل وبياض الثبان وبس توسيع كمر  
 المرأة وبثوب لرجل ليدرس الاصابع وبياض خبيرة وصوف نص عليه ووبر

عنه سمع  
 لرجل  
 ثوب  
 بياض  
 صبي

تلفط

وكان

وكان وشعر وكبره ثوب شهرة وما خالف في ذلك وبس النوسط في اللبس  
 وكبره ليس ما يفتحك وليس ثوب مقلوب من فرو وكبره ثوب محمول وكبره كعبه  
 صا وبس ليس البياض والنظافة وغسل ثوب من الوسخ ونس في ذواته العامة قدس  
 فيها واكثر وتكون خلفه نص عليه وبياض نحاس وبس سلطان والبسة في السي  
 افضل وحمل الخصر وبياض في البصر وكبره في الوسطى والساية ويكون من جديد  
 وبصا ص وخالص نص عليه ومن عقيق كفضة وكبره تشبه رجل المرأة وهكذا  
 لغير حاجة وكبره الثياب لامة وكبره المرأة في الصلاة كالسرق وبس المرأة المروحة  
 الخضاب مع حصصه من رءوسه ويكون النقش والتكيب وكبره الخضاب في المدين  
 والرجل للرجل من غير حاجة ولا باس ان يضع على راسه في الحرب هامة من ريش  
 النعام وكبره تجرد ذكر من رانين من ازار او خافا وثوب ولا حاشية بها كبره  
 في ذكر وانثى غير زوجة وامر يكون ليس القفال الصرامة للرجل والمرأة نص عليه  
 وبس ليس النعال السني وبس كونا كحف حمر وبياض اسود ولون النعل اصفر وبياض  
 احمر واسود وبياض القعقاب وبس قبال نعل وتباح الصلاة في النعل اذا سلم من  
 النجاسة وكبره ليس ثوباً للرجل وبس الطيب للرجل باظهر رجليه وخفي لونه والمرأة  
 عكسه وبس النظر في المرأة ويقول ما ورد وبس الكحل ثلثان كل عين وبس  
 غبا وكبره فرج ولا يكون الخاذ البسط والفرش والمحف والوسايد وكبره المرأة حلقها  
 من غير حاجة ولا يجوز لها التبريد في ثوبها لا جنبي ولا كفاية ولا تقبل في الولادة ولا  
 باس الحلق والعلق للمرأة والمحف اذا خرجت من بيتها فصل المصوف من عورت  
 نفسه فواضع ومن عرف ربه حفظه ومضو وتبعية وتقف يديه فخاف ورجي فاصفي  
 الى الامر والنهي فان تكب واجتنب فاحبه مولاه فكان سمع الذي يسمع به نص  
 الذي يجربه ويه التي يمشي بها فاختار وليا ان سالد اعطاه وان استغدا اذ اعاده

كبره ليس  
 ما يضر

اصلة  
 النعل

فاحبه



ودني الهة لا يبالي فيجعل منق جهل الجاهلين ويدخل تحت ربة الماوية ذوا  
 النفس الابية يرباها عن شغاف الامور ويجمع الى معاليها قد وذل لنفسك صلاحا  
 او ساءا او رضاء او سخطا او قربا او بعدا وسعادة او شقاة ونعيا او نجما  
 ولا تترك الاعلى ليجزك وترك الادنى واذا خطر لك امر فانظر الشرع فان وافقه فإدا  
 فانه من الرحمن وان خالفه فإياك وإياه فانه من الشيطان حيث جهل او ذلت  
 ووافقت المحظوظة وهنوت فاستغفر وانزع الربا من قلبك فانه الشكر الحق وان كانت  
 نفسك من المخلوق فهو من قلبك ايمانك بالخالق وتذكر في مخلوقاته وانما انما  
 يدركه فيه وان اسحب نفسك من الخلق بالحق فانت متطلع اليهم دون ترك وان خشي  
 عنهم بالمعاصي وما رزقك فانت منافق وان اظلمت العادة منهم ولا عمل في الهة  
 فانت مراءى وانتد لي نفسك واباك لتزجده مرامك او جيلك او ذكرك او نيتك او  
 اوتك فانت تقلب عن عبادة ربك فالؤمن يهدى به توبه وذات به والمناق يهدى  
 توبه وذات به من يذبح في خد متا لا ان يمتي خيد من مولاة تعبد الدرهم والدينار  
 والعطيفة والجنينة والابنانية تعبد الدنيا ان اعطى رضى وان لم يعط سخط  
 فالناس عندك كسنة تلك مراتب صغيرة وكبير ومتوسط فوقر الكبير واحط بالابوة طف  
 على المتوسط واحط له احاطت على الصغير واحط له ولدا وانت معهم على تلك مراتب  
 تليد فاحذر شريكك واجعله اباك واسا ذك وزريق فاحرص عليه وادله  
 ما تريد لنفسك وانصحته وخبخ فاحرص على تليدك وان سخا حوا اذا منوا صفا  
 نرها قويا عما عقيبها حلما بحلاصه وادرجات التصوف ثمانية الاولى  
 المذبات وهي ثلاثون منزلة العنونة والبقطة والنفط والتذكر والقراد والنوة  
 والخاسبة والانابة والاعتصام والرياضة والخرن والخرن والاستغفار  
 والخشوع والاحبات والزهد والورع والتبتل والرجاء والرغبة والرعاية والمراقبة

والحم

والحمرة والاخلاص والاستقامة والتوكل والتوحيث والنفقة والتسليم  
 والتعذيب الشاسع درجة الاخلاق وهي احد عشر منزلة الصبر والرحمة  
 والكلالة والشكر والحيا والصدق والافشار والخلق والتواضع والنبوة والانبيا  
 الدرجة الثالثة درجة الاموال وهي عشر منازل القصد والكرم والارادة  
 والآداب واليقين والذكر والفقر والعنا والانس والمزاد السابعة درجة  
 الادوية وهي عشر منازل الاحسان والعلم والحكمة والبصيرة والفراسة والعظيم  
 والاهام والسكينة والطمأنينة والهمة الخامسة درجة الاحوال وهي عشر  
 منازل المحبة والعفة والكرم والعقل والعطس والوجد والدهش والبهان والفرح  
 والذوق السادسة درجة الولايات وهي عشر منازل اللطافة والوفاة والصفاء  
 والسرور والسر والتبس والفرق والقيمة والتمل السابعة درجة درجاتها  
 هي منازل التسعة المشاهدة والمعاينة والحياة والقبض والبسط والشكر  
 والتعجب والاقبال والاصصال الثامنة درجة النهايات وهي منازل المقربين  
 والقبض والبقا والتحقيق والتبليس والوجد والجريد والتفريد والجمع والتوحيد  
 فسرع يباح الاجتماع لذكر الله تعالى سكرته ووقار وكرمه سماع برقص وخرقة  
 وخوران وحرير بدو غنا وطبل ونحو ذلك والله اعلم فصل الرسول من امر  
 بالابلاغ والنبى من اوحى اليه فكل رسول نبى وليس كل نبى رسول والاسلام قول  
 وفعل يعصم المرء دمه وماله تحقيقه بالشهادتين ومقام مقامها والايان قول  
 وفعل يحوي على تصديق الجنان ونطق باللسان وعمل بالادان لكل من سلم  
 ولا عكس ومن قرئ الرسالة والنبوة والايان والاسلام عموم وخصوص والرسول  
 افضل من النبي والمؤمن افضل من المسلم والايان يزيد وينقص يزيد بالطاعة وينقص  
 بالمعصية وكرامات الاوليا حق ومعجزات الرسل امر خارق للعادة وكذلك الكرامات لا

مطلوع  
فصل في  
الادب



ان الحق للرسول والكرامة للولي والشجرة والمراد بالعادة والفرق بينه وبين الحق والكرامة من ذلك امر رايي وهذا امر شطاني والامر الرباني يظهر عليه النور والامر الشيطاني يظهر عليه الظلام والامر الرباني على الزمان بكنهه والكرامة والشيطاني اذا مر عليه كنفه والامر عليه فساد والامر الرباني تدوم عليه كنهته والشيطاني يتقطع الا ترى نزوحه من صلي الله عليه وسلم دائمة الى يوم القيمة ونزوحه سبله الشيطانية ظهر فسادها وانقطاعها وانفصل الحق الانبياء وافضلهم الرسل وافضلهم المرسلين وافضلهم نبينا صلي الله عليه وسلم واذا ترى هذا اول الانبياء ونزوح اول الرسل وانفصل هذه الامة العصابة وافضلهم اهل بيته وافضلهم العشرة وافضلهم خلفاء الائمة وافضلهم نوابكم في بعد الصحابة الثمانية وافضلهم غيرهم العلماء وافضلهم الائمة الاربعة اعلام الهدى واذا كان الاسلام وامية الدين وعلى كل اهل هذا مذهب اعتقاد ان اسمهم اعلم من غيره وان مذهبهم الصواب وليس لاحد ان يعقد ان مذهب غيره خطأ فان الحق في المسائل الظنية واحد وعليه دليل وليس القول الذي هو الحق معلوم بل هو مطلق قد يكون هذا وقد يكون هذا وتقول كل يصح لكونه هو وقد يكون هذا الخطأ فاما المصيب ما جود والخطأ ما جود ولا يجوز لاحد انتفاء احد من الائمة الاربعة ولا مذهب مذهب وقد كان غير الائمة الاربعة له مذهب فتران ذلك باطل وحصل الاتفاق على هذه المنازاة الاربعة فقد كان لسفيان مذهب ولداود مذهب وللأوزاعي مذهب وتبع ذلك لا يقال انه على الباطل ولا يعاب على اتباعه ولا يجوز مخالفة الاجماع ولو لمجهل فان الاجماع دليل وجوز للمجتهد مخالفة المذاهب الاربعة ومن مذهب مذهب لم يمان باخذ برخصه وعزايجه ولا يجوز تتبع الرخص من كل مذهب ولا المهرج مذهب مخالفة فصل الرواية عن الامام وقد نقل عنه في مسائل كثيرة روايات كثيرة فان المجتهد يجب عليه الاجتهاد في كل واقعة الاجتهاد في علم الشارع اقول علم

ادوم بن رسول

وتحريمه وان لم يعلم ذلك فمذهب لا قرب بقواعده شر بالكتاب والسنة وقد قدروا في مذهبهم الصحيح من مذهبهم والذي يخاره من الاصطلاح ما اختاره الاكثر من اصحابه شر ما اختاره القاضي والشيخان شر ما اختاره الشيخان ولا يخرج الى هذا اختاره صاحب الفروع كما تقدم غيرنا والاقوال للاصحاب والرواية عن احمد قد تكون بالنسبة وقد تكون بالاجماع وحيث قال الاصحاب بغير رواية او جملتها الضعيف والمنع خلافه رحت قبل احد الوحيين الثاني وعلى وجهين او يروا بين احدهما كذا والثاني روى المقدم ولا يجوز الاعتماد في القوي والحكم على الضعيف الا للمجتهد مطلقا وتعارض قول احمد واختاره عن من اصحابه فالمقلد واجب عليه اتباع قول احمد وقول الاصحاب على الاصح لما فيه شر واية وفي الاصح لما فيه لم قول واذا اوجده قول الامام وجب اتباعه على مقلده مذهب ولو خالفه نص كتاب ابي حنيفة لان اعلم بذلك منه وما عارضه واحتمل نسخ او غير ظهر عليه وهذا اوان الشروع والقيمة المرموز والله حسنا ونعم الوكيل كتاب الطهارة

وهي لغة الزهامة والظاهرة وشعر استعمالها او تراب اوها او الاجار واجبا او اوند ثا المطهر الباقي على اصل خلقته ولها اجناس متغيرة على ما في وممنوع وغيره وكن جنس نجاسة وتبع حدث بما زمره والطهارة بما ورد ويجوز من ثبات وتجبر عليه حاصلة ولا يحتمل بلبسها وانقطع بعد رجعة الطهارة فاعلم الطاهر الذي تغيرت جميع صفاته بطاهر وتغيرت صفته وما استعماله في رفع حدث لا تنسخ الطهارة به وما استعماله على منس فيه بياق ابر من نور ليل ليل الطهارة وما انفصل من غسل نجاسة متغيرا استنجى وبغير تغير قبل الزوال ونحوه وبغير طهارة والامام المتغير بالجنس متنجس غير جائز استعماله وهو غير مطهر فان لم يتغير وهو ذو النية نجس وان بلغها بالجنس فان كانت النجاسة من بول الاميين وعذرتهم المايعة نجس فان بلغ

الاجماع من مذهب

قوله

ثم يكتفي

منه ان لا يلبس  
منه ان لا يلبس  
منه ان لا يلبس  
منه ان لا يلبس

ان هذا نظر



هذا لا يمكن نزحه فهو مطهر وانقطع بكثرة القليلين وما شئت في طهارته او نجاسته  
 ينجي على اليقين واذا اشتبه طاهر نجس ترك وطهور حوطا هو ضامنها وسور ما يوجب  
 له طهارة ونجس ما شرب منه قبل وجار وجوارح طهارة بالاسنة  
 في استعمال اليد ذهب وفضة وانما كان في جملته نجس بموته ثم استعماله قبل دفعه في  
 ما بين فان دفع في الماء لم ينجس في يابس فاما حازت في ما بين وما كان من نجس بموته  
 في نجس في الاضواء والنفس فانه من كوك طاهر ونظيره من غير ما كوك ونظيره  
 مية وضوحها ودرية ونجس النظام والفرز والاطفار وانما طاهر ما كوك في  
 بطنه ينجس بصل فشرها تكون طاهره والاله الله اعلم

باب الاستحباب ودخول الحلال

سبح لمن اودع في الحلال نفد من النجس في الدخول والنجس في الخروج ولا  
 لسم الله اعود باه من النجس والحجاب عند الخروج غفر الله الذي اذهب عن الارض  
 وعافاني بعد اعل بابه في جلوسه ضامنا غير يابس في شرب وطريق رطل نافع  
 غير مستعمل شمس او قمر ولا نجس في رطوبته ومجتمعا وروث وعظم  
 ولا ماس من حديد ولا استعمل في الاستحباب من كل خارج غير رديج ومن غير  
 الاستحباب في الاستحباب فان نجس بها وانما كوك في رطل او غير طاهر ولا يمكن  
 وامر من نجس في رطل او قمر وانه لم يكن نجس بارض وخبثه ما لم يكن نجس  
 يصلي على حسب حاله فان قد رعد ذلك لم يعد والله اعلم

باب السواك وسنن الوضوء

السواك سنن مطلقا الا يصير بعد زوال وهو موكد عند وضوء وصلاة وتباعد  
 وانتباه من نوم وتغير فم مكره بما يضرب يودي ونفس التسمية وتغسل الكفين ثلاثا  
 في ابتداء الوضوء من نوم ليل ونفس تذكاة بمضمضة واستنشاق قبل وجهه ومباغفة

لغير صائم وتحليل الحبة واضاع واخذ ما جد بدلا ذنبه وغسله ثمانية وثلاثين  
 يا بيا الوضوء

مشترط للاسلام والقفل والمميز واشترط طهارة اليد وتباعد اليد الطاهرة وهو  
 انقطاع خيطه ونجاس وشترط طهارة اليد وشترط طهارة اليد وشترط طهارة اليد  
 وشترط طهارة اليد وشترط طهارة اليد وشترط طهارة اليد وشترط طهارة اليد  
 الوجه واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد  
 رجله الى القدم ومن نطق بذكرها ورجلها من القدم واليد واليد واليد واليد  
 محل القطع واخره وان كان القطع من رقبته يستطو بغيرها يستطو بغيرها  
 وفرضت المضمضة والاستنشاق وفرض فيه الترتيب والموااة ومضمضة من بعد  
 الى السباغة قال لا ما ورد من غير غسل اعضا الوضوء بنفسه لظهوره او شلت  
 بغيره يحسب من بوضوءه باخره او شلت ان نجس ارجل الاعضاء في الماء فان نجس

نجس على حسب حاله يا بيا  
 المسح على الخفين وجاز على حواير صفيقة ونحوها كما جاز على عمامة مخمكة وراتج  
 ذواية وجاز على دنية القفا وشترط ستر الخف محل الفرض ومباغفة المشي فيه  
 ونحوه في السفر ونحوه وكذا يقطع بنوعيته بغيره واليد المضمضة وتباعد اليد  
 الا على الجبهة ولا يجوز المسح على مظهر اليد وانه بعض القدم وبذلك يمكن المسح من الحدث  
 تغسل اليدين ومسح الكعبين وجب مسح الكعبين الخف والله اعلم

باب نواقض الوضوء

الخارج من الجن من السيلان ناقض فلا طهارة وكذا اذا اراد ان يغتسل بظاهر  
 منها مطلقا وشترط بريح دبر ومذي وتبغضه بريح قبل وليس بظاهر خارج من

الدينه على وجه  
 المذموم  
 المسح على الخفين  
 لاها



غيرها وينقص بول وغايط خرج من غيرهما ولا ينقص بسبب نجاسة غيرهما من غيرهما وينقص  
 ما الكثير ونظا العقل بغير يوم ناقص وينقص النور الكثير ولا ينقص بالسبب من حال  
 وقام وينقص من مضطرب وانقصه كذا في خروج امرأة يسكن كذا وانقصه بغيره  
 بسبب امرأة بشهوة فقط والكل ثم ابل وزدته وغسل يمينه واليمين منه في غير الصلاة  
 ناقص وينقص من شكله في طهارة ما حدث على الفين والحديث مانع من الصلاة ومنع من  
 المصنف باب الفصل حزر المعنى الذي ينفذ بغيره  
 للفصل ولولاها وجب بالاقبال وان لم يخرج وجب بالنقا الحائض فلا كان او دبر  
 من ادمي لم ينجس من ادمي ولا من غيرهما مخرج وجب كالموت ووجب بالاسلام وجب  
 والنفس مخرجان كذا ويجوز على الجنب ان يغتسل وان غسل المصنف وجاز له التمسك  
 المسجد اذا اوثق كذا زل منوه وواجب في الفصل لغيره بغيره بالماء او بغيره  
 التمسك والمضغ والاستنشق واستحب غسل كفيه ومخرج الماء بغير نجاسة الوضوء  
 وان احتوا على نراره ثلثا ونسب التسمية وشعر في الفصل من جفن عين  
 ويسكن ان يغتسل بالصاع ويؤتى بها بالماء ويجزى الفصل عن الوضوء اذا نواها وسحب  
 للجنب اذا اراد الاكل والوطي او النوم غسل فوجه ووضوءه  
 باب التيمم مشرك التيمم سفر او نحو ذلك  
 وسوغ له عدم الماء وحصول خوف الضر واستعماله بماء او زيادة من ماء او  
 حصوله او فساد عتق او برد شديد بخلاف من ذلك وجب له الجوف وقوف  
 غطس نفسه ورفيقه المحترم او ثوبه كذا وتغير اذا كانت محترمة وشعر التيمم  
 بغيره واحدة للوجه والكفين فوجهه باطن اصابعه ومسح الكفين بالراحتين  
 وان عدم ما وراها على عاصبه حاله ولا اعادة ويجوز جمع الاصلين وجمع  
 التيمم للنجاسة البدن وهو ما يقع بتراب له غبار يعاق باليد غير شئ من نجس طاهر

من

من غير جنس الارض كطين ونحوه وامنع منوه وجب غسل وتغير للنجاسة  
 ومفر من فيه مسح جميع الوجه وفرض مسح يده الى كوعيه فقط ولا يطهر بغيره  
 وباطل بوجود الماء وغيره بعد واحدة بعد الوقت وان وجب بعد الصلاة والى  
 لم يعد لنزوله في الصلاة بطلا واذا بدل بالاولى من جنب زمت وحايض  
 وكلام الميت وجب وحايض بعد الجنب لغيره وجه والله اعلم  
 باب النجاسات المحترمة بغيره ويلين بغيره زاعك  
 نجاستها سبعا احدا من التراب ونجاسة غيرهما وجب غسلها بالتراب  
 ايضا والحج بغيره كذا لا اذا انقضت نجاستها فانه يطهر بغيره  
 شئ من النجاسات بالاستحالة وتطهر ببول غلام لم يفسد الطعام بغيره  
 وقطع نجاسة بخل وجوار وجوارح طير واقطع بطنه بغيره ويغسل بول  
 منج امرأة وعرق جنب وحايض وبيدها طاهر ولا يغسل عن شئ من بول غايط  
 ويعبى عن يسير دم وما تولد منه وقطع نجاسة مذبي وقطع بطنه بول  
 ما كثر من مطلقا ودونه وقطع نجاسة دم قمل وبرفقت وبول  
 دم الجنب ما سقط منه نجاسة شئ مما عالج مطلقا والله اعلم

باب الحيض

الحيض ما في فعل الصلاة وجوبه وفعل الصوم وفراة قرآن ومنه مصنف  
 بانها من وطئ عرج وتحت سنة طلاق واستحلوا بها طهر بغيره ولينا بسبب وطئ  
 وهو موجب للفعل والمبايع والاعتداد به والنفا من مثله ويقطع بان اقل من الحيض  
 سبعتين وقطع بان اكثر من خمس عشرة وقطع بان اقل الطهر من الحيض ثلثة عشر يوما  
 وقطع بان اقل الحيض يوم وليلة واكثر من خمسة عشر يوما ويجزى وطئ حايض في الفرج فان  
 وطئ وجب عليه كان وما زاد على اكثر الحيض يكون استحاضة وحرم وطئها اذا لم يحض

تيمم كذا











١٨  
 ووضع يمينه على اليسرى وجعلها تحت سرة وتبين دفع اليدين عند تكبيرة الاحرام واستحب  
 عند الركوع والرفع منه والجلود ويس التاني في الركوع اقل من اربعة وتسعين من حالها  
 حال القيام وتبين اعتمادها في قيامه على ركبتيه ولا تسجلية الاستراحة وتبين بسط  
 اليد اليسرى على الفخذ اليسرى معقوفة الاضلاع بعضها الى بعض مسبوطة واليد اليمنى  
 على الفخذ اليمنى استقيمة كما مضى منها المصنوع واليسرى على الارض مع الوسطى واليسرى مدطهر  
 ولا يخلطه ففصل بين ركعتي ما رواه عدي بن ربيعة وقيل جنة وعقرب وبكا خشن  
 وخلق يديه وبكته وليس هناك ما يطل وقراءة او اخر سورة او اقل ولا تكثرة  
 ورفع على امام غلط وشيخ قتل قلة وبرهون وثقة وبساح تسع مائة وسهوا  
 ان كان زحلا وتبين قراءة وهو في النظر في المصنف وهو في النظر في المصنف  
 وسواك الرحمة عند قراءة ايها والشهود من النار عند قراءة الاذكار والالتفات  
 ورفع البصر الى السماء وانت اشر ذراع في السجود واقفا في جلوس وان يصلي وهو قاف  
 او يحضر طعام به ضرورة اليه وتكرار الفاتحة وان يجمع بين سورتي الفجر والصباح  
 امامه او عن يمينه بل في ثوب وتحت شجر او عن يساره غير المسجد ومحرم الكلام  
 وهو سطل الفجر مصلي وتبين مطلقا وشيخ مراكل وشيخ وهو سطل ومحرم بقصد  
 حدث وهو سطل وان سبقه فانه يسقط من سم الصلاة ان كان اماما واحدا  
 من الذكر واطل الصلاة به واحرم من اني شهوة واطل الصلاة به وان كان غير  
 شهوة لم يخطا وان وجد منيم الما في الصلاة تنطق والله اعلم  
 باب سجود السهو  
 ولا يشترع له بل السهو ويشترع في النافلة والفجر ويشترع لزيادة ونقص وشك  
 اما الزيادة فيسقطها بعد زيادة قيام او تعود او ركوع او سجود وان سهاوا سم  
 سجدا ويسجد للسهو ويخطا زيادة ركعة عما وان كان سهوا ولم يعلم حتى فرغ منها

باب السجدة

فانه يسجد لها وان علم فيها فانه يجلس في الحال فيشهد له من تشهد ويسجد  
 ويسجد ويسجد للرجوع لمن سجد بها شتان وتبين صلاة بعد صلاة من اتفق من عالم  
 وتبين الصلاة على التيمم من غير جنس ولا يخطا يسير ولا يشترع السجود ولا يخطا  
 قول شروعه فيها في غير موضع كقراءة في ركوع وسجود وتعويذ وتشهد في قيام  
 ومحو ذل وتبين سجود السهو واطاها بالسلام على اقل اتما بها سهوا لم يخطا اذا  
 ذكر قربا ربه ويسجد فان تكلم بعد الصلاة ركعة فقفه او ضحك او نسي او فرغ فان  
 منه عرف فان فاته سطل صلاته واسا النقص من ترك ركعة فذكره بعد قراءته  
 يكون ترك ركعة كايامته وان ذكر بعد شروعه في قراءة ركعة اخرى بطلت التيمم  
 ذكر منها وان ذكر قبل ذلك يعوده فاني به وما بعد من سجدت من اربع سجود من اربع  
 ركعات وذكر في تشهد سجدة واحدة فاصح ترك ركعة فان نسي تشهد الاول فلا بد كرخت  
 فرغ يسجد للسهو وان ذكر عند نقصته يلزم الرجوع وان استتم فاما يسجد ويسجد  
 وان شترع في القراءة استمر رجوعه ويسجد لذلك كما واسا الشك فاذا شك في عدد الركعات كان  
 يسجد امام على غالب ظنه والمفرد على اليقين ومن شك في ترك ركعة يكون تركه ومن  
 شك في ترك ركعتين وان شك في زيادة ركعة لم يلزم السجود ويلزم المامور بالسجود  
 مع اسما اذا سجد فان سجد المامور دون الامام لم يكن منه السجود وان سجد الامام لم  
 يسجد المامور ويجب السجود لسهو ما يطل عمدة الصلاة وشترع كل قبل السلام الا انما  
 اذا سلم قبل اتمام صلاته واذا نسي الامام على غالب ظنه فانه اعلم  
 باب صلاة التطوع  
 وهي عشرون رقبا اولها صلاة الكسوف وتبين فعلها وتبين اكد على كل قبل عند كسوف  
 الشمس والقمر والظن الاستسقاء الثالث الوتر والسجدة على السجدة والاولى ووقت  
 ما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر الثاني واستحب من ركعة الى احدى عشر ركعة

باب السجدة

باب السجدة

باب السجدة

باب السجدة

باب السجدة







مقيم بها من ولائكم ولا اكرم امامته بدوي عسري واقدم الحضرين والامامة  
 اعني حسن بن علي البصر وحاجز امامته ولد الزنا وان اذن الافضل المفضل  
 يكون وتكون امامته من بصير وتكون له الرجل ان يومئذ احباب لا رجل لهم في قوسا  
 انتم له كارهون وتكون له امامة طاق وفاقا وتمام واقطع بيا ورجل ولعن من  
 فاسق مطلقا لا يصح ان يومئذ كافر او لا يصح الفرض خلف صبي واصبح الغل وتصح  
 مثل مطلقا وتصح من المرأة بالنساء ولا يصح من رجل رجل ولا يومئذ حديث وتصح  
 ولا يصح ان يقدام يوم علم ذلك به ولا يصح من اهل بيت شاطي ولا يصح ان يومئذ من حديثه  
 مستر ولا عاقر من ركن او شرط ولا يصح من منيع خصوص ومن ترك زنا او شرط  
 بحسب عليه فالاعتدال باطل وتختلف فيه مذاهبه اثنائه دون المأمومين ووجه  
 على المأمومين الاعادة وتصح من المأمومين مطلقا والله اعلم **فصل** في يومئذ  
 الجائنة خلف الامام ولا يصح قدامه ولو بشكيرة الاحرام وتصح في الكعبة ولو  
 تقابلوا وحاجز تقابلها ولو لم يكن يومئذ المأمومين جميعا من حولها ولا يجوز  
 في جهة وتقف الواحد عن منتهى الوقت عن سياره خلفه وخلف صفه ولو جمع  
 وامراه وصبي وكافر ومحدث وتقف المرأة خلفه وخلف الصفوف وتقف  
 النساء مع امرأة امنهن وتصح تغلب بها ومن لم ير الامام ولا من رآه تصح صلاته  
 اذا كان في المسجد لا خارجا منه وتكون علوا الامام كثيرا ولا تكون علوا المأمومين  
 وقوف الامام في الخراب بلا حاجة وتطوعه موضع المكتوبة عليها حاجة **فصل**  
 في حكم من ترك جوعا وعنه من منعه ان يفتقر احد الاجتنبين في طعام فهو  
 محتاج اليه وتكون له على نفسه او ما له او ما كان استوجبه على حفظه او على اهله وولده  
 حتى يرضى او لو اطا او موت قريب واحتياجه اليه في غير رخصة وليس يرضى  
 اسأل عن يره او طام له واخذ له حبس وملازمة وضرب او موت رفقته او غلبته

هنا

نحاس وثنا بكم ورجل او فساد ما لا يغيبه او اختراق طعامه والله اعلم  
**باب صلاة اهل الاعذار**  
 واجبة صلاته قايما فان عجز ففعل قاعدا او يسبح من سبعة فان عجز فعلى جنب  
 ويروي بالركوع والسجود ما يمكن فان عجز او عجز بطريقه فان قدر على القيام  
 والمفهود وعجز عن الركوع والسجود فانه يسبح بها ويروي بالركوع قايما  
 وبالسجود خالسا ومن قدر فيها على قيام او جلوس فانه يفعل اليه ويصح  
 وسنوح للرب من ان يسلي مستلقا بقول طيب نفعه الله ينفعه ولا يصح الفرض  
 في السفينة قاعدا على القيام ويصح على الراحلة لمسافر في السفر  
 ومثل ذلك في هاب رفقته وتكون **فصل** في يومئذ المأمومين يسافر واسترط  
 كون سفره مباحا ويجوز برا وبحرا ويجوز في ثلاث ايام واجوز في يومين  
 مسافة ستة عشر فرسخا وحاجز في الرباعية فصلا ركعتين ولا يجوز في  
 موت ويجوز اذا فارق خيام قومها او سوي بلد فان رجع وتصلح المسافر فلا  
 حيل لها ويقتصر العبد والمرأة وان لم يتوبايتها وهن من نوى الاقامة ببلد اقامة  
 محلقة فان نوى من اتم بنية اربعة ايام وان اقام لغير حاجة او حيل وجسه مطر  
 ونحوه فانه يقتصر في لوائها مئة ويقتصر الفضة والحواء والاعمام واشترط بنية الفضة  
 ومن ذكر صلاة حصة سفره عكسه فانها تسع والله اعلم **فصل** في يومئذ  
 فعله ويجوز بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء واجوز في السفر وحاجز في حيا  
 برسمان دايما واستحاضة وكثرة بول وغائط ونحوه وخارج يخرج منه دم ونحوه  
 يصحح بنية الطهارة واجوز له لمطر ونحوه يشق فان لم يشق جاز له غسل  
 الليل ونحوه بارد في برد شديد مظلمة ولو تمسحت بباط ريسه في ذلك الاول  
 والثانية ويقتل الاول فقي به واعتبر به في النية فان جمع في وقتين الاول في الثانية

في يومئذ



عند حلولها اعتبر رتبة عند احترامها وتعتبر تقدمها على الثانية مطلقا  
 واعتبرت المولاة لا بقدر راقا منه ووصو ويغير وجود العذر عند احترامها  
 وسلام الاولى وان جمع في وقت الثانية فانه يعتبر رتبة الجمع قبل ان يفتق وقت  
 الاولى عن فعلها ويغير استمرار العذر الى وقت الثانية فنفس الصلاة في وقت  
 يجوز فاعلم يجوز فعلها في قتال مباح وجوز حصرها بكل صفة وردت عن النبي صلى  
 الله عليه وسلم وليس حمل السلاح فيها ولا يشترط وجوب حال ساقفه وهربه  
 راجلا وراكبا والى غير القبلة ما سـ صلاة الجمعة  
 يفر من فعلها على الاعيان ويجب على كل مسلم ذكر بالجمعة فكيف ولا يجب على عبده حتى  
 يجب على مستوطن في بلد من بلاد المسلمين ولا يجب على من استوطن في بلد  
 بنا كيون شعرة ونحوها ولا اوجها بمشي كثره ولا يجب فعلها على المرأة ولا مسافر  
 ولا اختفاء بها ولا يصلي من لزمت الظاهر حتى يصلي الامام ويفضل ذلك لمن لم يصلي عليه  
 ولا يجوز لمن لم يصلي عليه السفر بعد الزوال في يومها ولا يشترط لها الاستيطان  
 والوقت ويجب بالزوال وجازت بدخوله وقت العيد ويخرج وقتها بخرجه من  
 وقت الظهور فان خرج وهم فيها بعد ركعتيها جماعة فجمعة ولا يشترط لها عدد واولئك  
 ما يعين في الامام وان نقص العذر اشد واظهر مطلقا ولا يشترط لصحتها  
 اذ امام لو خشيها ونحوه اليها بالند الثاني ومن بعد من لم يسمع في وقت  
 بدركها وجازت ما كثر من مكان بل لل حاجة لصيق وقعد وقبلة وعداوة  
 والاحوج والخير حاجة فان فعلها بطلت بسبوقه باحرام وان وقعنا معا بعد  
 الكل جمعة وليس الفصل لها وليس الطيب ويلبس افضل ثيابه وليس البياض ريس  
 اتيانها ما شئت والافضل بعد طلوع الفجر ونحو الركوب وليس له نوم  
 الامام ويستقبل القبلة ويستعمل بالصلاة والذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه

وسلم

وسلم وتبين سورة الكهف في يومها ويكثر الدعاء وحيث ساعها بعد العشاء  
 ويكثر خطب الناس لغير امام ومن رأى فرجة ولا يجوز اذينة بان يقيم غيره  
 من مكانه ويجلس فيه الامن اجلس احدا في مكان يحفظه له ولا يصلي على مصل غيره  
 المفروض ان يقرأ فيه وليس له رفعه ولا يشترط تقدمها على الصلاة ولا يشترط وقت  
 الجمعة واشترط جملة والتا عليه واشترط الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 والمحافظة وقرأ آية ويشترط العدد وسائر شروط الجمعة للقدرة الواجب  
 ولا بد ان يسمعهم فان لم يسمعوا الربيع الامع منهم في الجمعة واعتبر المولاة بيت  
 الخطبتين الاولى والثانية ونسبها وبين الصلاة ولا يشترط الطهارة في الخطبتين  
 وسر العورة وازالة النجاسة ولا ان يكون لاهما والصلاة كما حد وليس ان الخطبة  
 على منبر او محله عال وليس سلاما اذا خرج واسحب اذا استقبلهم وليس جلوسه  
 وقت الاذان ويقصد تلقاه ويقصر الخطبة ويخبر السليبي وان استدبرهم في  
 الخطبة فانه يصح وليس الخرافة اليه وليس جلوسهم من بعد ولا يكره الاحياء ويكره  
 ان يسند ظهرا الى القبلة واسحب لمن دخل المسجد في الخطبة ان يصلي الجمعة ولا يجوز الريادة  
 ولا يجس بحبة المسجد واخير الكلام قبل الخطبة وبعد ما ونحوه فيها ولا اخبره في  
 الدعاء فيها ويجوز للامام ونكره عبث وشرب ما مع السماع وقاطع يانه يسلم  
 ركعتان وليس ان يقرأ في ركعتيها جهرا او وجبت كفايته وليس في الاولى الجمعة  
 وفي الثانية بالمنافقين ولا سنة فيها ونسب بعدها اربع ويتم من ادرك منها  
 ركعة جمعة وان ادرك اقل منها اتم ظهرا وتسقط الجمعة عن من حضر العيد يوم  
 الجمعة مع الامام ولا تسقط عن الامام وكذا سقط العيد بالجمعة والله اعلم  
 باب صلاة العيدين  
 فرصت على الكفاية اذا تركها اهل بلد فانهم الامام وشروط الوجوب لا شروط

في صلاة الجمعة  
 لا سنة قبل الصلاة  
 انما على الجمعة  
 امر على الامام  
 قام خطيبا بعد المظهر  
 وكذا في الجمعة  
 وتابعه او جماعة



الحجعة فلا تقبل الا حياء تقام وتعتبر الاستيطان والعقد وتدخل وقتها  
 بارتفاع الشمس قيد ربح واستحب تحييل الاصحح وليس ازمسك حتى ياكل من فضيته  
 واستحب تاخير الفطر وليس الاكل فيه قبل الخروج وتسن التكبير اليها ماشيا وحجعة  
 وحجعة بعد صلاة الظهر واستحب اظمار التكبير فيها وليس لبس احسن ثيابا لغير الامام  
 وكذا اقوال في مكلف وتفصل الشرح على الجامع في غير مكة فانه ليس لهم احرام وليس  
 ان يذهب طرين ويرجع في اخرى ثم يصلي ركعتين تكبرا لا احرام واستحب الاستحاح  
 لتكبيرات زوايد ست ثم ايقود ويقر الفاتحة وسورة ثم ركع ويكبر في  
 الثانية وتفعل قبل فراها استحب حيا واستحب رفع يديه مع كل تكبير واستحب  
 ان يذكر بين كل تكبيرتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتسن التكبيرات  
 الزوايد ولا تحب ويسن الجهر بالصلاة بالحمد وسورة في كل ركعة والمسبوق اذا  
 فاته التكبير استحب ان لا ياتي به كالواد ركة زاكوا وان فاتته ركعة قضاها بلا تكبير  
 واذا فرغ من الصلاة يحط بخطبتين كالحجعة وهما سنة لا شرط يكبر في الاولى يسقا  
 ويسن تسعا والبر في الثانية تسعا ومنع من الاستفراغ قبلها ولا بعد ما وقصيت على  
 صفته وان خرج وقتها يكون كالسنن في القضاء وان لم يعلم بالبعد الا بعد الزوال  
 صلى من الخدة واستحب التكبير ليلا الفطر وليس من الخروج الى فراغ الخطبة ولا يفعله  
 عقب مكتوبة ومن المطلق في عشر ذي الحجة مطلقا ولو لم يرهه من الانعام  
 الى ايام التشريق ويسن فيه المقيد عقيب الصلوة المفروضة تفعل في محل  
 من حجر لو غرقة والمحرر يفعل من الطهر يوم النحر وقطع لها بعض اخر ايام  
 التشريق ويكبر عقب فريضة في جماعة ولا تكبر عقب نافلة ولا عقب  
 العيد وتكبر شفعا الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله احمد  
 باب صلاة الكسوف

في بلاد ارام  
 مسجد بعمان  
 في ليلة النحر  
 في ركعة

ليس بفلا ويس سفر او حضرا ويفصل جماعة ويسن في الجماع ولا تقبل  
 اذن الامام لها ولا تستعمل الاستنجح لها خطبة وان تحلى الكسوف قبل الصلاة  
 لم يقبل وان تحلى فم يخفف ولا تقاد وتصل ركعتين بغير اهما جهرا وشرع  
 الحجعة كسوف الشمس فيقرا الفاتحة وسورة طويلة ثم ركع ثم يقوم فيقرأ  
 الفاتحة وسورة دون الاولى ولا يستجد ثم ركع دون الاول ثم يقوم ثم يستجد  
 سجدة تين وشرع تقولها ولا يطيل اعتدال الركوع ثم يصلي الثانية كذلك  
 يكون كلامها دون الاولى وحاذر من صلاة ركعتين ثلاث ركعات وان كان وحده  
 وتعد ما كثره عليه وتعد ما على جمعة من قوتها ولم يشع في خطبته وتعد ما  
 على عيد ومكتوبة من قوتها وان وجد وقت نهي ذما وذكر ولا يصلي لغير الكسوف  
 فتصل ركعة واحدة فقط ويسن العن باب صلاة الاستسقاء  
 استحب حصر او شقرا مع حذب واحباس قطر واستحب اوق العيد جماعة  
 الامام قبلها وبامر بالقوبة والصكوة والصيام ويعد الناس يوم الخروج ثم  
 يخرج خاصفا متضرعا مندلا منتظقا ومعه اهل الدين والشيوخ واستحب لمن  
 يمنع اليسا الشواب ويكره لاذن هبة وتكره طلبتنا اخراج اهل وان خرجوا لم يمتنعوا  
 ولم يحتلوا بالمسلمين ويجوز القوس بصلح ويؤصل النبي صلى الله عليه وسلم  
 واسمك كعيد واستحب الخطبة بعد ما وليس جلوس الناس حالها واستحب اشباح  
 بالاستغفار ويكثر فيها منه ومن الكدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه واله  
 ما ورد واذا كثرت الامطار والمياه وخيف منها فيسن ان يقول اللهم خولنا  
 ولا علينا اللهم على الضراب والاقام ويطون الاودية ومنايا الشجر وبلا الخلقنا  
 نالاطافة لنا به كتابا  
 الجنايز فصل في الاوقات  
 وتحرر محرر مسكر ومحرمة بغيره ويباح بغيره ليس فيه لحم حية وحرم ما هو فيه

صحة الترمذي  
 الكبير



وأنج النذاري رسولنا بل رسولنا اكل لحمه ونكح اهل بيته وتناح  
 حفته وكبر رزقته ويسر عبادة المريض ويكف عياله ويؤد بكرة وعشيا  
 وفي رمضان ليلا ويكف وسط النهار ويذكر التوبة والوصية ونيس توبه  
 المحتضر ويحس الوجه على جنبه الايمن ويجاز مستلقيا ويسل شفته ويذكر  
 حلفه ويلقن لا اله الا الله ولا شريك له بالكرار ويقرا عند الفاتحة ويكف  
 اذا مات ويثني عليه ويكف مفاصله ويخرج ثيابه ويحس ثوبه ويحس  
 قضائيه ووصيته ويحس اذا تحقق موته ويشهد بغيره على الكفاية ويحس  
 مرة واحدة وشروط كون الغسل تسلا فلما تم كافر لمسلم وشروط لا تشترط  
 له العقل ولا يقصر له طهارة كبري ولا صغري فيجب من جنب وكافق ويغسل  
 حلال محرما وعكسه ولا يغسل في الماء والنجس ولا يغسل في غير ماء  
 اب يفرق من ابوه ثم ولد ثم الاقرب فالأقرب وانج لكل رجل تغسل امرأته وامه  
 وتغسل المرأة زوجها وعكسه وانج لكل من الزوجين غسل ولده دون سبع ويسمع  
 المسلم غسل قريبه الكافر ويكف عنه ان عدم كافر ويكف في الغسل من نجان عليه  
 ثم الاقرب فالأقرب ثم الافضل ويؤخره حال غسله على مقتله وحال الكف  
 منحدرا نحو رجله ويسر عودته ولا يضره الامن بعين في امره ولا يقطعي وجهه  
 ويرفع راسه الى قريب من الجالوس ويغصه برقوق ولا يجوز من هودنه ولا يكره  
 ويحس بخرقة ثم ثوب ثوب النية ويترك نجاسة عليه واستحسب اسنانه ويحس  
 ويوصا كوفت الصلاة واستحسب راسه ولا ادخل الماء في فيه وانقه بل عليه يغسل  
 برقوق سيد راسه ويحس وجهه ويغسل شفة الايمن ثم الايسر يغسل مرة ويسل ثوبا  
 وان خرج شي زاد فليطع على وتر واستحسب جعل في الاخير الكافر ويستعمل كاحه  
 الما حار والمخلال والاشنان ولا يكره غسله في حمار ولا يحسن واستوعب تغليم خلفه

ولا يغسل  
 الا في ماء حي

وجزئيات واخذ شعره بطر لا يجوز حلق راسه ونظف شعر المرأة ثلاثه  
 قرون واسدكه خلفا ويشتف المني بثوب ولا يحس ما تشفته وان خرج شيء  
 بعد غسله تغسل النجاسة وتوضيه فقط وان خرج بعد تكفينه لم يغسل  
 الى الغسل والخني المشكل يتمه كرجل من نسي وعكسه ومن تغسل يغسل  
 السقط بعد اربعة اشهر وبشيء يكون يغسل عليه ويكف ولا يغسل ولا يغفر ولا  
 يغسل عليه ولو حكم بالسلامه وان قبل ان يغسل في الجنه وطول سلم مقطوع انه في الجنه  
 ويغسل المهر راجع من جناته ولا غسل شهيد معركة الا بالطمأنينة  
 وحسب ويقاس فتغسله ويغسل من جعل سلامه رخصا عليه ويسر الغاسل  
 الشر ويظهر الخبر فصل في تكفينه من راسه يكره وكذا انكف في طيبه وخيوط  
 يباح مشك في طيبه ويكف كل ملبوس مثل وفصل الجديده ويغسل المياض وحده  
 على دينه وارش جناته مطلقا وان لم يكن حال او جبهه على من لم يمه نفقته ثم يكون  
 في بيت المال ثم اوجهه على مسلم عالم به وما كثر من رقيق كفن امرأته ويحس ثوب  
 يسره ويكره شعر وصوف ويحرم بجلد وان كفت المرأة في الحرير حرما وان كفت  
 ومقتصره يكون كعدمه في ثوب حرير وليس للرجل في ثلاثة اقواب وحسب لغايف  
 وان جعل الغافه واذا راو قيصا فانه يجوز ويسل المرأة في خمسة فصل  
 يغسل على الكفاية الصلاة عليه وليس الجماعة لها وتسقط برجل وامراه وقد  
 وصية ثم سلطان ثم الاقرب فالأقرب ونقد الزوج بعد العصبه ويكره  
 سيد على سلطان ويقد مرالي الامام الا فضل من رجال ثم صبيان ثم حثانا  
 ثم نساوا وقت الامام عند صدر الرجل ووسط المرأة ثم كبره وهو  
 رافع يديه وثن السجود ويقرا الفاتحة سارا ولو كليا ثم كبره وارفع ثم يغسل  
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثم كبره وارفع ثم يدعو الملبث ثم كبره وارفع ويؤخر

في الماء  
 في ماء حي  
 في ماء حي  
 في ماء حي



قليلًا ويسلم واحدة من مئنه ولا تدعو احد الرأفة ويشترط لها ما يشترط للموت  
 ويظهر من الصلوات والتكبير واكثر من الفاعلة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 تكبر ويظهر من الدعاء واكثر من التسليم ويشترط تطهير الميت بما اوتهم مالم يخل  
 وان كبر الامام سبعة وعشرين سلامه قبله وان سبق بعض التكبير فانه يدخل  
 ويقيم فيها هو فيه ويقضي ما فاته على صفته فان شئ فيها فانه يتابع التكبير  
 ولا يصلي ثانيا من صلى وان صلى عليها استحب لمن لم يصل ان يصلي واذا دفن يكبر  
 ان توضع لاحد ومن لم يصل يصلي على القبر ويحد ذلك بشهر واحد بعد دفن القبر  
 عن البلد مسافة الفرس فحسب ان يصلي عليه بالنية ومع الامام من الصلاة على  
 حال ومن قتل نفسه ولا اكره الصلاة على الجنازة في الموضع فصل حمل الجنازة  
 من مكانه لا يخص فاعلم ان يكون من أهل القرية فيسقط سائر غيره ويجوز  
 باجره ويكره اخذها وحملها التكليف في الجنازة واعتبار النية وليس حملها من سبيل  
 ولا تكبره بين اليهودين وليس ستر نفس المرأة بلباس ولا يجوز تحريكها في ثيابها  
 والاسراع ويكره للنساء واسحبته للماشى امامه وليس للراكب خلفه واكره الركوب  
 وتكره جلوس من تبعه قبل وضعها للدفن ويكره اتباعها في غير حاجتها وليس الذكر  
 والقرأة سراً وتكون جهرًا او جهرًا متابعًا مع منكر يحجز عنه ويكره القاء راسه  
 فصل في الدفن معروض على الكفاية وليس ان يذلل الرجال الاحاب وفي المرأة الحرام  
 تركها وكما ذكر الاحاب واذا دفن في موضع على المحارم ولا يكون من اجنبي ولا محرمة  
 وليس توسيع القبر وتعميقه ويكفي ما يجمع الرابحة والسباع وليس تسمية قبر المرأة  
 وتكره لرجل غير عذره وليس اللحد ويدخل الميت من عند رجل القبر ان سمى له ويقول  
 واضعه لسم الله وعلى مله رسل الله ولا بأس بقراءة الآية وتجب دفنه مستقبل  
 القبلة ويكفي طيعة تحتة وتحنه ومصرته وينصب عليه اللبن ولا يكره نصب

ويكفي

ويكفي خب وبما سببه النار ودفعه في تابوت واستحب حي التراب عليه التراب  
 ويكره زيادة ترابه واستحب تعليمه تحج وخوّه وليس رفعه قد مر منه وتسنن تشييمه  
 وتسنن بالماء واخبره تطييفه واكره الكفاية عليه ويكره تحميمه والتسليم عليه  
 ولا تكرر تحميمه وخوفا في مله وتسنن القرأة والدعاء بعد الدفن واستحب طلقية  
 ويكره ان يدفن في القبر اكثر من واحد لغير حاجة ويجوز اذا بلى من فيه وكرة  
 الدفن عند طلوع الشمس وغروبها وقبورها ويجوز ليلًا ويقدر من سبق الى القبر  
 مسلة ويخرج مع التساوي ولا يجوز ان يبنى في مسلة قبة ولا حائط اوله ان  
 يحفر له قبرًا قبل موته في مسلة ويحفر الدفن في مسجد ومثله غيره بغير اذنه وله  
 نقله وانفس من دفن لا غسل له لم يجز لغيره كما دفن يتش من دفن غيره  
 والصلاة على القبر وحال ان يستره من صحح وان وقع في القبر ماله فانه  
 يستره ويجوز اذا مات حامل علم حكمة ولده لا يدفن معها وان علم حياته او علم  
 حاكمه عليه القوا لفاخر حقه ان امكن والا دفن من غير شق بطم واذا دفن  
 الذمية لحامل مسلم وحدها ظهر الى القبلة من غير صلاة وتسنن الاسترجاع عند  
 المصيبة وتول ثاورد والصبر ولا اكره الكفاية ويجوز من وجع وتذب وتسنن عليه  
 ويجوز ذلك وتسنن تقوية المضاب واستحب بعد الدفن ايضا الى ثلاثة ايام ويكره  
 الجلوس لها ولا يوضع اهل الميت الطعام لغير حاجة وليس ان يصنع لهم وليس  
 للرجال زيارة القبور وتكره للنساء ويسلم على من زاره او مر به ويكره المشي  
 بالخال بين اهل القبلة اذا لم يكن محاسنة او شوك ويحسن ويكره انكس وحلوس ودخول  
 عليه ولا يجوز البول والغائط ولا اكره القرأة عليه والذكر والدعاء والاستغفار  
 له وتقبل ثواب الدعاء وكل المقرب اذا فعلوا وجعل ثوابا له وصلى على الميت  
 في ذلك يصل اليه ذلك ويكون ثوابه له ولا يكره الدعاء عند قبر صالح والله اعلم

لا تكبره القبر من يخطو

في القبر من يخطو

لا تكبره القبر من يخطو

لا تكبره القبر من يخطو



مارچ ۱۹۷۱ء

۱۰۰



العقود على ربحها واجمع من عشرة خراج وأيسر لاهل الذمة شوا ارض  
عشرة ولا اوجب عليهم عشرة ومن ملك نصيبا من العسل نوجه فيه العشر  
ويجب زكاة كل الخارج من الارض مرة ولا يشكر فيكثر من الاحوال والله اعلم  
فصل في وجوب في العبد في حال افرجه بعد ان يشكر ويصفيه زكاة  
اقل من ربع العشر واعتبر له النصاب واعتبر ان يكون يخرج من اهل الزكاة  
واواخرجه من ذرية واراض مملوكة وجب ان كان من الاثمان او غيرهما ولا اعتبر له  
الا نطباع ولا اعتكف فما خرج من البحر من لؤلؤ وغيره يحكمها فصيل وجب  
في الركا في الخمس ونوجه ولو كان من غير نقد وجب الحال ونوجه ولو قل  
ولا تعتبر له النصاب واقطع انه زكاة وهو ما وجد مدونا يكون عليه علامة  
الكفر فان كان عليه او على بعضه علامة الاسلام فصارت لقطه زكاة اعلم

**باب زكاة الاثمان**  
زكاة الذهب والفضة واجبة شارط لها النصاب فبال من الفضة مائتا  
درهم واجب فيه ربع العشر ويعتبر في الذهب ان يبلغ عشرة مثاقيل  
يجب ربع مثقال ولا اوجبه في مفضوش حتى يبلغ الخالص نصابا ولا اكحل  
نصابا احدهما الاخر ولا يجزئ في مباح معد للاستعمال ويجب فيما اعد  
للتجارة ونوجه فيما اعد لكر او يجزئ في كل بحر وانبه ذهب وفضة

**باب زكاة التجارة**  
يجب في التجارة زكاة او وجبة في قيمة العروض ويشكر الوجوب لكل هود  
ويعتبر النصاب واعتبر في القيمة ولا بد من نية التجارة فان نواه للقيمة  
او ملكه يارث له يجب فيه شي وما ملكه بنية التجارة من نصاب سائمة توت  
فيه زكاة التجارة دو في السوم والله اعلم **باب زكاة القطر**

ولجر

**واجب الاخراج** الاخراج على كل مسلم حر ورجل على مكاتب ويجب الاخراج على  
الذكور والاتي كبر وصغير اذا فضل عنده عن فوته وقوت عيال يوم العيد  
وليلته صاع وغير واجبة على من لا شيء ومنع الدين وجوز ان يطول به ولا  
فلا ورجت بغروب الشمس ليله الفطر ولا يجب على معسر ان يعيد وقت وجوه  
ولا يفتقر وجوه بوقت ولا غيره بعد الوجوب ويسقط قبل الوجوب بالموت  
ويجوز ومن ملك قبل وقت الوجوب عبدا او زوجة يجب الاخراج عنه وان  
كان بعد له يجب ومن لم يمس فطرة نفسه بغيره فطرة من تلز ميمونة ان  
قد راو دمر زوجته واجبة عليه عنها وعن خادمتها من خيرة او امه ولا يجب  
عليه الاخير فمن رقيق من كمن ومديره متعلق بعمقه بصفه ومقتضى نقد  
ولا اوجبه عن عبدا كافر ولا يذرك الكافر عن عبده المسلم ثم يجب اخراج فطرته  
ولله الصغير ولد الا وجة عن كبره عجزا ولا يجب الاخراج من ولد كافر ولا  
كافر عن ولد المسلم ثم اوجبه عن الكافرين وان علوا غير كافرين وشكر من الجنب  
وهي غير واجبة عليه ويسقط الاخراج يوم العيد قبل الصلاة ويجوز في شارب  
اليوم وما يتم بالتاخير عنه وحاز النخل قبله يومين يجب فيه صاع وهو يخرج  
من تمر وغيره من غير الزبيب والاقط ولا يجزئ غير ذلك مع العلة عليه  
فلا يجوز من خبر وليس ومصل ولبن وامع اخراج الفضة ولا يجزئ معبذات  
عدم الاضاني اخرج صاعا من جب وتمر يفتات كئين ودرة ودخن وخمض حد  
ذلك وفصل التمر لا ينع ويخرب في اهل الزكاة ويعطي الجماعة ما يلزمه العوا  
وعليه ما لم يخرج منه الى الغنى والله اعلم **باب اخراج الزكاة**  
يجب على الفور وقت الوجوب بطلب الساعي واجبه بغرضه ولا ايج  
منع العدة وعدم ضرر والتمس الولي الاخراج عن الصبي والمجنون وما نفعها

خ

خ







والمنع منه وكذلك يستوفي الصغير والكبير ويحكي للصغير وكذا فان وقع اليه  
 حجاز وحرم عليه شرا كانه وان اشغل اليه بالادب لم يحرم فصل صدقة  
 نطوع فاضل كل وقت وتفصل سراطيك نفس في الصلوة وفي رمضان ووقت  
 حاجة وفي زمان ومكان فاضل ومرتبة وفي حاجة وحاجة فاضل عن كفايته  
 وكفايته من مومنه وبما في ماضيه او من كرمه مومنه او غنمه وتفصل على  
 الحق لقراءة ورحم محتاج ويوجب اخذ ما جاءه من غير مال ولا اشرف  
 ليس في علم حله من غير شدة ومالك من علم حال ماله الاكل منه خلال ومن علم حرمه  
 احرم الاكل منه ومن شك فيه الكرمه والاحتياط اجمع منه ومال السلطان كرمه  
 وكذا املا بيت كان اذا لم يعد فيه ويحرم الاكل منه مع مسخ وكذا حكم  
 وظيفة تحت يد ناظر والله اعلم **كتاب الصوم** والصيام  
 صوم رمضان فرض واجب صومه بربوبية الهلال بعدلين ولو نراه عدل واحد  
 وجب حتى روية امرأة فان لم يربح فهو فتحان كامل لا صوم حتى يفرغ شهر  
 بصام ولو لم يربح في التراويح وان حاله ونعيمه او قتر او غيرهما ليلة الثلاثين  
 وجب الصوم بنية الرضائية ولا يصلي التراويح ويحكم بربوبية ترا قبل الزوال  
 وبعد ليلة المعقولة ويلزم الناس كلهم الصوم اذا ثبتت رويته مكان  
 قريب او بعيد ويحكم من لم يره كمن يراه واذا ثبت بعدلين فصاموا بالاثنتين  
 ولم يربح صحوا ونعيم ثم اكله فتفطر لامة وكذا شهاده واحد لا يفطر  
 وان كان صومهم نعيم ونحوه ويلزم الصوم من راي هلال شوال وحده ومن  
 وردت شهادته او لم يعمل به ولا يفطر من راي هلال شوال وحده ومن  
 اشبهت عليه الاستهانة بخبري ويصوم ويحرم ما وافقه او بعد لا قبله واجت صوم  
 على كل مسلم بالغ عاقل قادر عليه مقيم فليس بواجب على كافر ولا يوجب على صبي

ورأى

ورأى العقل ومن لا يقدر ومسا في الجوع على مريض وان طوي التكليف  
 نظر وان لم يدر بالاساك وجب القضاء لا يجب الصوم على حايض ونفسا  
 ولا يوجب منها وان طرأ فيه يقصد وان انقطع فيه اسكاه والردة مانعة صحة  
 الصوم ومن نواه ليلا نحر جن او غنى عليه جميع النهار لا يصح صومه فان افاق  
 للصبي عليه حرامه نحر ولا انفسه كلفل اعنا واذا لم يصح ليكره القضاء ولا  
 الرمز المحبون به وان نام جميع النهار يصح صومه وكذا الصوم لمريض يخاف  
 زيادة وطولا وضررا او خاف وقوعه منه ويحرم ان يخل وصام ولا يفطر  
 مريض لا يخاف من الصوم وسليخ الفطر لمسافر له القصر **كتاب الحيض** والحيض  
 ويحرم له الفطر فيه ولو نواه او فعل بعضه ما شاء ولا يوجب حائضه كراهة  
**كتاب النفقة** النفقة حرم وان عاقر في اثنا عشر شهرا لا يفطر له ولا يفطر عليه  
 ومريض لا يربح بوجه ويطلب من كل يوم مسكنا والحامل والمرضع يفطران ان خافا  
 على انفسهما ويقضيان من غير اطعام وان خافتا على ولديهما يقطران ويقضيان  
 وتطهيان ومع الامن وعدم الخوف لا يجوز لهما القطر ولا فرق في الموضع بين  
 الظير ومرجعه ولدا ففصل فابعد بغيره صحيح ولا يعتبر هاليلا  
 للصوم واجب ولا ينكح مناف للصوم بعد ها ولا ينع في يوم لصوم عند  
 وان قال ان كان من رمضان فهو فرضي ولا ينفذ في الايام **كتاب النكاح**  
 ويصح النكاح بنية من الزمان اكل كرمه وافطر من نوي الا فطار  
 ما يحرم وما يكره وما ييسر وما يفسد وما يوجب  
 الكفارة مفطر على الاكل والشرب وجب ويفطر بالاستحاط بما يصل حلقته  
 والحقنة واوطن بكل يصل حلقته وتفطر الاذن بما يصل دماغه ومداواة  
 الحبايفة بما يصل حوفه والمأمومة بما يصل دماغه وادخال جوفه شيامن



اي موضع كان ولو كان خيطا استلهمه الله او بغيره وان حجه واجتمعت افطر ولو لم  
 يظهر كرم ولا يفطر مضادة وشكره في وعاء وغيره فطر من تقيا عليه ويظهر  
 من استقامت فيه ويظهر ان قبل اكل او شرب وان الفرج فامني او امذي  
 وكذا ان كرم الفطر والفكر فوجدا لا يزال ان يخرج من غير تكرار وانما يفطر  
 بذلك كله اذا فعله عامدا احتيازا فافكر الصوم فلا يفطر ناس بغير حياء ولا  
 يفطر مكره سوا الكره على الفطر حتى فعله او فعل به ويفطر الجاهل بالخير سير  
 ولا اوجبه كفارة بغير حياء مطلقا وغيره فطر ما جرى مع الرين فلا يفطر  
 على الاصح منه من اربعة مضمضة زائفة طعام وشمع ولا يفطر من طار الى حلقه  
 غيازا ودخان كما يردخل حلقه شي ولا يفطر بذياب ويخون طار الى حلقه ولا  
 يفطر باحتلام ولا من خرج مضطرا من رطوب ليل او بغيره ولا من يستره زانح  
 منه ليل او ناصح وفي فيه طعام او بقاياها فغيره ما بلغ ريقه بغير قصد  
 لم يفطر وما افطر من فطر في ذكره دهنا ويصح صوم من اصبغ جبا سوا غسل  
 بالبر او اسمر وليس غسله قبل الفجر وكذا الجاهل بوقوعه في الليل ولا افطر  
 مضمضة فاستنشاف بقي اللبلل بغيره او دخل الماحلقة ففعل ولو زاد على الثلاث  
 او بالغ ولا اكل الغسل للصيام بغيره او بغيره ان يجمع ريقه وسيلته فان فعل  
 لم يفطر وان خرج من فيه حصة او ذرها او خيطا او عاده وبلغ ما عليه  
 افطر ولا يفطر بعد من فطر ما عليه ولا يفطر باخراج كسانه وعوده ببلع  
 ما عليه وان خرج الى فمه شي بغيره ففطر ولا يفطر ببلع طعامه  
 ذوق طعام ويظهر بدحوه حلقه مكره مضغ علك لا يتخلل منه شي وعكر مضغ  
 ما يتخلل منه شي وان لم يخل في مضمضه او بغيره بدلوك وتخن فوجده طعمه في  
 حلقه فليس يفطر وتكره قبله لم يخرج الشوم وكذا ذلك تنكر او نظر ففكر ولا

ليس

ليس ومعاينة وليس لا اشتغال بقراء وذكر لو كان كسان على كرم ومضغ  
 من كذب وغيبه وميمه وشتم وطمع ولقيت لا يكره فطر ونسائه احدا  
 او شامته فليقل اني صايه وتجهيل الفطر مع تحقق الغروب وتاخير السجود  
 ويفطر بخله ظن ومع الشك لا يفطر والسجود مستحب وتجهيل اكل ولو قال او شتر  
 ويشتر ان يفطر على التمر فان عدمه فالما ولا رما القضا على من اكل شاك في غروب  
 الشمس وادام شكه او اكل بطن بقا النهار ولا يقضي ان مان ليل ولا يقضي ان اكل  
 في طلوع الشمس فان ليل ولا يحد دية صومه الواجب وان اكل بطن او شتر  
 قيل فان را في اوله واجر فطله ان يقضي والله اعلم فصل واجبة القضا  
 والافان على من جامع في صوم رمضان بلا عذر سوا اكل او شرب والناهي قطع  
 انه كالعامد ويقطع بان المكره كالحنار والمكرهه فسد صومه ولا يوجب عليه  
 كفارة ويقضي ويكفر من وطئ في البر ومن استمنى بشده او عيه افطر ولا يوجب عليه  
 كفارة ووطئ اليه بشده ولو دبره يقضي ويكفر ومن ادرك الفجر محامفا فاستدام  
 عليه القضا ووجب كفارة بقا نزعته فلا تقضي ولا تكفر ومن وطئ وكفر  
 ثم وطئ في يومه ويوجب عليه ثانيا كيومين وان لم يكفر بجمه كفارة واحدة والوطئ  
 اذا قلنا يفطر بلزما لا بأس وان جامع في يومين وكفر عن الاول يكفر عن الثاني  
 وكذا ان لم يكفر عن الثاني ويخبر رجوعه بربطان ويوجب على من عتق رقبه فان لم يكفر  
 فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فبم سنين سبعا واسقطها بغيره والله اعلم

باب حكم القضا

بمن اتبع في قضاء رمضان ولا يحب ان يفطر اذا لم يضر الوقت ويجوز تأخيره  
 ان ظن ما اذا وصا الوقت عنه بقرب رمضان اخر ويحب العز على العقل  
 ويجوز تأخير من الى رمضان اخر بلا عذر ولا يبر ما القضا بغيره ولا يصوم على القضا

ع

2



ولا عنها فيه فاذا افضى بعد ذلك ما طعمه مسكين لكل يوم ما يجزي في الكفارة  
ومن استمر عليه بينا رمضان فيضام الشهر فانه يجزي بعد ولا يطعم وان اخرج  
النفقة حتى مات بعد ذلك لم يجز شي وان كان غير عذر قبل رمضان اخرج اطعم  
عنه لكل يوم مسكين وان مات وعليه صوم ارجح او اعتكاف من ذر فانه يعطى  
عنه ذلبيه **باب** فضل صلاة من ذرقة والله اعلم **٥**

**باب** الصوم الطوع  
يفضل صوم داود وليس صوم البص والاشين والحميس ويستحب من صوم  
وعشر ذي الحجة وثلاثة اشهر لغير حاج وليس صوم الحمر وثلاثة اشهر والعا  
ويكره صوم الدهر ويكره صوم العبد ويكره صوم ايام التشريق ويكره الوصا  
ويكره استقبال رمضان يتوهم في صوم يوم واحد او افراد من غير مكره ولا يكره  
افراد غيره والافراد يوم الجمعة والسبت وكس افراد البروز والمهرجان وكل  
وكل عيد الكفار ويجوز لمن عليه شيء من تضار رمضان ان يشغل غيره قبله ومن دخل في  
صوم تطوع استحب ان يامره ولا او حبه عليه ولا الزمة بالتضار او ان كان له حكم  
الصلاة وليلة القدر معطية باقية لم ترتفع وتكون في رمضان وترجي في العشر  
ليلة سبع وعشرين وتفضل على غيرها ويحويها ما ورد **٥**

**كتاب** الاعتكاف  
وهو مستحب واجب بنذر مؤكدة في رمضان مؤكدة في عشر الاخير ولا يصح  
الابنية ولا يصح من كافر ويجوز لطفل ونحوه من غير ولا يجوز من غير اذن سببه  
ولا من المرأة بخلاف زوجها وان حملها من قبله وتذكر ان شرعاً فيه سلا  
اذن وان لم يحلها صحت واخرها ولا يصح من رجل نذر الجمعة والجماعة من اعتكافه  
الا في مسجد تمام فيه وفي غير مسجد لاغرافاضل في المساجد الثلاثة ويصح من المرأة في

كل مسجد

كل مسجد حتى لا مسجد ينفذ واحده يصح صومها كذا وبعض يومين في  
من صومه وامنع من نذر في احد المساجد الثلاثة فغله في غيرها فان كان على المسجد  
الحرام امنع غيره وان عين مسجد المدينة امنع غيره الا المسجد الحرام غير المسجد  
فان عينه في غير الثلاثة لم يتحقق ومن نذر من غير ما يتبعه وان اطلق  
او نذر من متفرق في غير الثلاثة ومن نذر ما يدخل قبل غربه وليلته يدخل قبل  
غربه بالشمس كسهر وان نذر شهر ما يكره متابعه ومن لم يمتنع اعتكافه لم يكره  
الحرم الا ما لا بد منه فهو سائغ لبول وغائط وغسل وجبته وشغل وصوم  
ويكره بوله في المسجد في انا وقصده وحجته ولا يجوز ان يغسل حبه ويصوم ويبيع  
للاكره لبيان ما كل وشرب ان لم يكن له من باي شيء ولا يبيع للاكل والشرب في بيته  
وله ان يغسل يديه في الماء كونه ويخرج للصلاة جمعاً لانه في شربه ويخرج من بيته  
بعد المقام فيه بان يحتاج الى خدمته وفراش ولا يجوز فيما يمكن به المقام في الخارج  
الى خدمته من فراش ولا يجوز في المأكل والمشرب والمراة حبيص ونفاس الى  
رحبة فان لم يكن في بيته ورجع اذا ظهره ولا يخرج لشهادة غيره فتعنه وان خرج  
ناساً لم يطل ولا يخرج لخدمة مريض وداووه وشهو كجنازة وتجلي شدة كره  
وتفصيل ميت وجد غيره وان خرج الى ايد منه وسال عن مريض في طريقه او صلى  
على جنازة ولم يرجع فانه يجوز وان اخرج بعض حبله ثم عاد لم يطل ونسألت  
والمتابع دون غيره ولا يحب كفارة ووطبه في الفرج عهداً مطلق ولا يحب به  
كفارة ولا يحرم المباشرة في غير الفرج بلا شهوة وان ائزله فسد وان طمس  
بشكر وليس فيه التشاغل بالغرب واجتناب ما لا يعنيه ولما قرأ القرآن والحديث  
والعلم واجب له ان يزوج فيه ويشهد النكاح لنفسه ولغيره ويصوم ويعود مريضاً  
فيه ويصلي على الجنازة فيه ويجزي ويؤذن ويقيم وليس له الشراء والبيع

الفضل المورث المسجد



فيه والسبب لكل من ردد المسجد ان يتوي الاعتراف ملك الله وان قلت  
 كتاب الحج  
 واجب الحج مرة في العمر بشرط لو توفيه الاسلام والبلوغ والحريه وجبت العتق  
 ايضا كونه على كافر غير واجب اصلها كان او موطئا وهو من غير حج وعمل يحبون  
 فيه واجب ولا يحج منه ولا يحل خيونه استطلاعه ولا يحل على عبد قبيح  
 منه سواء كان قنانيا او مكاتبيا او امرا وكذا المستعصا ولا يجوز زلة الاحرام  
 الا ما ذكره سيدنا ويحذر ان يغفل ويجوز للسند ان يجلبه منه وان ادركه المقلد  
 تحليله وان باعته فاشترى كره ولا يجوز بيعه على ضمي واصح منه زفعل عنه  
 ما يعجز عن فعله وان عتق العبد وبلغ الصبي فغدا الاحرام قبل الموت  
 اربها اجزاها مطلقا وكذلك العمة قبل طوافها في الزوج امراته من  
 حج التطوع وان اذنها لم تحللها ولا يحلها من الواجب ولا يمسها اذا كملت  
 شروطه وبسبب استيكانه ولا يجوز لوالد منع ولد من حج واجب ولا يحلله  
 منه ولا طاعة له في ذلك ويشترط لوجوب الحج الاستطاعة وهي ملك الزاد  
 والرحلة مع هذا المشا فلهما احتياجه اليها كزمن وكجوه وبقيته من  
 لذهابها وعودته فاضلا عما يحتاجه لنفسه وعياله من نفقة وكسوة واعتبر  
 للسكن ويقدر الكفاية من خاف الغت والنفقة الحج مقدم ويشترط ان يحيط طريقا  
 اما يمكن سلوكه برا او بحرا فعلى السلامة بوجهه الماء والعلف ولا  
 تكون كنية خفارة ويشترط للمرأة محرما شابة او تجوز في الحج الواجب والطلاق  
 وهو زوجيا ومن تحرر عليه على التاميد بنفسه وسبب مباح وان شرط كونه  
 ذكرا مطلقا نسلا فان حجت المرأة لا بحر فانه يحرم ويجزي والزم الاصح  
 الحج بنفسه اذا كملت شروطه ومن لم يزد الحج والعمرة وجب على الفور وحرم تأخيرها

فان

فان عجز عنه لكبر او مرض لا يرجى بروه حازا او استنبت فيه وتوجب الا  
 ايضا ويوجب على الفور لنفسه والمراة اذا البت من تحررها شابت فافضل  
 ولا يفتن مستطاعا بعد زواجه ويكون ان يحج كلاً على غيره ومن حج بمقتضى  
 اعاد ومن اسر منه الحج او العمرة فتوفي قبل الفعل او حج عنه من اسر ماله  
 وحج عنه من حيث وجب ويجوز ان يفعل عنه لا آجرة وادامق ماله حج من  
 حيث سلخ ومن لم يحج فقصه حج فلا اوند او وضع الاستنابة عن المقتضوب  
 والميت في الفعل ويسن الحج عن ابويه حيا او لم يحيا ومن قال لغيره حج عني او عن  
 ميتي وقد مات لم يرضه باب المواقيت موقت  
 لاهل المدينة ذوالحليفة والمصر والمغرب والنام الحجة والمسلم والمخاربه  
 والحار والطائف ومن للعراق وخراسان والمشرق ذات عرق وهذه المواقيت  
 لاهلها لمن مر عليها من غير اهله ويحرم من طريقها على غير ميثقات اذا حاذر  
 اربها اليه من ذوات معرفة الحاذرة تلزمه ان يحرمها اذا كان عن مكة بقدر  
 مرططين ومن منزله دون الميقات يحرم من موضع ومن حج من مكة من غير  
 بحر منها والعمرة من ادنى الحل ولا يجوز دخول مكة لمن اراد نسكا بغير احرام  
 فان اراد مكة او احرم لا نسك تلزمه بالاحرام الامن حاجته متكررة كالحطاب  
 ويحرم وكرة الاحرام قبل ميثاقه ويصح ويكفي الاحرام بالحج قبل شهره ويصح  
 واشهر الحج شوال وكذا والعقد ونسبه بعشر من ذي الحجة ويصح ان يعتمر في جميع  
 السنة ويفضل في رمضان بالاسس  
 وهو نية النسك ليس لمن اراد ان يغسل ويتنظف ويحرم من الخط وليس  
 ثوبين يصير نظيفين اذا اراد او رداء ويجوز ثوب واحد ثم يحرم ثوبين  
 ان كانت ولا يغسل ركعتين فدا ذاك ركبا واحلة فعل وليس ان يشترط فيقول اللهم

شباب  
 الحج  
 الحج  
 الحج

الحج  
 الحج  
 الحج



اني اريد النكاح الفلاني فليس لي وتقبله مني وان حبسني حابس فحبلي  
 حيث حبسني وخير بين الانساك الثلاثة المتمتع والاوفاد والقران وفضل  
 المتمتع بان يحرم ما يقع من الحيض ويغتفر منه ما لم يقع مما يحرم من كل ما قرب  
 منه والاوفاد ان يفرد ما يحرم سوا اعتمر في ذلك العام او غيره والقران ان يحرم بهما  
 معا وواجب على المتمتع دمه من نكاحه اذ الم يكن من خاصري المحرم او من اهل  
 ملكه ومن كان مزا دون مسافة انفص ونبذ ما انفار من دم ونبذ ما يخطو في غير  
 يوم النحر ويصح ان يحرم مطلقا من غير تعيين نكاحه وكذلك ان احرم من كل ما  
 احرمه فلان وجه من يتعقد بواحد وأسر له ان يلي بلبنة رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ويكفي اذا اعلان شرا او هبط واذا با وعقب الصلوات ولا  
 ولا يرفع المرافعة ويسر ان تسع نفسها ويخطو ما تمتع ومعتة يسر وعمر في الطواف  
 باب في مخطورات الاحرام وكذا راسها  
 وهي تسع اولها ازالة الشعر محرر معلق او قطع او شق او غير ذلك بالاعداد  
 وصرر وواجب العدة منه فصاعدا وهي دم او اطعام ستة مساكين او صوم  
 ثلاثة ايام وفي الشقة الواحدة اطعام مسكين ويستوي شعر البدن والراس  
 في العدة ومن خلق راسه بامره واذا نه فاعلم ان حبس عليه ولا يجب على الحائض وكذا  
 او نأما وجب على الحائض وان خلق المحرم لحالا لا حكمه ويعطى ما خرج من الشعر  
 في عتيه او نزل فغطاها ولا يلزم شي وان حصل اذي به او في حمله كقتل ما دخل  
 ودرج وجزا زاله ويفدي في نحو ذلك برفق لا يقطع شعرا ولا يمسح به  
 بلاستح الثاني الاطفاؤه في الشعر واجب في ثلاث منها كما تقدم ويهدر ما  
 ازاله منها او قصه مما انكسر او وقع به مرض او قل اصعبا بظفر والى يمكن  
 مداواة فرجة الا بقصه ففدية ويفدي الثالث مخطوطة تغطية الرأس

وَحَرَامُ الْإِذَا نَافَ مِنْهُ فَحَرَمَ تَغْطِيَتُهُ مِلَاصُ مَقْتَدَارِ غَيْبِهِ كَهَامَتِهِ وَطَلَبِهِ  
 وَخَسَاوَةِ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَا أَوْ لَدَا وَفَانِيَةٍ وَيُقَدَّرُ لَصَدَاقٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ  
 بِالْقَدِيرَةِ بِحِلِّ عَلَيْهِ كَسْتَبِيدِهِ وَبُحُورُ تَبَكُّيدِهِ لِبَلَايِدِ خِلَةِ الْفَخَارِ بِمَنْجٍ وَنَحْوِهِ  
 وَأَنْ اسْتَطْلَعَ بِحِلِّ أَوْ ثَوْبٍ نَازِلًا أَوْ رَاكِبًا حَرَمٌ وَقَدْ رَجَحَ نَحْوِيَّةٌ قَوِيَّةٌ وَنَحْوُهَا  
 وَأَبْجُ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ فَقَطْلُ السَّرَاحِ لِبَسِ الْخِطِّ فِي جَسَدِ بَدَنِهِ وَبَعْضُهُ حَرَامٌ  
 وَلَوْ بِغَيْرِ مَقْتَدَارٍ وَبَلَّغَتْهُمُ الْقَدِيرَةُ وَأَحْرَمَتْهُمُ الْأَوْجِبُ بِهِ وَإِنْ قَلَّ الْخَيْرُ  
 الْأَتْرَاقُ بِمَنْصُصٍ كَأَنْ أَرْتَحِطَ قَطْعَ ثَقْبَةٍ فَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ الْأَزَارُ لِبَسِ السَّرَاوِيلِ  
 وَإِنْ لَمْ يَدْخُلِ لِبَسِ خَفَيْنِ مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ وَلَا قَدِيرَةٍ وَلَا يَجْعَلُ عَلَيْهِ شَيْئًا  
 وَلَهُ أَنْ يَلْبَسَ تَغْطِيَتَيْهِ وَبِرْدَايِهِ وَبِرْدَايِهِ وَبِرْدَايِهِ وَبِرْدَايِهِ وَبِرْدَايِهِ  
 عَلَى كَتِفَيْهِ الْخَامِسُ حَرَامُ الطَّيِّبِ فَإِنْ طَيَّبَ بَدَنَهُ أَوْ شَيْئًا مِنْهُ أَوْ ثَوْبًا  
 مِنْهُ أَوْ سَمِيحًا مِنْهُ أَوْ لِبَاسًا مِنْهُ أَوْ لِبَاسًا مِنْهُ أَوْ لِبَاسًا مِنْهُ أَوْ لِبَاسًا مِنْهُ  
 الْقَدَا وَأَوْجِبُهُ وَلَوْ نَقَصَ عَنْ عَصْرِهِ وَبِحَبِّ أَرَا لَتَهُ وَبِقَدَرِ كَسَلِهِ عَلَى نَسْلِ  
 حَيَاتِهِ وَبِحَرَمِ وَبِقَدَرِ أَنْ قَصَدَ الشَّمَّ مِنْ غَيْرِ تَطْيِيبٍ بِأَنْ قَصَدَ شَيْئًا مِنْ  
 عَطَارٍ أَوْ مَكَانٍ هَوِيهِ وَبِحَرَمِ فَرَشِ الْمَطْيِيبِ وَآكَلِهِ وَبِقَدَرِ فَأَحْلَمَ بِذَلِكَ  
 وَلَوْ طَلَعَ أَوْ مَسَّ النَّارَ وَكَذَا أَنْ ذَهَبَ رِيحُهُ وَبَقِيَ طَعْمُهُ وَبِحَرَمِ شَمِّ الْعُودِ  
 وَالْمَوَالِكِ كَالْأَنْجِ وَنَحْوِ وَتَفَاحٍ وَنَحْوِ وَنَبَاتِ الصَّخْرِ الْكَبِيرِ وَآخِرُكُمْ  
 وَغَيْرُكُمْ وَنَحْوِ وَمَا أَنْتَهُ إِذْ مَيَّ لَاصِدًا لَطِيبُ الْكَلَامِ وَغَيْرُكُمْ وَنَحْوِ  
 وَنَحْوِكُمْ وَنَحْوِكُمْ وَنَحْوِكُمْ وَنَحْوِكُمْ وَنَحْوِكُمْ وَنَحْوِكُمْ وَنَحْوِكُمْ وَنَحْوِكُمْ  
 وَلَوْ أَخَذَ مِنْهُ طَيِّبٌ كَوَرْدٍ وَبُقْعَةٍ مِنْهُ لَيْسَ بِمُحَرَّمٍ وَبِقَدَرِ وَنَحْوِكُمْ وَنَحْوِكُمْ  
 الدَّهْنُ بِالْأَطْيَبِ فِيهِ وَبِحَرَمِ طَيِّبٍ وَبِقَدَرِ وَلَا الْحَرَمُ أَنْ يَدُلَّ طَيِّبٌ  
 وَنَحْوِ السَّادِسُ عَقْدُ النِّكَاحِ حَرَامٌ فَإِنْ تَزَوَّجَ أَوْ زَوْجَ بَانَ كَانَ وَلِيًّا

مطلع

4-11



او وكللا او زجت محرمه لراحمه السباع حر امر الوطى في الفرج وهو  
 مفسد ونفسه قبل التحلل الاول فافسده بعد الوقوف وانقطع بان  
 وطى الذكر من ذكر وانثى وبقيته كفرج ويقطع بانه من ناس وجاهل وممكن  
 كغيره ويحرم بالوطى بدنه واوجبها ولو قبل الوقوف ونوجبها على المرأة  
 المطاوعة ولا اوجبها على مكروهة ويلزمها المصنف في فاسده وحكمه في انعامه  
 كالصحيح ويلزمها قضاء الفرض من قابل وكذلك يلزمها قضاء الفل والشرها  
 بالتفرق من موضع الوطى وان جامع بعد التحلل الاول لم يفسد حجه  
 ويجوز قبل التحلل الثاني ويلزمه بشاة الثامن يحرم عليه المباشرة  
 بلس او تنظر لشهوة فان وطى دون الفرجين او قبل او لم ينفقه فانزل  
 وجبت عليه بدنه وفسد حجه ولا يبسدان لم ينزل ويلزم من عدم البدنه  
 صوم كصوم المسقة السباع حر امر قتل صيده برما كول وامطيا ده ومنولده  
 بينه وبين اهلي ويحرم الدلالة عليه والاشارة والاعانة حتى باعاده الله  
 من سلاح او عقيم ويلزمه فداؤه وكذا ان نفقه فتلث لان تلف بعد  
 امنه من نفوره فلا يشترك نوجب الجزاء على كل واحد ومحرم اكل سا  
 صاده او ذبحه وكذلك يحرم ما ذل عليه او اشا راليه او اعان عليه ولا الحرمة  
 عليه اكل غير ذلك وان اكل ما قبله فانه يقيم عليه لاكله ويبيض الصيد  
 ويصن كهو ولا احسنه ما قتلته دفاعا عن نفسه بصياك وعينه وصاحته  
 اكله وتخليصه من شبكة او سبع ونحوه ليطلقه فتلث قبل الارسال ولا يملك  
 المحرم الصيد بغير الارش ولا يزل ملكه عن صيد بالاحرام سواء كان الصيد  
 في الحرم او في الحل ويلزمه رفع يده المشاهدة عما هو مع وما ذبحه ايم  
 قتله ويكون ميتة يحرم وذبح المحلال صيدا المحرم كذلك ويضمن ما عليه من الميتة

وحيثما  
 كان

قال في المتن  
 غير ذلك ما ذل عليه  
 من ناس وجاهل وممكن

بقيمته

بقيمته فاصنة الصيد مثله ويضمن الملول منه مثل جزاء القيمة لريمه ويضمن  
 المثل بقضا الصحابة فان عدم نقول عدلين واجيز كون القاتل العدا صا  
 وما يجب في المغامة بدنه وواجب في حمار الوحش بقرة كبقر الوحش والابل  
 والتمثيل وفي الضبع كبش وفي الغزال شاة وكذلك البغايا اناكل وفي الارنب  
 عناق وفي البربوع حقة وفي الصب حدي ووجب في الحمار شاة ويضمن  
 الصغير والكبير والذكر والانثى والصحيح والمعيب والحامل والحابل كل  
 مثله ويكون كفارة حرام الصيد على التحريم من المثل والاطعام والصيام  
 ولا يجب تنافع الصوم ولا يجوز تليفق بان يصوم بعضها ويطلع بعضها  
 ويضمن ما دون الحمار من الطير ب قيمته وكذا الصنعة ما هو الكرم منه  
 ولا يصح بجنة كسرت وخرج منها فرخ وعاش ويحفظه الى ان يطير  
 وان مات ب قيمته وان ظهر فيه منخ ميت قبل كسره لا يهلكه لم يضمنه كسره  
 ملكه ويضمن الجراد ب قيمته فان قتله بالمشي لحاجة المشي فلا ولا يضمن  
 ريس طائر عباد وليس قتل كل موذن حتران وطير حتى في الحرم والاحرام  
 من الطير وعقرب وسبع وذئب وكل عقوق وفال وحداة وغرباب  
 واقنكه وان لم يتعد وكذلك غير ما ذكر من الكودي من الزناير والونخ  
 والتمس اعينه والقراد ولا شي في شئ من ذلك ولا يجوز قتل نخل ونمل  
 ويجوز قتل القمل اذا اذاه ولا يجوز في قتل محرم ولا يحرم ذبح الاهل المباح  
 من غنم وبقر وذجاج وغير ذلك ويعتبر الاهل والوحشي باصله وصيده  
 المحرم مباح ليس بحرام واحرام صيده واكله وشراؤه وسعيه يسوي فيه المحرم  
 والنهر والبير ويحتمل المحرم الزرق والعشوق والحبال والسر له قلة  
 الكلام الا فيما ينفع ويجوز له التجارة وعمل الصنعة ما لم يشغله عن واجب

في الحرم



او مستحب واج الكحل بالانيد لرجل وامرأة لغير زينة في نظر المرأة الحاجة  
 كذلك والمرأة احراما في وجهها لا يجوز عليها تغطيته ويجوز لها ان تشد عليه عند  
 الحاجة ولا يجوز للرجل لبس قفاز وامرأة المرأة منه ولا يجوز لبس حلي ولا يجوز لبس  
 من لباس زينة فصل من كرمه محظور من جنس ولم يكفر عن الاول نظرية خذارة  
 وادته وان لغير من الاول نظرية محظور من جنس من الاول نظرية ناسيا وتجدد  
 حرصه بتجده كما كان من اجناس غيره ولا يصح الا حرام بوضعه وان كان لا  
 يحسب واعمالا وليس او تطيب او غطي راسه ناسيا او جاهلا المكره الكرمه من  
 يقتل الصيد واقه اعلم فروع كل هدي او اطعام متعلق بالحرم والا حرام بغير  
 لما كثر الحرام ان قد راعى الاصل لا الهيم وحجبه في الحرم في كل موضع منه وما  
 وجب بفعله محظور حار حث فعله ولو خارج الحرم ويجزي هوم وحلق وهك  
 تطوع بكل مكان وكل دم يكون كاصغية فيا يجزي ويجزي بدنه عن سبع شياه وعكسه  
 وبقرة عن تكبته باب صيد الحرمين ونبأها وما  
 يتعلق بذلك محرم صيدها على الحلال والحرم وجب اجزاء صيد حرمه وان قتله  
 الحلال من الحلال في الحرم بهم او كل او على غصن في الحرم اصله في الحلال كل ذكر بجمعه  
 وعكسه لا تصغية في الحرم من فلع شجر الحرم ونشأته حتى الشوك والورق والحرم ما بين  
 واحضراين منفصل ولا يجوز ما ذكره وكما في قوله وما ابنته ادي من قبل وزرع ورتاجين  
 غير محرم وبغض شجر الحرم وحشيشه واصن الكبره ببدنه والوسطى بقره الصغرى  
 بشاه والغصن بانقصه والنبات والورق بجمعه ويسقط الصافي بانسلاخه  
 فصل لا توجب جزاء في صيد المدينة وشجرها وحشيشها ويجوز الاخذ منه  
 لحاجة الرجل وقايمه وعارضة وحشيشه لعلف وتفضل مكة على المدينة والمدينة الحرام  
 فاضل على صيدها واسمها وادرة مكة والمدينة فاضل مكة ونضا عفت حشيشه

نحوه

وسبته برمان وكان فاضل ولا يجوز صيد روح وسجوة وحشيشه واقه اعلم  
 باب صفة الحج ودخول مكة  
 ليس دخول مكة من اعلاها ثلثا ويجوز ليلا ويجوز من اسفلها وليس دخول  
 المسجد من باب من شبيه قايلا باسم الله اللهم افتح لي ابواب فضلك وحشيشه  
 اذا راي البيت ان وضع يديه ويقول ما ورد ويصطليح برذابه في طوافه  
 ثم يطوف المتبع للعمرة والمفردة والقارن للفرد ومن يسلك بالبحر الاسود يسلكه ويقتله  
 او يستلمه ويقتله ان شق وان شق استلمه بشي وان لم يمكنه فانه يشير اليه ويكره ان  
 يوقى احد امرأته او غيرها فان بدا بغير الحرج يستحب منه ويقول ما ورد وكما خافاه  
 ثم يجعل البيت عن يساره وبأخيه يمينه يطوف سبعا برميل في الشلال الاول  
 من اول ركن ياتي عليه الشرقي الكشاي ثم الشامي الغربي ولا يسلم على المذاهب  
 ويسلمه يد كل مرة وقال ما ورد عند محاذاة ربه يمينه وبين الاسود ويستتر  
 له الطلابة من حدث ونجاسة وموالة فان احدث او حضر صلاه فله ان يطهر ويل  
 وثبا ويأخذ شاك في عبده باليقين ويقول عدلين ثم يسلم الموقوف في الملتزم  
 ويكعبا ثم باقي مقام ابراهيم وعليه مستحب تقبيله وشبهه ثم يصلي خلف ركنين  
 ثم يخرج من باب الصفي ثم يراه حتى يرى البيت ويكبر ثلثا ويقول  
 ما ورد ويكعبا ويرفع يديه ثم ينزل في المشي الى العلم ثم يسلم الى العلم الاخر ثم  
 يسلم حتى ياتي المروة فيركبها ثم ينزل فيمشي موضع مشبه ويسلم موضع سبعة  
 فان بدا بالمروة سقط ذلك السوط وليس على النساء مل فيه ولا ان الطلوا  
 ولا يجزى قبل الطواف فاذا فرغ من السعي فان كان مفردا او قارنا يسلم  
 على حزامه وان كان معتمرا امتعا او غير متمتع بأدركه حلقا ويقتصر الرجل  
 بذلك فان كان المتمتع ساق هذا الرجل ويجزى بالبحر يوم التروية ولا يكوف

الذي هو  
 في الحرم  
 من الحرم  
 من الحرم



بعد قبل صعوده ثم يخرج الى منى قبل الزوال فيصلي ركعتين فاذا طلع  
 الشمس سار الى حرة فاقام بها حتى تزل الشمس ثم خطب امام خطبة  
 يعلم فيها الوقوف وعنده ثم يجتمع بين الظهر والعصر ثم يروح الى الموقف  
 بعد وقت يقف بها وكما هو موقف غيره بطن عورة ولا يصلي ذكر الله تعالى ودعا به  
 وقول ما ورد ووقته من الجدة يوم عرفه الى الجدة الحرة ويقع مع قوم وشمل  
 لامع حجون وسكر وانما وليد بعد الغروب من الى مزدلفة وليس ان يحج  
 بين العساكن قبل خطبة وليد الى بعد نصف الليل وقبله حرك دمر  
 ان لم يعد واذا صلى الصبح نعلس بستره ان رقا المشرك الحرام ونفق عليه وهو  
 ما ورد من يسيّر فاذا بلغ تحت السبع قد رزق منه جردا وحصى الجبال سبعين  
 الخراف من طريقه ومن مزدلفة ومن حيث اخذه بجور ولا يجوز ان يمشي  
 ولا يركب ولا يمشي ولو من كعب وقضته وعقيق وبراموز الجرد وكور وتروخ  
 وباقون ونحو ذلك منى ويبدأ يوم النحر بعد طلوع الشمس فيرى حجر العبة  
 سبع واحدة بعد واحدة يكبر مع كل حصاة ويسبطن الوادي ويستقبل القبلة  
 ويرمي ويحوز رمية من فوقها فان غرت الشمس رمى من العذبة حتى يهدأ  
 ان كان معه نحر حلقى ووجب جميعه او يقصر فان لم يكن له شعر استحب له ان يسير  
 الموصى على راسه وليس اخذ اظفاره وسأله به ثم يحل التحلل الاول يحل له  
 كل شيء غير النساء فيفعل ما يشاء من طواف الممتع ويسبي ثم يطوف الفرض وهو  
 الا فاضة ولا يجوز تأخيرها عن يوم النحر ولا عن ايام منى ويطوف مرة وفار  
 وان كان سعي للقدر والاسبغ ثم يحل ان يشرب من زمزم ويضع منه  
 لاجب ثم يرجع الى منى فيصلي الظهر ويبيت بها ويرمي بعبد الزوال  
 يبدأ بالحج الاول فيرمي بها سبع ثم الوسطى كذلك ويدعو عند هاتر العبة

ذلا

ولا يقف عند هاتر السبطن الوادي ويدعو فان اخلت حصاة او تكس  
 رخص لم تجز به تلك الفعلة ثم يرمى في اليوم الثاني كذلك ثم الثالث  
 كذلك ويجوز ان يجعل يومين فيرمي في الاول عنها او يدفن ما معه  
 ثم يقدر وان اخرج رمي يوم الى الغد فانه يرمى يومين وان ربي الكلب  
 اخرايا منى فانه يجرى ويكر من ان اخرجته دمر ولا يبيت ليل منى الا بها  
 ما لم يتحل او يكون من الرعا او من اهل المسقاة ثم يقود الى مكة وقد فرغ  
 ان كان مكيا او غيرها لا فامة بها وغيرها يطوف للوداع بعد فراغه من جميع  
 اموره وبعد من استحل بعد شي ويسقط عن حائض ونفسا وان خرج  
 من غير وداع يرجع بالقرب حيث اسكن وليس ان يشرب بعد الوداع من زمزم  
 ويقف على المذرم ويدعو وليس له ان يشرب بعد الوداع من زمزم  
 في المذرم ولا يشرب بعد رايته قنبر النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه  
 ومقطوع الا بالحجر بجميعه ويشترع ان يسلم عليه ويقل عليه والحج له استقام  
 لا القاء ولا يدعوا عنده ولا يطوف به ولا يقرب ولا يركب عنده حجر منى  
 رايته اهل التبع وسجد قبا ويجوز التوسل بالكبي صلى الله عليه وسلم وتغييره من  
 من الانبياء والصالحين من حي وميت فصلى اركان الوقوف بعرفة  
 مقطوع بركبته من ادركه ولو غير طاهر مذكره اذا ادركه في وقته وطواف  
 الزيارة ويقطع بركبته واجبا به يجب فيه الاضمار والوقوف بعرفة  
 الى الليل والليل بمنزلة لفته الى بعد نصف الليل والمبيت بمنى والسعي والرمي  
 والحق وطواف الوداع وما عدا هذا ليس من ترك ركنا لم يفسد حجه والتمنا  
 بجبه بدمر ولا يجب في السنة شي واركان العمرة الاحرام والطواف والسعي  
 واجبة الحلق وما عدا ذلك سنة فصل يفتون الحج من طلع عليه الحجر يوم

انما  
 رايته صلى الله عليه وسلم  
 عليه  
 في وقت الصلاة  
 انما

2



يوم النحر ولم يقف بعرفة وينقلب احرامه عمره ولا يقضي غير الفرض وان وقف  
 جميع الناس خطا غير يوم عرفه فانه يحكي وان اخطا بعضهم لم يحكيه كالقوة  
 سبغوا ولم يدركوا الا بعد يوم عرفه فانه اوصوا بالطريق ومن احرم من حصر  
 عدد ولم يكن له طريق غيره يذبح ما معه من الهدى موضعه ويجل فان لم يجد  
 الهدى يصوم عشرة ايام ثم يجزى ولا يحل قبل ذلك ويجل من صعد عرفه  
 فقط ولا يلزم شئ ومن خسر يذبح ما به نفقة او من لم يكن له التحلل فان فاته  
 الحج ومن سوط التحلل استند احرامه بجل ولا يلزمه شئ ٥

**الاضاحي والهدايا**

الاضحية مطلقا وتفصل على الضحية فتمتق وتذبح ولو اضرمت او هي حايمة  
 من الغنم ويجوز من الابل والبقر وكذلك الهدى وتفصل الابل من البقر والغنم  
 تفصل بالنعى ويستوى ذكروا نثى ولا يحزى الا حليح شان ونسي عن من بعد  
 حايته له سنة وتقر ثلاث ابل خسر والضان تفصل على النحر ويجزى الواحد من الغنم  
 عن واحد وحازت عنه وعن اهل بيته وعياله والمبدية والذبيحة عن سبعة  
 سوا ان اذ الكل القرية او البعض والبعض الغنم ولو مع كافر وسبع شياه تفصل  
 وتفصل زيادة الهذد على الاعلى ولو حشنت ولا يحزى من سبعة بعرج وعور  
 وهزال وضعف عقيم وهو ذكوات الاكثر من اذن او قرن ولا يحزى ما به عيب  
 للحم كسر من مقلوع الالبية ويجوز بخر وقبة الاذن ومشتوفا وجاله يحل لها  
 قرن وبقر الا ذنب وحصى وصما خلقت بلا اذن وهامل ليس بخر الا بال  
 وذبح غير ذبيحة ويكره ويؤاخذ من ذكلك اللهم تقبل مني ويفصل ذكلك بنفسه  
 ويحصر ان وكل ويجوز كونه كتابيا وقته يكون بعد صلاة العيد او قدامه  
 قبل الاذ يفصل بغير يوم العيد ولا يجوز قبل الوقت فيصنع به ما شاؤوا واخبروا  
 بحلي فيهم

وقد

وقد افعلت بعضنا في ايام الفتنه في فان خرج الوقت يقضي الواجب  
 ويسقط التطوع ويجوز كلالا واصحية معتبرة لها الاسلام وتماز الملك ولا  
 يعتبر لها الذكورية والبلوغ والعقل ولا الحياة نفس المرأة والصغير  
 والمجنون يصح عنها الكولي وليس من الميت ويصل ثوبها اليه ويقل نيتها  
 كاصحية الحي وحاز ان يصح عن اموات علق بواحدة اذ لم تكن واصحية عن واحد  
 منهم وعن احياء واموات لانه عليه السلام دعي عن شهيد له بالملاع وتشيخ  
 عن الغنم من قرش وصديق وزوج وعن من خاض رغائب ولو فخر اذ  
 ولا يؤكل وما دعي يوم النحر بالجل كل اصحية ليس بهدى لا يكون هديا الا  
 بدمج عكس سوا كان من اوسق اليه وليس في الاصحية ان ياكل نلتها ويهدى  
 نلتها ويصدق بثلثا وان صدق بالثلث يكون افضل فلو صدق في هدي  
 ولم ياكل ويعتبر بثلث القبيح فلا يلقى اطعامه وان اكلها كلها يضمن في الواجب  
 ما يقع عليه الاسم بثلث لها ويصدق بثلثا وحلها ويجوز الانتفاع به ومنع من  
 من بيع لحمها وبعضه ان لم يكن بشركة من يجوز له اذ لم في سبع بدنه ويجوز بيع  
 جلد ومن اذا ان يصح فدخل العشر حرم عليه ان يأخذ من شعره ويبيعه  
 شيا وليس بعد الذبح فصل كل هدي او اطعام يكون لفقرا الخدم  
 ان قلته على ايصاله اليهم وكذا كان نذر سوق اصحية ملكة ومن عيب شيا  
 لغير الحرم ولا معصية فيه تعين به ذبحا وتقر ثوبا الفقرا به وليس شوق  
 الهدى من الحل للاله الحرم سوا كان معه او ارسله مع غيره ويتعين الهدى بقوله  
 هذا هدي واصحية الله وبنيته مع تقليد قاتلها ويجوز نقل الملك في  
 متعين وشراحيه منه وما خطب يد مع مكانه ويجزى ويجزى عليه وعلى رقبته  
 الاكل منه وما ذبحه فسرق يسقط الواجب به ولا يلزمه ببذله فصل

الحكم



في الحقيقة استعملوا من الغلام بناتين وعن الجارية بشاة يدع يوم  
 السابع وتحت شجرة التوتودا انا باسم حسن ويقتل عنده الله وعبد الرحمن  
 وحمراء حمر نساء الانبياء ويكره حرب ومرة وشهاب ويسار واهل  
 ورياح وحرب ولا الكرمه بحرب ولا يسير ويكره بقتل وسيطان وملك  
 وحزير ويسعد رجب وكذا ذوات فرعون وهامان ونمرود وفاروق ولا  
 يجوز باسم الله عز وجل ولا بنات هانئ شامد ليس ان يخلق من اسمه ويقتل  
 بوزنه ورقا وان ثاب يوم السابع في الرابع عشر له باعتبار الاسابيع ويجوز  
 بغير الغنم ولا يجرى بدنة وبقرة الا كالملة وان عده اقترص وعق وليس ان  
 يحل بالكرم ويكون حيا كاشيته في الجوز ويمنع بغيره ان لا يكسرها فطمه  
 ويفضل طمها في حلوا جدا ولا يساغ التلكنة لذكر وانتي من كبر وصغير وكبره  
 باب القاسم لمن اسمه محمد وفي من النبوة مطلقا وباب عيسى واني يحيى والله اعلم  
 (الحمد لله)

منع من على الكفاية على ذكر مكلف خرمه ولا يجب على كافر وانتي وصبي ومجنون  
 وعمد وغيره فادركه من وقتك ورومانه وهي وقطع يد ورجل بحد زاده وما يحله  
 مع التعدي ويمنع من كل احد عند التقدير وعند محضر ملك وحضور الصف ويفضل  
 خنجر ولا يجرى مع كل بر وفاجر ويفضل الرباط وتامه باربعين يوما ويجب الحج على  
 من عجز عن اظها ردينه بدار حرب وليس له غيره ولا يجاهد الا باذن غيرهم والذ  
 مسلم الا ان يجب عليه فيسقط ذلك ولا يحل للمسلمين الفرار من قتالهم ويجوز  
 مع الزيادة وجوز القتال كل الارجحية وتجوز قتل غير محارب وحوان فيجوز  
 وحرم حرق نخل وزرع ليرفعل بناتله ويمنع من قتل صبي وامرأة وراهب  
 وشيخ فان ومن اعني لا راي لهم ولا قتال ولا اتهم مسلم ولا يجوز الا مع حق

الحكم على  
 بحد الا على ما  
 ولا يجرى مع كل  
 من عجز عن اظها  
 من عجز عن اظها

ويقتل

ويقتل الكفار ومن اسر اسرا يحرم قتله حتى ياتي به الامام ما لم يمتنع  
 ويقتل الامام فيه ومن سبي من اطفالهم منفرذا او مع احدا بويه حكم باسلامه  
 وان اسلم المحل باسلامه وكذلك ان اسلم لوجه وامره ولا يحل باسلام بالغ بموت ولا  
 اسلام واذا اختلط ولد كافر بولد مسلم ولم يعلم حكم باسلام اكل وان ذلك كان من  
 زنا مسلم فهو مسلم ومن طلى مسلم وكافر حرمانا او احدهما فهو مسلم ومن زنا كافر حكم باسلامه  
 ولا يصح النكاح باسترقاق الكافر حين معاوان سببت المراهقة انفسا كما عا  
 وحرم القربى بالبيع بين والد وولد واهله اعلم

باب ما على الامام والحكيم

يلزم الامير تقياد جيشه من قبل ورجال والة ويمنع ما لا يصلح من الزور حال  
 ونساء وصبيان ولا يستعين بكافر من غير حاجة ولا يقرى العرل ولا يصدق الاولاد  
 والرايات ويخير المنازل ويحفظ العيون ويشتاور اصحاب الراي  
 ويلزمهم طاعته على غير معصية والصبر معه والنصر له ولا يحدث احد حدثا  
 الا باذنه وخرم مبارزة شجاع الا باذنه وكل من قتل قتلا لم يمتنع عليه غش  
 اذا قتل غير رائفه في قتل ولدك منتحبا بقتال غيره ارضا من غيره واسخفه  
 من غير شرط والسلب ما يكون عليه من ثياب وسلاح وخرج من الدار اضر  
 والدنا بركنية ورشيل لا يدخل فيا ومن اخذ طعنا او علفا لم يكر له بعه ومرد  
 شنه ان باعه في العنينة ويجوز له ان ياكله ويطيح دابة ويقاتل بسلاح وبركة والله

باب الغنيمة وهي المال الاخر من الكفار

فقر ابا قتال فان اخذ منهم مال مسلم فادركه صاحبه قبل القسمة يكون له  
 وبعد ما ان شأ اخذ بالتمن وتملك الغنيمة بالاستيلاء عليها في دار الحرب  
 ويجوز رهنها قرا ويستحق كل من شهد الوقعة من اهل القتال ولو لم يقاتل

يحكم باسلامه  
 من سبي طفله

ثم يكره

الحكم على  
 ولا يجرى مع كل

من عجز عن اظها  
 من عجز عن اظها

واركان تاجزالم يقابل رشده دفع اليه سهمه ولنا ان كان ثم صانع يحتاج اليه  
 من حذر وبتطارد وحياط ومكارى واستكان ونجوم اسهم لكان لا يسهم لم يبق  
 ويجهو بالاسلاب فبدنهم الي اهلها ثم يخرج الاجر لا يبارك ثم يحسن الباقي  
 فيقسم على خمسة اسهم سهم لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم وسهم لذوي  
 القربى يسقطه بنوا هاشم وبنو المطلب وغيرهم للذكر مثل حظ  
 الانثيين وسهم للشافعي الفقهاء وسهم للساكنين وسهم لانا السبل من المسلمين وعطو  
 الفضل بعد ذلك ويرفع لمن لا سهم له من عبد وامرأة ونسبي ثم ينقسم الباقي على  
 الفارس ثلاثة اسهم لافارسين وثلثهما لغيره كونه بالهاتج ثم عاقله صاحبها بعد ذلك  
 القتال فان كان كافرا اسهم له فان غزا العبد على فارس لسيد دفع له وبيهم  
 للفارس وشاغ الدف لفارسين وبغيره ولا يسهم لغير الفيل والجد ومن استعار فرسا  
 وغزا عليه او غصبه استحق سهمه ماله كالغنيمه بحكمها من شهد الوقعة فان ملك  
 فرسا بلها استحق وان يقين فرسه حالها لم يستحق وان مات قبله لم يستحق وان  
 مات بعد ما فهمه لوارثه ومن غل من الغنيمه حرق رجله غير المصحف فاحسوا  
 والسلاح وقنع سهمه والله اعلم **باب حكم الارض الماخوذة**  
 الارض ثلاثا احدها ما فتح عنوة وهي ما حبل عنها اهلها بالسيف خيرة الامام  
 بين نسبه ووقف للمسلمين ويضرب عليها الخراج الثاني ما حبل عنها اهلها خوفا  
 صارت وقفا بنفس الظهور الثالث ما صولحو عليها ان صولحو على ان لا ارض  
 لنا منهم بالخراج فهي وقفا ايضا وان صاحبهم ولنا ان اخراجها خراجا كجزية  
 متى اسلموا او ملكها مسلم استعظمه واوجب الخراج على المالك والله اعلم

**باب**  
 وهو ما اخذ من مال كافره بغير قتال جزية وخراج وعشرة ما ترك فرعا  
 النصارى واليهود  
 والعش من ذرية  
 ونحو

هذا هو الحق في حكم الارض الماخوذة  
 من غير قتال  
 في غير ما ذكره  
 في غير ما ذكره

ونحو خمس الغنيمه وما من مات ولا واث له يعرف في مصالح المسلمين ويبيد اهلها  
 بالاهم فالاهم من سد الثغور وكذا يتاهلها وسد الشقوق وكذا ياربها  
 القناطر ورزق القضاة والائمة والمودعين واصلاح الجوامع والكتابر والقطر  
 وتكفين من لا كف له والافتاق على من لا مال له وهو ما يبيت المال وما فضل منه  
 يقسم بين المسلمين بعد مرا لا قرب فالارب من الرسول عليه السلام ثم الانصار  
 ثم المهاجرين وكان اعطاهم منه ومن ما اخذ الاستحقاق يدفع حقه الي  
 وارثه ومن مات من احاد المسلمين دفع الى زوجته واولاده ككفايتهم الى البلوغ  
 ولا حق فيه لعبد واعترابي وليس للولاة ان يستأثروا منه بشي فورا ولا حاجة  
 لا بائنا طاع ولا ينفق **باب الامان**  
 الامان لجميع الكفار والامير لمن ازاله واحدا كالواحد وجماعة وقافلته  
 اسلامه لا ذكوريته وحريته واطلاقه فليس من امراته واستبرأ واصحح من  
 عتده وسوغه صحيح فمن ذمي وصفي بلفظ امتنك فانت امن واخبرتك ولا با  
 عليك دفع والنو سلاحك ومترس ومن اعطى امانا لفتح حصنا ففتحها وادعا  
 كل وامكن حره قتل الكل واسترقا فتم ويجوز الامان للرسول والمستامن  
 فاجرا فامته اكثر من سنة بغير جزية ويجوز الامام في الجاسوس والاسير  
 عند الحرب يجوز له ان يقتل ويسرق ويهرب وان اطلقه لشرط ان يقيم عندهم  
 او يبعث اليهم ما لا يبيع لهم وان تجن له بخذ اليهم والله اعلم

**باب الهدنة**  
 لا يعقد كغير الامام او نائبه عند صلح مدة معلومة ولا يبيع عقد هدا  
 مطلقا وان شرط فيها شرطا فاسد يبطل الشرط دونها ويحكي الامام  
 من هادئ من المسلمين ولا يكره ان يحجبهم من غير المسلمين والله اعلم

تتم  
 في  
 النهر









عيب يفسخ به النكاح ولا ينقعه من وطء وحرم التفرق بين طفل له وبيع  
 والدك وحرم من كل ذي رحم محرم ومكره الشرايين عاين نقاربا عاير  
 نص عليه ولا يجوز بيع الرجل على بيع اخيه ولا شراؤه على شرايه وفي بيع  
 الحاضر للبادي الشروط الخمسة بطل وبيع ان لم توجد ومن باع سلعة ببيع  
 حرمان يشترى باقل ما باعها نقدا اذا التغير صفتها ويجوز ذلك لابل وولد بعير  
 حمله فان كانت حيلة منخا وحرمته نذرا لم حيلة احلت حراما او حرمت حلالا  
 او نوت ظاهرا لا يجوز الاحتيا لالحل من حق ونقص مظلوم ولا يجوز الاحتيا ل  
 الاقوات ويجوز على البيع ويجوز حاله احد في نفسه ولو بقتاله وللعالم اعطاء  
 المحتاجة بمثل عند قسمة او بتمتة في الحال لواحد ومن باع طهارة بغيره  
 او بغيره لم ينظر له في الزيادة ومكره الشرايين ما قد اكله من ثوبه  
 طيب نص فيه والزمر الناس به وبيع وان هدد من خالفه او علقه بانه حر حر الشرا  
 ولم يبيع وان قبل له بيع مثل الناس لم يجز وان ساقا والزمر الناس بالبيع والشرا  
 فيه حر الشرايين والبيع فيه نص عليه لا من اشترا منه ومكره من جالس في الطريق  
 ويجوز لمن اراد بيع الشرايين ان يقطع ما يشترى منه وان لم يقطع طهره يجوز  
 له ترك الشرايين ولا يلزمه رد عوض ما اكله ويجوز اشترا ببيع ابتاع منه بعد الشرا  
 ويكون شبهة فان رده رد تامعه لانه لا حيلة وما وصفيه رد بضاعة منه عينا يجوز  
 رد وجهه وما فضل منه يكون له ولا يجوز له سمسار اخذ الارضاه ومن يقبل له من  
 يبيع من ذراهم او دينار او غيرها وطلعت غيره لم يكن مردا وبذل له غير حيا  
 وجب البيع به لم يلزمه ومن بذر سلعة لبيع عام لزمه ان يبيع بكل معاملة  
 وخوفا منها لم يبرئ ولا يعمل لم يفتن ذلك فيه ومع تحققة جازع بيان نص  
 عليه ومن ظهر ما باع به ردبا او زيقا لم يفتن ما يبيع له رده ولا يجوز

تفقد منه ومن خلط ما قبضه او تصرف فيه بان دفعه الى غيره فردد  
 عليه لم يفسخ عليه رده ان لم يتحقق انه هو بعلامه وبحوثها وانما غلغله  
 بالشرائط والخيار  
 الشروط قسمان صحيح وهو شرط مقتضاه كالتقاضي والخلو وعدم  
 العيب ويخو ذلك فلا يجوز بشرط مصلحة كالحلول او التاجيل والرهن  
 او الضمان في البيع ككونه كاتبا او صانعا او مسلما او بكرا او هلاجه  
 او صوذا او مصونا او انه محي من مكان معلوم فيبيع ويشترا الخيار يفعله  
 ان شرطه كالموت او نكاحات بكر امسلة ولا خيار وان شرط النفع كسكنى  
 الدار سهر او حلال الذبابة الى موضع معلوم او نفعه فيه ككسبر الخطب  
 او حلالا ونقصيل الثوب او خيار طنج الشاى فاسد كشرط عقد اخر من  
 فرض وصرف واجاره فيبطل الشرط ويبطل البيع بشرط ما ينافيه كالاختا  
 وان نقى والارده ولا يبيع ولا يهب ولا يعقق وان علق قالوا له وان  
 يفعل ذلك يبطل الشرط وبيع البيع وان شرط رضى شخص او ان اناه بشي والا فلا  
 يبيع له يبيع وتلن ويبيع مع العربون بان يعطيه درهما ويقول ان اخذته بالآ  
 فالدرهم لك وكذا ان قال ان جيتك بالتمن بعد ثلاث والا فلا يبيع بيننا يبيع  
 نص عليه ويبطل العقد بفوان شرط وان باع بشرط البراءة من كل عيب  
 فانه يبيع ولا يلزمه ما فيه من عيب الا ان يبيته ويبراه منه فانه يبراه افضل  
 الخيار سبعة اقسام خيار المجلس اقبته في البيع وما في معناه واجارة قلقل  
 واحد منها الخيار مالم يتفرقا بايديها ويستقط باسقاطها الثاني خيار  
 الشروط بان يشترط فيه خيار مده معلومة فيبيع بعد الحاجة وثلاثا ومع  
 اكثر من ثلث مطلقا او الملك في مده كمنه وكمنه بشرطه لها واحد ههما

ولغيرها شرط كونه المدة معاومة فان شرطها مجهول او مطلقا  
 صنعت من شرط البيع ويصح كل واحد منها من التصرف في ماله بغير حرج  
 ونقد العتق فقط في كل خيارها بالموثوق في بيع واجارة وفيه  
 لا يلى العقد الثالث خيار العتق ويثبت في التلقين ويثبت في كل حيث زاد  
 من مقتضى الرابع خيار التذليس بما يزيد الثمن كالنسيئة وتحسين السلف فحق  
 فعل يثبت للمشتري الخيار ويثبت بين اخذ الارش والرد والارش فهو للبيضا  
 من اراد فبمنه وركا الدين ان كان حاله ولا شيء عليه غيبه ويجوز التذليس في خيار  
 البيع العيب ويصح البيع ويصح كل غش وتكليس في غيرهما ويجوز عمل مسك وكحل  
 وكيميا ونحوها وكذا من الرغل والغش في خيار البيع وكل مقتضى للعين  
 او الثمن او ضمان من زيادة القيمة امارة او يدراية او نقص كوز وعرج وقلم  
 شئ او من فعل كسرقة وزنا وبول في فراش من محبوس وحوضه ديس وعسل  
 وشكر وسواد في ذلك ونحوه في جنين والبن وقلة خصوصه خل وقطع في ثوب وقطع  
 فيما يقصد رفعه وخفية فيما يقصد صفاقته وكسر فوس وخرقة وانقطاع ما  
 وزد ونحوه فحق واحد ذلك يثبت للمشتري الخيار بين الرد والامساك  
 مع اخذ الارش وكذلك ان اعتق العبد او تلف المبيع عند رجوع بارشه وكذلك  
 ان باعه او هبته واذا اكسوما كوله في جوفه فوجله فاسدا او لا قيمه المكسورة  
 رجعت بالثمن وما المكسورة قيمة اخذ ارشه ويثبت خيار العيب على التراضي  
 وان اختلفا في البيع عند من كان منها قبل قول المشتري ويثبت في البيع والايجان  
 السادس خيار التخيير براس المال في التولية والشركة والمراجه والمواضع  
 فالتولية البيع بمثل ما اشترى والشركة بيع بعضه للمراجه البيع بجمع والمواضع  
 بخساره والحلول والتأجيل ومتى بان الامر بخلاف ما اخبر بما هو ضرر على المشتري

فان كان الخيار في البيع  
 فانه يثبت للمشتري الخيار  
 بين الرد والامساك

ثبت

الخيار السابع خيار الاختلاف وهو اما في قدر الثمن فان  
 وجد حلف كل واحد منهما بما يتخلف الثمن او ثمنها في كل منهما المبيع فان كل  
 واحد منهما لم يثبت ما قال صاحبه وان اختلفا في اجل او شرط فيقول من يفيقه  
 مدع غير جائز بيع مكمل وموزون وموزون وموزون وموزون قبل قبضه  
 وتلفه قبل القبض من مال البائع وغير المكمل والموزون خيار التصرف قبل قبضه  
 وان تلف فهو من مال المشتري ما لم يبع بعضه او روية سابقه فان تلفه فله  
 ما بعه وهو مملوك بالعقد ويحصل القبض في المكمل والموزون بكمله ودرسه  
 وما يتناول بالنال وما يتناول بالقبض وما عدا ذلك يحصل قبضه بالتناول  
 اشترى ثوبا او قطع ثمنه واخذ ارضيه اصله اخذه والا رده فله ثمنه وان  
 ساربه ولم يقطع ثمنه واخذ ارضيه اصله اشتراه والا رده لم يضمنه اياه  
 وتقطع بان الاقالة فسخا وآله اعلم بان  
 الربا محرم في كل واحد من كل مكمل وموزون وان قل  
 والاعتبار في الكيل والوزن بمنزلة النوبة فلا يباع ما اصله الكيل وزنا ولا ما  
 اصله الوزن كيلا ولا يجوز بيعه جزافا ويجوز التفاضل مع اختلاف الجنس  
 ويجوز كيلا وزنا وجزافا ولا يجوز بيع الحافلة والمرايه واجوز العرابا  
 بشرط طه ولا يجوز بيع جنس ببعضه بعض ومنع احدهما او معهما من غير جنسها  
 وان باع نوعي جنس بنوع واحد حاز ولا يجوز بيع ثمر من نوع النوى بما هو  
 ونبه ويجوز بيع النوى بثمره هو فيه واللبن بشاه ذات لبن والصوف بذات صوف  
 وبحمر رنا النسبه فيما اتحدت فيه علة ربا الفضل واختلفت فيه وكذلك افاكان  
 احدهما مكلا والاخر موزونا ويجوز الربا مطلقا واخرجه في دار الكرب بين  
 المسلمين ويجوز بين والد وولد ولا يجوز مع جري ومنع عبده وان قلنا لا يملك

فان كان الخيار في البيع  
 فانه يثبت للمشتري الخيار  
 بين الرد والامساك



فصل في الصرف جازم معتبر في الحال مطلقا والتساوي في الجنس لا في  
 سوا اتخذت صفة او اختلفت كدراهم شاتي بدراهم رومي ودينار مصري  
 بشاتي ورومي وقبري ويخوذ ذلك ودينار صحيح مقطوع ودينار كبر بدراهم  
 مفردين وباربعة صفار هي ودينار فان قبض البعض وترك البعض لم يتجزأ وانقطع  
 بخصيص الدراهم والدينارين بالتعيين فاذا وجدها او بعضها زد ما فزده بطل  
 الصرف فان سعى للاصول والتا اذ اباغ  
 اذا اقامت كل استمالة من ارض وحدان وسقوط مستقل من باب  
 وسلم وروى وشمس ومعتاج وركب والحمار ولو شئت كركاه والركاب دخل  
 احبارا المصوبه والحمار يدخل احبته وقسم وقد روي لا يدخل مودع من  
 كثر ولا منفصل من جبل وذل ولو يكن وقفل وفز من وسير وكيول حمار ومكته  
 ومعاثرة وذابة وان باع ارضا محققة فانه يدخل الفراس والبناني السبع  
 ومن باع نخلا مورا فان ثمره يكون للبائع مورا كما ان الجداد الا ان يشترط المبيع  
 كزرع ارض بمقدرة ومرة من متكرر وكذلك كل شجرة ثمرها او ظهر من  
 ثمره وكذلك كل ما يخرج من الكاه كوررد وقطن ولا اخرجت ثمر قبل بدو صلاح  
 الاسترط القطع ويكون يتبع به ولا يجوز بيع الرطبة ويحويها الاجرة ولا  
 المقتاه ويحويها الا لقطعة لقطعة الا ان يبيع اصله ولا يجوز بيع قبل والحل جرة  
 ولعت ويخوذ ذلك في الارض حتى يقطع وان باع الثمر قبل بدو صلاح ثمرتها  
 حتى صلت بطل البيع واذا ابدى الصلاح يجوز البيع مطلقا واجبة بشرط  
 التيقن وان تلفت بجايه مساوية يرجع با على البائع وما لعبد البائع الا ان  
 يشترط المتاع وشبابه المعتاده يكون المشتري وما للمالك ان يكون للبائع والله اعلم  
 بالسلم وحكم الدين

في البيع والشرط

فصل في الصرف جازم معتبر في الحال مطلقا والتساوي في الجنس لا في  
 سوا اتخذت صفة او اختلفت كدراهم شاتي بدراهم رومي ودينار مصري  
 بشاتي ورومي وقبري ويخوذ ذلك ودينار صحيح مقطوع ودينار كبر بدراهم  
 مفردين وباربعة صفار هي ودينار فان قبض البعض وترك البعض لم يتجزأ وانقطع  
 بخصيص الدراهم والدينارين بالتعيين فاذا وجدها او بعضها زد ما فزده بطل  
 الصرف فان سعى للاصول والتا اذ اباغ  
 اذا اقامت كل استمالة من ارض وحدان وسقوط مستقل من باب  
 وسلم وروى وشمس ومعتاج وركب والحمار ولو شئت كركاه والركاب دخل  
 احبارا المصوبه والحمار يدخل احبته وقسم وقد روي لا يدخل مودع من  
 كثر ولا منفصل من جبل وذل ولو يكن وقفل وفز من وسير وكيول حمار ومكته  
 ومعاثرة وذابة وان باع ارضا محققة فانه يدخل الفراس والبناني السبع  
 ومن باع نخلا مورا فان ثمره يكون للبائع مورا كما ان الجداد الا ان يشترط المبيع  
 كزرع ارض بمقدرة ومرة من متكرر وكذلك كل شجرة ثمرها او ظهر من  
 ثمره وكذلك كل ما يخرج من الكاه كوررد وقطن ولا اخرجت ثمر قبل بدو صلاح  
 الاسترط القطع ويكون يتبع به ولا يجوز بيع الرطبة ويحويها الاجرة ولا  
 المقتاه ويحويها الا لقطعة لقطعة الا ان يبيع اصله ولا يجوز بيع قبل والحل جرة  
 ولعت ويخوذ ذلك في الارض حتى يقطع وان باع الثمر قبل بدو صلاح ثمرتها  
 حتى صلت بطل البيع واذا ابدى الصلاح يجوز البيع مطلقا واجبة بشرط  
 التيقن وان تلفت بجايه مساوية يرجع با على البائع وما لعبد البائع الا ان  
 يشترط المتاع وشبابه المعتاده يكون المشتري وما للمالك ان يكون للبائع والله اعلم  
 بالسلم وحكم الدين

في البيع والشرط

في البيع والشرط





حتى عليه اجعل الخصم سيده وما قبضته بسبب ذلك املاها به  
 رهنه مع ولا يتفهم المرئ من الرهن شي الا ان يكون من كوابا او مخلوبا فاذ  
 كان كذلك جازا ان يركب ويجلب بقدر علفه وغلته واحبته ونحوه ولا  
 متى وحده من ذلك صا رهنه في الرهن وموتة الرهن واجرة سكنه ونحوه  
 وحافظه وكفنه كل الرهن الزاهن والمصيبه فيه عليه وسفك بقضاه جميع الدين  
 وارباه منه او هبته له وبقي يديه امانة لا يصح له اياه مطلقا واذا كان  
 عليا فان احدهما رهن فقضاة الفارقا لقصته دين الرهن وقال  
 حصه بل الاخر مثل قول الراهن واذا حل الدين الرهن من هو عليه بالوفاء  
 يبيع الرهن فان لم يبيع ارفع الحاكم يبيعه من يملكه فان لم يبيع باع على يده  
 المرئ الحق منه من جميع غرمائه والله اعلم **باب** الصار والتمالك  
 الصان جابر مقبوضه رضى الصان من غير مقبوضه رضى المضمون  
 له ولا يبيع الا من جاز الصنف ولو هازلا لا من مجبور وصحى وسقيه رعد  
 بغير اذن سيده ويصح ضمان حق معاومه ولو بغير المجهول ولو بغير ضمانه عليه  
 ويصح اليه في تفسيره ولو قتل وان ضمن الحق قبل وجوبه وان مزج عر  
 الضمان قبل وجوبه صح لا بعد وجوبه ويصح ضمان الموجل ويكون موصلا  
 واصح ضمان الحال موصلا ويكون على الاصيل خالما وعلى الضامن موصلا ومسمى  
 نرى الاصيل بغير الضامن وان برئ الضامن لم يبر الاصيل ويجوز له مطالبة  
 من شامها متى اذاه الضامن يرجع به على المضمون ان كان يامره فله ان يبر  
 يرجع به ايضا واذا قضاة يحضره ربه وانكر المضمون له الرهن يبرج به  
 عليه وان قضاة يقيمه ولم يبرج له يبرج فصل والتمالك جابره بغير  
 من عليه دين او عين مصونة ولا يبيع بدين من عليه حدا وقصاص بلغة الفاعل

المضمون  
 علمه  
 الا غير

ولا يبرج  
 له

بالنفس

بالنفس والبدن والوجه والرأس فان قال سيده او ظهره او رجله او  
 رقبته او فعل وقول رباح الحق نحو سلبت اياه فحقه لي في وقت كذا  
 فاسلمه او يسلمه لغيره لحياس او نحو وبكل منزل يد اياه ولو قال من كذا او  
 غير من قال انا كذا ويحتمل رضى الاصيل ولا يعتبر رضى المكفول الا لغيره  
 رضى المكفول له وان تكفل من عليه دين فلم يسلمه من ماله عليه ويبرأ منه وهو  
 المكفول وببراة المكفول ماله عليه ويبرأ المكفول لا المتكفل منها ⑤

**باب الكوالة**

الكوالة جارية تنقل الحق من ذمة المجلل الى ذمة المالك عليه ويشترط  
 ثلاثة شروط الاول ان يكون كاتبا دين مستقر فلا يبيع على صداق فلت  
 الدخول ودين كتابه وشك وخفى دينه وان وقف قبل وجوبه البالي  
 اتفاق الدين جنسا وصفة وحلولا وان اجلا ولا يعتبر القدر ولو كان  
 عليه ما يبر فخال من العتقة او من له ما يبر فخال من العتقة على من هي  
 له عليه يبيع وان احال من لا دين له عليه فبني وكاله وعلى من لا دين عليه استقراض  
 البالي الرضى معتبر من المجلل ولو هازلا ولا يلزم رضى المحتال فان لم  
 برضى المجلل عليه بل لغيره ولا يعتبر رضى المالك عليه والله اعلم **باب** البيع  
 بغير شرط **باب** البيع بغير شرط **باب** البيع بغير شرط

المضمون  
 علمه  
 الا غير

يصح الصلح منع الانكار ويصح ولو من اجنبي وان اعترف بحق وقضاة اياه  
 من جنسه فهو قضاة ومن غير جنسه معاوضة محكرة وان اقره من بعضه احتبارا  
 فهو اقرار محكم وان وهبه بعض العين فهو هبة محكم وان امتنع من اداسا  
 ماله حتى يصالح عنه ببعضه سواء علم به ربه او لا يبيع الصلح ويجوز  
 عليه ذلك ولو كان مفسرا فامره الحاكم بالاستقاط حاز ويلزمه ان لا يفسد





وان فضل منه شي برده في المال وان لم يرد فما عليه فالزائد عنه  
 رب الدين فيه اسوة الغنى ما ويقسم الباقي بين الغنى ما على قدر رغبته  
 ظهر غنى بعد القسم يرجع عليهم بقدر رغبته وان كان عليه من  
 له اكله بالفلس ولذلك ما خلوا الموت فان فضل فضل بعد الفسنة وكان  
 ذا صفة تاجر على العمل والوفاء من ذلك ان كان له حرفة ولا يجز على  
 قبول هدية وهدية وهدية وقضية وقضية بذلك قطع الطلعة  
 ومن باعه او اقضه هو المالك ولا استوعب لغزمية مطالبته ولا ملازمة  
 ومن علم عسرة مكلنه حرره عليه مطالبته الى ان يوسع الله اعلم وصل  
 الساب المحور عليه لطفه من صبي ومجنون وسفيه فحجهم ولا يصح لهم  
 رضى فيه غير ان دفع اليهم ماله يرجع فيه مع بقائه وان لم يرضوا اذا  
 عقل المجنون بالباع ورشد السفيه وبلغ الصبي وحصل بلوغ الذكر باحلام  
 وحصل نبات الشعر الخشن حول القبل واخصله بلوغ خمسة عشر سنة ويزيد  
 في الجارية بحمل وحيض وفي الخشي بشين فقط فاذا بلغ رشدا والرشد  
 الصلاح في المال باصلاحه وعدم افساد ماله ولا اعتناء بالرشد صلاح  
 الدين ومن رضى ذلك يدفع اليه ماله ولا يحتاج الى حكم حاكم ولا ان  
 تزوج الاثني والولاية على الصبي والمجنون للاب ثم لوصيه ثم لخاله  
 ولا يصرف في ماله الا على وجه الخط لها ولا يتبرع ولا يجازي ولا ينفق  
 على من قلزمها نفقتها الا بالمعروف ولا يشتري من ماله نفسه ولا يبيع  
 الا الاب ويكاتب ويبيع على مال وبروح الرقيق ولا يبار بملها ويبيع  
 ويشترى ولا يبيع نسا ولا يقرض ولا يرهن ولا يشتري لها العقار ولا  
 يبيعه الا الحاجة وحار شرا الاصححة لها والصححة نعمها ويقتل ما يجب

عليها

عليها او يبيع ما يجب عليها والزينة باخراج الزكوة عنها ومن دفع اليها  
 ما لا يملك او قرض او ودية او عارية فقد رضى عليه وتكفلها بالغير  
 وان ما لها ان لم يكن لها مال مع ذمتها الى ان يبلغ الصبي ويقتل المجنون  
 فان ما قبل ذلك فقد رضى من مال صبي ومجنون او اقله منها الا ان  
 ولو كان باذنها او اطعمها وان اكل مجنون طعام مجنون او صغره او عكسه ولو  
 باطعام يرضى ويعلم الصبي عا دقة من قراءة او كتابة او حسابا او صناعة او  
 حرفة والسفيه البالغ وليه الحاكم ولا ينفك عنه الحجر الا بحكم وبروج ان  
 احتاج ويبيع طلاقه روحه وما كل ربي من مال المولى عليه من الحاجة بقدر  
 عمله وكذلك باظره القين والحجر الاول ان ياذن له في تصرفه في المصلحة  
 ويقتل قوله في نفقة وقدره وكسوة وقدره وماله او يملكه ودفع  
 وغير ذلك وان مات ولم يوجد من ماله ما يكون ديناً عليه وان اشتراها  
 شي اذ مات واخطأ ماله اخرج بالقرعة والله اعلم

الوكالة

وهي عبارة صحيحة عن بيع تصرفه ويصح في كل ما يد حله النيابة من حقوق الله  
 وحقوق الايدي من العقود والفسوخ والعق والطلاق غير ظاهراً ولجان  
 وامان بكل قول يدل عليها وكل قول يدل على القبول على الفور والبري  
 وجوز التوكيل في بيع الحقوق واخبارها والخاصة فيه ويصح اذا رضى الخصم  
 والصححة وان لم يرض ويصح مع غيبة الموكل والصححة مع حضوره ويصح في  
 اقامة الحد ودفعه في اتيان وجوز التوكيل بحمل وبغيره وبغير المحلقة  
 بشرط ولا يصح الا في تصرف معلوم فان قال في كل شي او ما يجوز او  
 في كل مالي الصحيح فيه لم يصح ويجوز كون الوكيل واحداً والكثر ويجوز

لكل الانفراد ان جعله لهما ولا يجوز ان منعها او اطلق وهو صحيح  
 ان شاء عنه سابع له ان اذن له فيه واذا اطلق فان كان مثله لا يباشره  
 او لا يجره او لا يحبس فانه يجوز وان كان يعرفه فحسبه لكن يحسبه  
 او غيرهما فيجب ان يستتابه فالألمح كذا في حكم الوصي والقاضي وان  
 وكله في الحسومة لا يقتل اقراره عليه بنفس الموت وان وكل في البيع فحكم التسليم  
 ولا اطلاق الا براس الثمن وفي الشراء فحكم التسليم الثمن واذا ادعى الوكيل  
 تلف الثمن او العين في يد من غير تعدل لم يقبل فان اختلفا في تعدله او تقبط  
 او مخالفتها ما امره بمقتل قوله مع سببه في نفي ذلك وان اختلفا في نضره  
 يقبل قول الوكيل وان اختلفا في الرد فان كانت بغرض قبل يقبل قول الوكيل  
 والا فنقول المالك وان اختلفا في اصل الوكالة يقبل قول الموكل وان اختلفا  
 في صفته فامكر يقبل قول الموكل واذا قبض ثمن ما وكل في سعيه فمات في  
 يده لا يلزمه تسليمه قبل طلبه ولا يقبل بالتأخير الا ان يطالب فيخرج منه  
 مع امكانه ومن وكل في بيع وشراء ما يعرفه او يجاره او يستجاره لم يشرط  
 معرفة الوكيل فان لم يعرفه الموكل وعرفه الوكيل صح كالموكل يعرفه  
 فان كانت له عند رجل درهم فارسل اليه يطلبه مع وكيله فبعت دينارا  
 او كان له مع دينارا فبعت اليه يطلبه فبعت مع الوكيل درهم عنه فتلف  
 ما بعته فهو من مال الباعث لان لم يامر بالمصارفة وان نكث مثله  
 من الذمهم اذ لا تأخير من مال الموكل ولا يلزم الوكيل ان لا يستعبد  
 او يفرط ولا الباعث ومن وكل غير محرم في بيع سلعة واخذ دينه من  
 فباعا في غير محرم ما عليه لم يجز اخذ ثمنه عليه وان كان له عليه دين كثير فباع  
 بطلابه بعت اليه دينارا المعص منه والبقية درهم لم يجز وان تلف

فمن

فمن لم يبيع وان كان له على شخص درهم فطالبه فقال سابع فلان دينار  
 فبعت له بأكثاه فقال خذ درهم درهم لم يجز ثمن عليه ولو ائمه ان يبيع الي رجل  
 فباعت له درهم درهم لم يقبل الا ببينه الا اذا قضاه بحضرة فاقبله الخبر  
 بكتبة ولا الزم به واذا كان له ودعة عند رجل او دين فادعى رجل  
 ائمه وكيله في القرض واقام بينة بلزمه الدفع اليه ويظهر بينة بلزمه  
 ان كذبته وكذا الا الزم من صدقة وان مات زيدا فادعى رجل انه وارثه  
 يقبل بينة وغيره ما حكف له على العلم وشراء الوكيل لا يبيع لنفسه ولا  
 من نفسه وكذا لك الوصي والمالك وامينه فان اختلفا في ثمنه فليكن ان  
 يوكل العبد في شراء نفسه كما يبيع ان يوكله في عتق نفسه والمرة في طلاق  
 نفسه ويجوز ان يشتري من مال ولد لنفسه ويبيعه ويغير الوكيل  
 بالعرف والموت والجحون والمحرك لنفسه وما فعله بعد العزل والموت  
 لا يبيع ان عم بالعزل والموت وان لم يعلم لا يبيع ايضا ولا انطأ بالعتدي ولا  
 يتطل بطلان من وكلها ولا يشترط لها الاسلام فتصح من كافر فياله فعله ولا  
 تلف ما وكل في فعله وان وكل في طلاق زوجته يكون في يده حتى يبيع  
 او يطأ وان وكل في شراشي واشتري عنه فان كان الشراشي الذم به  
 ويكره الوكيل ان لم يقبل الموكل وان كان يغير المال لم يبيع وان عين امراة  
 ففترج له غير ما له صحته وان وكل في عقد فاسد لم يملك الفاسد ولا  
 امسكه صححها ولا يجوز مخالفته في نقد ولا حلول ولا نأجيل ولا يبيع ولا  
 يوجب بدون ثمن المثل واجرة المثل وزايا نقص ما عينه فان فعل مع وصي  
 النقص كالموكل له بعه بموكل فباعه محال واذا عين ثمن او شراشي فباع  
 بأكثر منه واشتراها بأكثر ما عينه بالثمن المأمور به صححه وان عين له عينا



في البيع والشراء

وتمنا فاشترى ما قبل فانه يصح كالوعين له موضوعا فاشترى ما قبله  
 شاء بدنيا فاشترى ما قبله به شيئا وبه احداهما او كل واحد منهما  
 ان يشترى له معيلا لم يبره به ويقبل شراؤه الوكيل على ماله وان كان  
 بالوكالة وحلف بغير التوكيل وهو ايش لا ضمان عليه في المنة وقد لم يقر ولم يقبل  
 قوله فيما قبل به قول الامام الله اعلم **باب** الشركة  
 وهي خمسة انواع الاول شركة العنان وهي جائزة بينهما ومالهما وجاز جعل  
 واسما لها وزعم وزمانها ولا يجوز لها ان يكون لغيرهما ولا ان يكون لغير حلقتهما  
 ويجوز ان يجعل كل واحد من الزوج شيئا معلوما ولا يجوز ان يجعل كل واحد  
 بعدد او وزن ولا ان يزوج شي دون غيره او سفرة دون سفر او الذمات دون الذمات  
 ولا يجوز ان يجعل كل واحد على ما اتفق عليه ولكل واحد من الزوجين نصيب وقسط  
 ويجوز ان يجعل كل واحد على ما اتفق عليه ويرد ويقر ويقتل كل واحد من ماله وليس له  
 ان يعيق ولا يملك ولا يزوج ولا يقرض ولا يهب ولا يرهن ولا يبرهن ولا  
 يبرك من فعل وقع في نصيبه وعلى كل واحد ان يتولى ما العادة ان يتولاه  
**فصل** في الشركة في الدوائت ما كونه كانت او موكوبة او عوامل  
 من ثياب وشمع وابل وجمل ونعال وخمير وغير ذلك مما كانت للمصنعة او  
 المسكن او الموكوب او النجارة وموثر على قدر ملكها وان كانت  
 تحت ايديها باقامت راع عليها او قائم بها فلا ضمان على احد منهما فيما تلف  
 وكانت عند احداهما بامانة ببيعها بان يكون عند كل واحد رقة وعند الآخر كدرك  
 فلا ضمان عليه بالتلف عند من غير تعد ولا تقربط وكل ان يستعمل ماله  
 مقامه عند نفاذ استعمالها وان كانت حصة الشريك باجارة فلا ضمان له  
 من غير تعد ولا تقربط وان منع اياها او اخذها فله ان يبيع نصيبه

في الشركة

في البيع والشراء

في الشركة على ان نصيبه عارية صمته وان قال استعمالها بغيرها  
 في الشركة وان طلب احدهما البيع شعت عليها واقسم الثمن فان زاد  
 في الشركة فله ان يبيع من البيع اجبر عليه ولكل منهما ان يبيع  
 نصيبه كغير شريكه ولا يبر له ان يبيع الا باذنه فان سلمها بغير اذنه فقلقت  
 صحت ومن دفع ذاه صفة او كسبه صفة او مريضه او منقطع بمكان لمن  
 يوزعها الى ان يترك او يبيع او يقرض ليلد او سته او سته فلت او كسبت  
 بغيرها صح وكان له وهو شريك به وان دفع اليه شيئا بغيره بغيره بغيره  
 او لئله او لغيره لم يبره ويكون ذلك له لا لغيره الا بغيره وان وضع بغيره تحت  
 طابره والمفراخ بينهما حاز واهه اعلم الثالث المضاربة جائزة بمالهما  
 وبدن الاخر والزوج بينهما كالي الاول فان قال الزوج لرب المال كله فابضاع  
 وكله للمضارب فمضارب ولا يصح ان يشترط على رب المال وجاز من غير شرط  
 وان اختلفا من الجنس المشروط فهو للعامل وان اختلفا من النوع فكل واحد  
 واحد بصفه وان شرط رب المال فان المال على المضارب بطل الشرط و  
 ان شرط ان لا يبيع في سله بصفه ويجوز تعدد المضاربين لو اختلفوا في العمل  
 كله على المضارب ولا يخل بالشركة فله وبيع ما يبيع منه وان اشترى من غيره  
 على رب المال صح وبيع شراؤه زوجته وبيع شراؤه زوج رب المال صح  
 للتمتع وبيع ان يشترى من يبيع نفسه ولا يبيع ماله بغيره وحرم  
 عليه ان يضارب الاخر فان فعل رد نصيبه من الزوج في شركة الاول  
 وليس لرب المال ان يشترى من ماله المصلحة لنفسه ولا يبيع المضارب  
 ففقه من غير شرط ويستحق بالشرط ماله وان اطلعت كان له ذلك  
 بالمعروف وليس له ان يزوج ولا يقرض بغير اذن وليس لواحد منهما ربح

في المضاربة

حتى يستوفي زاسر المال وما حصره بجهة ما دمج والمضارب امين على ما ظهر عليه فانه  
واذا اشترى زب المال من مال المضاربة شيئا من المضارب لم يحمي وان اشترى من  
المضارب منه من مال قبل ظهور الربح فانه يحمي وان اشترى من المضارب من مال  
الشركة بطل بيعه فانه يحمي وكذلك المضارب اذا ظهر ربح واذا اصاب المضارب  
ولم يعلم مال المضاربة بصيرته دينيا في ذمته واذا اظهر ربح ولم يحصل قسمه لم يحم  
عليه اخذ شي منه بغير اذن زب المال ومع طلبا قسمه وبما عقد المضاربة لا يجبر  
المتنع وهي عقد جائز لكل واحد فسخها بقول المضارب مقبول في قدره من  
المال وصفته وجنابته وخيانته ومخالفته وامر ونهي واذا نفي سفر وعذته  
فان ربح وقدر فرضا وربه مضارب يصدق ربه فان خالف قسمه بغيره بغير  
كالوا فامر كل بيبه بقوله فان قلت او حصر وقال وربه فرضا وهو مضارب يحمي  
العامل مع ميمنه وان لكل قسم عليه ولا مرد اليمين فان قال ربه مضارب وانه  
هو فرضا فهو بغير حق والمقر له يمكن واذا اقتصدت يكون الربح كله لرب المال  
والعامل اجرته والمال في بيع اما ان لا ضمان عليه فانه ان تلف بغير نقد ولا  
تبرط وهو في قدر الربح كالمشركة الثالثة شركة الوجوه يحمي عقد  
وهو الاشتراك على ان يستتر باعيانها فاما رجاء ميمنه على ما شرط والمالك  
بينها كذلك والوضيعة على قدر ملكيتها السابعة شركة الايدان حابزة  
بدينها وصحت مع اتحاد الصانع واختلافها رجوع مباح من كل واحد حطب  
ومشيد ولما قبله واحد دخل في ضمان الكل واذا امرض احداهما فالكل  
بمن الكل وليزمر ان يقيم مقامه ان طوب بذكر والشركة بالذوابان  
بجلا على دابته او دفع احدها ذابته الى الاخر يعمل عليها بيد من فاذ افعلا  
والربح بينهما على ما شرطاه ويحمي الجمع بين شركة الايدان والعنان والوجوه

وَالْحَبَابَةُ وَكَذَلِكَ أَنْ دُفِعَ عَمْدُهُ إِلَى الْعَبْرِ لِيَعْلَمَ أَوْ لِيَعْلَمَ مَعَهُ وَكُسِبَتْ بَيْنَهُمَا  
فَصَحَّحَ وَكَذَلِكَ أَنْ دُفِعَ الْفَرْقُ إِلَى سِنَاخٍ أَوْ إِلَى نَوَاحِلٍ قَصَارٍ أَوْ مَسَاغٍ أَوْ خِطَاطٍ  
أَوْ مَشَارٍ وَمَا كَسِبَ يَكُونُ بَيْنَهُمَا فَحَصَّحَ وَمَنْ دُفِعَ شَبْلُهُ أَوْ نَحْلُهُ أَوْ شُرَكَالٍ صَيَادٍ  
لِيَصِدَّ بَيْنَهُمَا فَالْصَيْدُ لِلصَّيْدِ وَعَلَيْهِ أَجْرُهُ ذَلِكَ وَإِنْ أَخْرَجَ دَائِيَةً وَأَخْرَجَ رَاوِيَةً  
أَوْ ذَكَا نَا وَأَخْرَجَ رَحَاً أَوْ تَعْرَافًا خَرَّتْ لِعِلٍّ بِذَلِكَ ثَالِثٌ وَالحَاثِلُ  
بَيْنَهُمْ عَلَى التَّسَاوِيِّ أَوِ الْفَاعِلُ بَيْنَ الْحَاسِنِ شَرَكْنِ الْفَاعِلِ وَهُوَ بَانَ بِدَهْلَامَا  
بِحَصْلِ كُلِّ تَنَاهَا مِنْ لَفْظَةٍ وَرَكَازٍ وَمِبْرَازٍ وَمَا لَمْ يَرْوِ مِنْ ضَامِنٍ وَارِثٍ تَجَانِبَهُ  
وَهُوَ بِالْمَسَافَةِ وَالْمَزَارَعَةِ  
أَحْكَمُ بَانَهُمَا مِنَ الْعُقُودِ الْخَابِرَةِ لِكُلِّ سَمَاءٍ وَيَنْفَعُ بِمَوْتِ كُلِّ مَنَاقِلِ الظُّهْرِ وَاللَّيْلِ  
أَجْرُهُ عَمَلٌ وَعَمْدُهُ لِيُحَقِّقَ الْعَامِلُ أَوْ وَارِثُهُ نَصِيبَهُ وَعَلَيْهِ تَامُّ الْعَمَلِ وَالْأَجْرُ  
الْمَسَافَةِ فِي النَّحْلِ وَكُلِّ شَجَرَةٍ ثَمَرُهَا كَوَلٍ بَعْضُ ثَمَرَتِهِ فَإِنْ اخْتَلَفَ الشَّجَرُ فَعَمَلُ مَنْ  
لَهُ جَبَسٌ وَتَوَرَّعَ قَدَرًا غَيْرَ قَدَرِ الْآخَرِ فَحَصَّحَ وَكَذَلِكَ إِنْ سَاقَاهُ سَيْنٌ كُلُّ سِتَّةٍ شَجَرَةٍ  
عَدَّ إِلَى ثَلَاثٍ فَحَصَّحَ فَإِنْ كَانَتِ الثَّمَرَةُ مَوْجُودَةً فَاصْحَحْ بِأَقْبَلِهَا بِإِتِّهَاجٍ وَالْإِتِّهَاجُ إِلَى  
الْعَمَلِ وَبَعْدَ الْإِتِّهَاجِ الْمَسَافَةِ وَاصْحَحْ بِأَعْلَى ذِي زَهْرٍ وَوَرَقٍ مَقْصُودٍ وَاصْحَحْ عَلَى  
شَجَرَةٍ ثَمَرُهَا كَأَكُورٍ وَالصَّعْفُ صَافٍ وَخُوهَا فَإِنْ سَاقَاهُ عَلَى شَجَرٍ فَرَسَهُ وَيَعْلَمُ عَلَيْهِ  
حَتَّى يَمُرَّ بِجَنْبِهِ مِنْ ثَمَرٍ فَإِنَّهُ يَصِحُّ فَإِنْ كَانَ بِجُزْءٍ مِنْ شَجَرَةٍ فَحَصَّحَ وَيُصَحِّحُ كَوَلُ الْفَرَسِ  
مَنْ مَرَّ بِهَا لِأَرْضٍ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَنَاصِبِ فَحَصَّحَ عَلَى الْخِتَارِ عِنْدِي وَإِذَا كَانَ فِي الْأَرْضِ  
شَجَرَةً فَاجْعَلْهُ لِأَرْضِ وَسَاقَاهُ عَلَى الشَّجَرِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَإِنْ سَاقَاهُ حِيلَةً عَلَى بَيْعِ الثَّمَرَةِ  
قَبْلَ وَجُودِهَا أَوْ قَبْلَ تَبَدُّلِهَا أَوْ ضَامِنَ بَتَانٍ بَانَ أَجْرُهُ لِأَرْضِ كَثِيرٍ  
مِنْ أَجَرِهِ وَسَاقَاهُ عَلَى الشَّجَرِ كَبْرًا مِنَ الْفَجْرِ حَتَّى مَرَّتْ وَلَقِيَ تَمَرٌ لِأَرْضٍ مِنْ  
يَكُلُّ فِي الثَّمَرَةِ فَإِنْ جَعَلَ لِمَدَّةٍ لَا يَكُلُّ لِمَرْحُومٍ وَإِذَا فَعَلَ الْعَامِلُ قَبْلَ ظُهُورِ الثَّمَرَةِ

1941





المنفعة مباحة مقصودة فلا يجوز ان يتاجر للزنا والعنا والزمر والبيع  
كسبه او بيت نارا وبيع خمر ولا لحل الخنزير وميتة حيوان محرمة لئلا يتحول  
والاجارة اما ان تكون على عين ليقوم كذا وارض فهي اجارة واجبة  
حايطة ببيع عليه اطراف خشبة ونحو الاجارة حيوان بركة وحمله وتبيده ولا  
يخبره في كل واحد واستجار كلاب ليقرا فيه مكتبة منه ونحوه للملك والمطلوع  
لخدمته وصناعة وامره لوطا في مخصصه ولو زوجه وامته واجيبه والعين في  
بها اما ان لا ضمان عليه بغير ارضه من غير نقد ولا شرط ولا بيع اجارة  
الابشر وطا الاول ان يقع العقد على نقد دون اجارة فلا يجوز اجارة شئ  
ليشعله ولا حيوانا لياخذ به الشئ في معرفة العين بغيره او وصفت  
ويجوزها ولا الحجة المالك القليلة على تسليمه ولا كسبه اجارة ابن وشاذ  
ومقصود ولا يصح اجارة المذبح لغيره لثبوت الدائع اشتراكا على  
المنفعة فلا يجوز استيجار لحيمة منه كل وما لا يثبت لزج الحاس كوت  
المنفعة مملوكة له سنوات العين مملوكة او لا فهو للمستاجر اجارة ما استجار  
للرجل وغيره بمثل الاجرة وزياده ونقص واجارة المستعارة والموت  
فان مات المجر او استقلت العين الى غير ذلك فصح الاجارة ملكا كان  
او وقفها واجارة العين اما على مدة كالدار شهرا والارض عاما والري  
واحدة مدة معلومة ويخبر كذا المدة معلومة يغلب على الظن بقاء العين  
فيها وان طال ولا يخبر ان على العقد ولا ان يكون فادعة ولو كانت خولة  
بذلك او ملكه غير كسبه اذا كانت تنفرد في اول المدة فاما المشغولة بملك  
الغير من غير عوض او شرا او ميثاقا لا يمكن تغريمه منه في المدة فلا يجوز اجارة  
ان كان غير مختص بخازن وان كان مختصا به لم يجوز ذلك على قولين عندنا

الحجرات

الحجرات لاوه والمعروف من مذهب الشافعي والى حيفه واختاره جماعة  
من ائمة اصحابنا ذكره صاحب الفائق ظاهر كلام اصحابنا والثاني بخور  
صاحب الفائق وابو العباس والمستاجر يقوم مقام من اجاره  
في بقاها مع من له ذلك وعدمه وهو المعروف عن المالكية وفائدة الحكم  
باجرة الفرس والباقي ليس لمشتري اصحابنا فيه كلام واختلف المتأخرون  
فقبل عدم القلع والازالة مطلقا وقيل بل عدمه بحائنا والاول المشار  
وانما خرجت عن قاعدة ذلك الخلاف في هذه المسئلة لكثرة حاجة الهيا  
وحقاقتها على كثير الناس بحيث ان بعضهم نوه ان المسئلة المذكورة في  
الحجرات المضاف للمشغولة حاله العقد وليس له وان كانت من حيوان  
وان اجارة سنة لا في اول الشهر بل في مثل ذلك اليوم من العام القابل  
وان كانت في اول الشهر استوفيت كلها بالاهلية كما لو كانت كلها في اول  
الشه فاقضها بها اخرها في اليوم من طلوع الفجر لما عرفت من التمسك  
والليل من الفجر الى طلوع الفجر والشهر الهلال من الهلال الى  
الهلال ولا يزيد على ثلاثين بل ينقص والعقد يسمى ثلاثون واما ان  
ان يجرها لعل معلوم كالمذابة للمركوب الى موضع معين او بقدر  
لحوت مكان معلوم او مدة معلومة او ديارا من مزارع معلوم او من وعبد  
بدله على طريق ورحا الخنزير فغير ان معلومة او من والا بدى المستاجر  
بنفسه للعمل الخاص هو الاجير الخاص وعلى عمل في الدقة مدفوع  
الى العمل الاجير المشترك والاجارة على منفعة في الذمة لا بد من ضبط  
في الوصف كالمسلم من خياطة ونبأ وقصادة وغير ذلك ولا يكون  
الاجير في الاجرة اذ ميا جازا التصرف وهو الاجير المشترك



ولا بد من نقد من المستاجر له بالاجل المدة فان جمع بينهما البيع الا ان يملك  
 ما يخص فاعله ان يكون من المال القوي كاذان ونحوه ويبيع على الحيازة وكره  
 اكل اجرة وان استاجر على رعي غنم يجوز من صومعها وذلك في ارضه او من  
 منها لم يضمن وان استاجر على حمل شئ يحرم منه او اذا انفق يقوم به كغيره او يتولاه  
 الى مكان يحرمه باحراز وصحة على حال فطن محبة فيعصر شئ يكسب ويحمله ويحمله في الغنم  
 ودرسته وحمله وزحله بنقته ويحرم منه ومنطقة منطقتهم ويحوز ذلك ويحوز  
 استجارا مشهورا لشبهه من طبخ وسناب ومسدل وقاله وشئ لشربا  
 وان يضمن لغيره زحاما لغيره جلود ولا يجوز شئ من ذلك المحرم كالاستقلال  
 للزنا والسكرة والقائمة للسكرة ويجوز الاستجار ما ينطبق من خضرة ومكان ما  
 وفالقه وطائر لا حارته وامرد ويجوز للمستاجر استيفاء المنفعة بنفسه  
 ولما استاجر له ومثله ولا يجوز ما هو اكثر ضررا ولا ما يخالف ضرره فهو  
 استاجر للزراعة لا يملك الغرض والنبات والمستاجر لها يملكه والزرع كمنطقتهم  
 لا يملكه الا من له ملكه ولا يملكه ولا يملك الغنم ولا يملك الحديق  
 وان زاد على ما استاجر له او الى مكان جاوره فعليه للزراعة وضمن  
 بالتلف ويلزم الموهو كالتكليف من استيفاء المنفعة من الرجل والبرد عنه  
 والسرقة والحكماء والتجار والزمام والقبول وشئ الحامل والزرع والخط وعما  
 الذار وما هو من مصلحته من بيت خلا ومطبخ ومقيم وكل ما هو من مصالح الحمام والقرن  
 حتى المكنن وبيت الخطب والزرع وسلم طنقه ونحوها والمفتاح والباب ونحو ذلك  
 واحكم بانه عقد لا يبر من الطرفين لا املك احدهما شيئا فان سخط المستاجر  
 او لم يكن يملكه ما استاجر به كله وان سخط الموهو او حوله او لم يفرغ له  
 سقطت الاجرة ولو سكن بعض المدة او انتفع وان هرب وترك الدابة ينفق

عليها

ولا بد من نقد من المستاجر له بالاجل المدة فان جمع بينهما البيع الا ان يملك  
 ما يخص فاعله ان يكون من المال القوي كاذان ونحوه ويبيع على الحيازة وكره  
 اكل اجرة وان استاجر على رعي غنم يجوز من صومعها وذلك في ارضه او من  
 منها لم يضمن وان استاجر على حمل شئ يحرم منه او اذا انفق يقوم به كغيره او يتولاه  
 الى مكان يحرمه باحراز وصحة على حال فطن محبة فيعصر شئ يكسب ويحمله ويحمله في الغنم  
 ودرسته وحمله وزحله بنقته ويحرم منه ومنطقة منطقتهم ويحوز ذلك ويحوز  
 استجارا مشهورا لشبهه من طبخ وسناب ومسدل وقاله وشئ لشربا  
 وان يضمن لغيره زحاما لغيره جلود ولا يجوز شئ من ذلك المحرم كالاستقلال  
 للزنا والسكرة والقائمة للسكرة ويجوز الاستجار ما ينطبق من خضرة ومكان ما  
 وفالقه وطائر لا حارته وامرد ويجوز للمستاجر استيفاء المنفعة بنفسه  
 ولما استاجر له ومثله ولا يجوز ما هو اكثر ضررا ولا ما يخالف ضرره فهو  
 استاجر للزراعة لا يملك الغرض والنبات والمستاجر لها يملكه والزرع كمنطقتهم  
 لا يملكه الا من له ملكه ولا يملكه ولا يملك الغنم ولا يملك الحديق  
 وان زاد على ما استاجر له او الى مكان جاوره فعليه للزراعة وضمن  
 بالتلف ويلزم الموهو كالتكليف من استيفاء المنفعة من الرجل والبرد عنه  
 والسرقة والحكماء والتجار والزمام والقبول وشئ الحامل والزرع والخط وعما  
 الذار وما هو من مصلحته من بيت خلا ومطبخ ومقيم وكل ما هو من مصالح الحمام والقرن  
 حتى المكنن وبيت الخطب والزرع وسلم طنقه ونحوها والمفتاح والباب ونحو ذلك  
 واحكم بانه عقد لا يبر من الطرفين لا املك احدهما شيئا فان سخط المستاجر  
 او لم يكن يملكه ما استاجر به كله وان سخط الموهو او حوله او لم يفرغ له  
 سقطت الاجرة ولو سكن بعض المدة او انتفع وان هرب وترك الدابة ينفق

ولا بد من نقد من المستاجر له بالاجل المدة فان جمع بينهما البيع الا ان يملك ما يخص فاعله ان يكون من المال القوي كاذان ونحوه ويبيع على الحيازة وكره اكل اجرة وان استاجر على رعي غنم يجوز من صومعها وذلك في ارضه او من منها لم يضمن وان استاجر على حمل شئ يحرم منه او اذا انفق يقوم به كغيره او يتولاه الى مكان يحرمه باحراز وصحة على حال فطن محبة فيعصر شئ يكسب ويحمله ويحمله في الغنم ودرسته وحمله وزحله بنقته ويحرم منه ومنطقة منطقتهم ويحوز ذلك ويحوز استجارا مشهورا لشبهه من طبخ وسناب ومسدل وقاله وشئ لشربا وان يضمن لغيره زحاما لغيره جلود ولا يجوز شئ من ذلك المحرم كالاستقلال للزنا والسكرة والقائمة للسكرة ويجوز الاستجار ما ينطبق من خضرة ومكان ما وفالقه وطائر لا حارته وامرد ويجوز للمستاجر استيفاء المنفعة بنفسه ولما استاجر له ومثله ولا يجوز ما هو اكثر ضررا ولا ما يخالف ضرره فهو استاجر للزراعة لا يملك الغرض والنبات والمستاجر لها يملكه والزرع كمنطقتهم لا يملكه الا من له ملكه ولا يملكه ولا يملك الغنم ولا يملك الحديق وان زاد على ما استاجر له او الى مكان جاوره فعليه للزراعة وضمن بالتلف ويلزم الموهو كالتكليف من استيفاء المنفعة من الرجل والبرد عنه والسرقة والحكماء والتجار والزمام والقبول وشئ الحامل والزرع والخط وعما الذار وما هو من مصلحته من بيت خلا ومطبخ ومقيم وكل ما هو من مصالح الحمام والقرن حتى المكنن وبيت الخطب والزرع وسلم طنقه ونحوها والمفتاح والباب ونحو ذلك واحكم بانه عقد لا يبر من الطرفين لا املك احدهما شيئا فان سخط المستاجر او لم يكن يملكه ما استاجر به كله وان سخط الموهو او حوله او لم يفرغ له سقطت الاجرة ولو سكن بعض المدة او انتفع وان هرب وترك الدابة ينفق

باسم السبق والري

وهو جازي لا يحمل على دواب واقدام وسفن ومزاريق ولا يجوز لغيره الا  
 في الخيل والابل والسهم بشروط الاول تعين المركوب والثاني  
 للراكب وفوس النامي كونا للمركوب والثالث من نوع واحد للراكب  
 تحدد بالمسافة والغاية ومدى الجهد الذي ياجتهد به العادة السراع كون  
 الهوض معلوما الخامس ان يخرج من شبه الفان فان كان الحمل من غير  
 الامام او غيره او من احدها على من سبق احده فانه يجوز وان كان من  
 لم يجز الا بحمل واحد لكل واحد الفسخ تام لا يظهر لاحده فضل فحوز له فقط  
 والسبق في الخيل يكون وفي حمل الاغنام والابل بالثقل ويجوز جلد حب  
 وصل في المناسلة ويعتبر لها ان يكون على من حسن الرمي ومعرفة عدد  
 الرشق والاصابة ومعرفة الرمي ومعرفة قدر القرض وطول وعرضه وسلكه  
 وارتفاعه وسرع جريته وحملته ومزاجته وحملته وكأبه والكل ومكانته في سماع  
 وشي ودخول تلف ومضرة وغير ذلك وان اختلف فيها في سلة واراد  
 الرجوع الى شي وجعل على ذلك شيلا اخرمه وان قال ان اكلته تهدر والا كان  
 عليه قيمة فله او قد رما اكلت لم تحترق بكمزمية ما اكل

باسم العارية

والعارية جازية في كل منفعة غير منافع بضع وسكنى لكانت وما يقع به محرم  
 ومنافع له الاستعمال فيما استعار له وسلك في غير ما هو دونه ورأى عليه  
 واكتفى بغيره من غير ان يمسك به الا في غير ما هو دونه ورأى عليه  
 محرم ولا يجزى العارية في غيرها مع بقاها واجبة وانفق ان يعبر ويؤخر  
 ويجب ضمانه بغيره اذا تعذر في ذلك وان لم يجد اضمنه ايضا ولا تستقط  
 الضمان بشرط بغيره ولا يجزى في الامن جازي التصرف في الشيء الرجوع متى

فما لم يوافق في شغل شي لا يمكن معه الذبح او يغير والله اعلم وان حمل  
 شيلا كالذي الى ارض ثبت فيها فهو له سيفا باجرة مثله وان زرع  
 ارضا واحدا زرعته وتبلى حن او تبلى او تبلى او تبلى في ارض ثبت فهو  
 لرب الارض الا ان كانت مستأجرة او مستعارة او معقونة فان باع وصلا  
 في ارضه للقبيل فقبيل اخره فصار وصلا اخره وصلا هو البايع  
 ولذلك حلت له اجرة بعد اجرة ما لم يبق له اصوله فان حمل السيل  
 رجل او لوزة او حبة من شمس ونحوه فثبت في ارض غيره فهو له  
 الزاوية بغيره وان حمل عرسه الى ارض غيره فهو له من شمس وان حمل  
 السيل ارض زيد القالية خطا في ارض غيره فثبت له ارضه فلعنه  
 الخطا على شغل غيره مع بقاها ارضه بغيره من ارضه عنه او عطاها له  
 اجرة ارضه وان باع طائفة في حصة طائفة غير فالفرض لرب البين وان  
 كان رب البين هو احد واقعه عليه فله اجرة وان كان رب البين اقعه  
 عليه فله ذلك ولا اجرة له وعليه بغيره ان فسخه فسخ اذا اختلف في  
 الرد او ادعى المالك العصب وخصه الاجارة او العارية فقول المالك كقول  
 قال بل اجرتي وعقب العقب اجرتك قل بل عرتني فوالا لقائتي فله وان  
 عكاه فله فقول رب الله اعلم باسم العصب  
 وهو محرم ويحرم رد المصوب وان عزم عليه فله او ان رد ولو كلفا فيه نفع  
 وجلد منه ويصير امر الولد والعقار بالعصب فيجب رده ويرد خمر ذي ولا  
 ولا اضمنه بائنا له واكر الكبر لا يضمن بالعصب فلا يجب رده ويجزي على  
 الصغير فيجب رده ويضمن هو وما عليه وان استعمل الكبر كرها بغيره  
 اجرة كالصغير وان غلب عن صفته لم ازاله من ملك ربه والزمن ردة ونقصه



وان خلط المعصوب متميز بخلصة ونجده وان سمر بالمسامير والاعين  
 بلزق قلعها وزكها وان عصب ارضا وزرع فيها فاخذ الزرع  
 واجترأ وان اذرك سمرها الزرع حينئذ بها اخذ بالقبه وبزكها  
 وان عرسها او يني في بلزق القاصب ازاله ذلك ويسوي الارض وارض  
 نفقها واجترأ وان خلط بالخلط جرح حيوان وخيف عليه تلزمه كتميه  
 ويلزمه وذ المعصوب بزيادة المصل والمفصله وكسبه وما ضاكة به  
 او عليه وما زاد فيه من قشر وصبيح وان عصب خافز عره او ضا  
 بغيره فزخا او نوي بغيره فخرسا احبل ذلك كله للمالك ويلزمه ضمان  
 نفقه الذي من يركه ويحل في غير ذلك من عصب نخرة والمعصوب كالسمن  
 ونسأد اللون واصف وزايد من ولد ونمته ولا يضمن نفقه الفقه بغيره  
 الاسفار وان نفقت عينه فزادت قيمته بذلك النفس لم يركه شي  
 وان جني العبد المعصوب فعلى القاصب ارض جانيه سواء كانت على سيد  
 او غيره وعلى القاصب يهدر وان خلط بما لا ينمسا ويكرهه قد يركه  
 ويبدونه وغير جنبه ونوعه يلزمه مثله من حيث شأ ويلزمه في وطئ الحد  
 والنزبه بالمهر وارض البكارة وولده رقيق وان باعها عالم بالقاصب  
 فهو مثله وللسيد ان يضمن من شاعنها ويرجع المشتري على القاصب  
 ولغير عالم لم يرجع على القاصب ويغدرى ولده ويلزمه القذا بئله وهو حر  
 وان اطعم المعصوب ربه وهو غير علم بجهده ايضا وما يركي وان اطعمه  
 لغنه من عالم يستقر الضمان عليه ولغيره الم يضمن القاصب ولا يركي  
 فايداعه عند مالكة واجاؤته له ولا استجأوه عليه وان اعاده اياه يركي  
 ويضمن المعصوب مثله ان كان متليا وبقية ان لم يكن متليا ويلزمه اجرة

لبيع

مثله

مثله من قبله ولا يضمن تصرفات القاصب العكسية بالقاصب بغيره وعباؤه  
 وشراؤه وشراؤه وكل ذلك به باطل وان اشترى به كان البيع مالا  
 وان اختلفا في قيمته او قدره يقبل قول القاصب وكل من الف مالا اشترى  
 لغنه بغيره وان فتح قفص طائر فطار او حل قيد عده او رباط فوسه فزها  
 منى وان حل وكما يبع او جامد فاذا ابتاع الشمس او حل وكما يشتد فالقمة الزرع  
 منى ويضمن ما اكلت ذابته وهي في يده وكذلك ان يربطها في قفص او قفص  
 شي فالتفتة اداقتا كلها عقور او صحت ما عقر وخرق وان الفت الزرع الى  
 دارة كوما لزمه حفظه فان عرف صاحبه يلزمه رده ويضمنه بغيره  
 وان لم يعرفه لفظه وان ليج في ملكه نارا او اطلق الما على ارضه فغدى  
 الى ملك غيره فالتفت ضمن وان اسرف او فرط او حفر بقبابه بغير القاصب  
 بغيره فالتفت له وان ما حفر مسلا وان نرس في حديد حصيرة او علق فيه  
 قند بلاه بغيره فالتفت به وان جلس في طريق واسع او مسجد او نام في الطريق  
 فالتفت به ومن وضع عند رجل نائم او نرس جرة او غيرا يمد رجل اوله او  
 انقلب فالتفت او دقن مائة لم يضمن وان كانت قبل نومه او نام عند لها  
 او يجهها بغيره وان يخرج جناحا او ميزابا الى طريق صحت ما تلف به فان  
 مال حايط فلم يهدمه حتى سقط فالتفت لم يضمن الا ان يتقدم اليه في ذلك  
 ضمن وما التفت اليه به لا اضمنه بها الا ان يكون في يد قايده او سابق  
 بغيره جانيه يد ها ونها دون رجلا ويضمن ما افسدت من الزرع  
 في حوضها ليلاما لم يضمن وان كسرت باب مجسما او فحمة هي او كسرت فهدر ولا  
 اضمنه الا ما لم يمسسها عليه اقربها او هويها او لم يردك فتيقن ويقتل  
 قول القاصب في عذر موجبه ضمان وقد يمسكلف وقيمته ومن قتل

الصالح عليه ذفعا عن نفسه لم يضمنه وإنما اتلفه من شربه وطيبه  
ومكثب وأتيت بغيره كسبه وأتيت بغيره وأتيت بغيره وأتيت بغيره  
سبل لا يضمنه ولا يضمنه فاذ ما دخل أو دخل بضمنه ولا يضمنه  
ومن كان ولا يضمنه كسبه ونجيم وكفر وندقة ويبلغ مصلحة ومعد ذلك  
ومن أعده من أجل فاح الناس لم يضمنه ما اهل بأرا ولا لبلد ويبيع فله  
أولم ادخلت سميه وأسلم في قدر وهي يدرها ولا يخرج بكسر ويغيره  
ربا ومن سقط في بحيرة أو غيره بغيره فله ما اهل به ومن سقط في  
وغيره بغيره بغيره ومن سقط في سوق أو غيره على ظهره أو  
ذاتيه لم يضمن ما خرقه من ثوب مستقبل ويضمن ثوب مسدود وأعطى  
زاهوا ولا يضمنه عنها ومن وطئ متعمدا فله ما خرقه بغيره فله  
نصف قيمته وبدايته برجلها لا شيء عليه وبدايتها وهو تركب أو قاسد  
بضمنه ومن أسك غنم بغيره فاحبته منه فتمرق ثوبه فإن لم يمه الأمانة  
فلا ضمان على الممسك والأفعل عليه نصف قيمته ومن جلد أذنة طائر غيره  
المقتوص لزمنه حفظ كسبه وما يمكنه الطائر أن لا يلزمه ومن رحد ذابه  
في نار أو أشتائه فاحرجها لم يضمنه وكذلك أن وقع طائر على جداره  
فغيره وإن طرح على سطحه جرة أو حجر أو قوس رزع فمشته الترخ لم  
يضمن ومن ترك طفلا أو غنما أو حمارا أو دابة وتلف بانه فاحبه  
بضمنه وكذلك أن فتح له باب بيت بغيره فمشته فله أو اتلف بغيره ومن  
ومن استعان بغيره في عمل متطوعا أو باجته فله لم يضمن بغيره بغيره  
أذن سيد وصيا بغيره أو وليه ومن قال لغيره اذبح ذابني أو اخرج متاعني  
أو اتلفه ففعل لم يضمنه وإن ظهر أنه لغيره فله المثلث ويبيع به على غيره

۱۱

ومن قال له اقل ما بلغ اتلف شاةك او ادخ دايتك ففعل له يصنعه فان قال  
 وتعليق له لم يضره شي الا ان يكون لا يضره نفع او دفع ضرر ففعل له كما لو امر  
 به عاقل وصغير ومن سلب تايها خاتما او سوارا او حقة ففعل له في يومه  
 او غيره لم يضره وان بردة عليه مستقصا يدا ولا يجوز اخذ عرس من ملك عز  
 وشاغ اخذ طم يطعم به وقلم من زمانه ومن ربح علم او طين رضى ماله به  
 بدال ولد الساع ولد الساع اخذ حرق من اصل بحر الاصوات في اهلها اولي  
 احده مصححه للاصل وكذا اخذ راق من عيب ونحوه لا من ايقين ونحوه  
 ولا يجوز اخذ زكوة ويحوز الدخول لملك غيره ليقاطع اخذ ما تركه  
 رغبة عنه او حقه اخذ اسلم وكذا لك حوز الدخول لقطع قطي تار خيف  
 منه التحدي كالبه او الي غيره اخذ ثوب وطائر وقع له فربح ويحوز ان دخلها  
 سوا كان ذلك دارا او ارضا وكذا لك اخذ كلاب وعشيرة يباح وما  
 يباح له اخذ من صيد ومزاج في ولد او عرس واكل من ثمر لا حائل ولا  
 ناظر ومن ارسل مع غيره مكلف طعاما او عرسا الى بيتي او عدي الى شخص  
 فلفظا ودفع الى الغير لم يضره الرضا كعبه وركبه وان ارسل مع مكلف  
 فكذلك ان لم يتعد ولم يقرط ولو كان باجرة ثمران كان ما ارسل باق اخذ  
 من دفع اليه وان اكل او اتلفه خصمه باقل قيمته كما لو اكل ناضله له فان لقوة الرضا  
 او بخلافه تصرف ومن ابدل ديارا حراما بدينهم حلالا لم يضره البديل حرم  
 عليه والمبدل على المبدل ان علم سوا كان قريبا او غيبا والله اعلم  
 بالشفعة

فمنزقار



والمحاوطة ولا يحصل فيما اتفق غير عوض والوصية والارث الباقى  
 ان يكون شقفا مشاعا من عقار ينقسم فيجب فيه الشفعة ولا يشترط  
 مقسوم محدود ولا خيار ولا فيما لا يمكن قسمته ولا يدخل البناء والعقار من  
 الارض ولا الثمن في عزمين وبنا مفرد ويحيوان وكذلك لا الثمن في زرع  
 وثمره طاهره المالك المطالبة على الموروث وقت العلم وبسقط بالتأخير الا  
 من غاير وقت القدم ولا استقطا بالاختصاص قبل البيع السرايع اخذ الجميع  
 ونسقط بطلان البعض الحاس ان يكون له ملك سابق اذا لم يعلم حتى يتابع  
 ذلك عن فله ان يتكلم من شأنه وان وقفا او هبة شققت وان مات من  
 الطلب شققتا ويأخذ بالتميز الذي وقع عليه العقد وان عجز عنه او من  
 بعضه شققت وفي الموصل اثبت له مؤجلا وان اختلفا في قدر الثمن قبل  
 قول المشتري وما وجبت شفعة لكافر على مسلم واذا باع احد الشركاء نصيبه ان  
 للمبايع ان يأخذ على قدر ملكهم فان ترك بعضهم شفعته لم يلزم بقى ان يأخذ  
 الا الكل ويبيع فان باع الشريك لاكثر من واحد فلهن له الشفعة ان يأخذ منهم  
 ولان يأخذ من احدهم ولا يفتقر في وقتها بالبيع البورديع  
 وفي ملكه وهو اثنان عجز صانع فلا يفتقر ولا يفتقر بغيره من غير مال في حيزه  
 مثلا وبما امره في حفظه فيه وان امره بحرقه فاحترق بغيره دون نصيبه ولا  
 نصيبه مثله بغيره لحاجة وبدونها وان نفاها عن اخراجها ففعل نصيبه الا ان  
 يكون نفاها عن الاخراج معه ونصيبه ان لم يعلف اليه وبما امره عند نصيبه  
 ما تركه في كفا اذا امر بحبس لا العكس ونصيبه ان دفعه الى الحاكم واجبي دون  
 من يحفظ ماله من زوجة وعبد وان اراد سفرا زدها فان لم يجد ردها  
 حكما ان كان حفظها لها والا الى حاكم او عند نفسه ونصيبه بالعقد كملوه

والمبايع ان يأخذ على قدر ملكهم فان ترك بعضهم شفعته لم يلزم بقى ان يأخذ الا الكل ويبيع فان باع الشريك لاكثر من واحد فلهن له الشفعة ان يأخذ منهم ولان يأخذ من احدهم ولا يفتقر في وقتها بالبيع البورديع

لغير

لغيره وليس يوجب وانفاق نفقة زوجه بدله وكسرخم دخله بغير تميز وحده  
 وعقد مريض وهو عتق من استعمال وشباع باذن ذم وماد امرامينا فنوله  
 مقبولة كالا مينا ولا يقبل ادعاء الرد والتلف بعد انكاره اذا ثبت بيمين  
 او اقرار ولو يمينه يرض عليه وان قال مالك عندي شي ثرا عا ذك يقبل بيمين  
 ما اودعه طفلا ويحتمون ولو بعد ردها اليها ويترى بالاولى ولا يقبض ما اودعا  
 ولو اختلفا او فرطا ومن رد الفدية على ذمها لزمه الاخذ ويحتم عليه وصحت  
 دعواه عليه بالخلع من غير ان يعرف ان يفتقر له حتى يفتقر له

باب احياء الموات

كل أرض مملوكة بحرام احد هامن مالها وماله محرر عليه ملك لا حد ليس  
 فيه انزعامة تملك بالاحياء وما مات اهلها مملك بالشراف قد ثروهم واث  
 لا تملك وما احيى ثرا لا تملك وما فيه اثار ملك اسلامي ولا يعلم له  
 مالك ولا يملك وما فيه اثار جاهلية يملك بالاحياء ويملك المسلم ما احياه من  
 ذلك ويملك الذي يما ايضا وملكه الحيا مطلقا باذن الامام وغيره في دار الاسلام  
 وغيرها ولا يملك ما قرب من الحاضر وتعلق بمصلحة ولا يملك المعادن الظاهرة  
 من شواو لم وكبرت ويحود ذلك ولا يملك الامام اقطاع الاما يصير لها من  
 ما البحر وكذا لا يملك المعادن الباطنة واذا ملك مواتا ملكه باقية من معدن  
 باطن من عين سا ومعدن جارية فلا وحطب هو احق به وبلكم بدله فضل ما  
 لهما من عيش وزرع والاحياء يحصل بالحارة وبنا حاديط وحرا لهما ان يحرقه ولم  
 يحبه لم يملك ويكون احق به وان حفر بيرا عا ليه ملك حرة با حسيه في راعا  
 وغير الحادية تملك خمسة وعشرين وان عرس شجرة في موان ملك حرة قدر  
 ما تمد على اعضاء عادة ولا امام اقطاع صوت من يحبه ويكون احق به وكذلك

والمبايع ان يأخذ على قدر ملكهم فان ترك بعضهم شفعته لم يلزم بقى ان يأخذ الا الكل ويبيع فان باع الشريك لاكثر من واحد فلهن له الشفعة ان يأخذ منهم ولان يأخذ من احدهم ولا يفتقر في وقتها بالبيع البورديع

كل من سبق الى مباح من ذلك او غيره يقضي اقطاعه فهو اقطاعه ويجوز للامام ان يحبس موانع الرعي ودواب المسلمين التي يعوقون حفظها ما لم يضر الناس ولا يملك ذلك غيره وما جاء النبي صلى الله عليه وسلم لا عليك احد بقضيه والله اعلم

باب الجحالة

وهي حائره على من لا يعرف بان يقول من رده على قول علي او غيره من اهل البيت او احاطوا بظن زيد فله كذا من فعله بعد ان بلغه الحمل الخفيف وان فعله حيا عنه كان يفتهم وان فعل قبل ذلك لم يفتهم سواء رده قبل بلوغ الحمل او بعده وان جعل مدركه الحمل في شيء اذا كان العوض معلوما بحجبه بعيد الفاعل والاطلاقه وكل نفس فان كان الفاعل لم يستحق شيئا او الجاعل بعد الشروع عليه بجملة ما جعله فيقول الجاعل على من جعل الحمل وفداه ولا يستحق من عمل الغير عملا بغير جعل شيئا الا في رد الابن فان لم يردده اثني عشر ومن خارج المصرا ليعود ويجوز جعل عيان من كل من وطئه واستحقاق مباح يستحقه او يستحق له ما يستحق من مباح ولو اخلوا من مكان سبوا اليه ومن جعل له جعل على وطئه ونحوها ولو وهبها ياء او ابراه منه فلم يكن له او كان قد نزل عنه رجحان الحمل لان الهبة والابرا في مقابله عوض لم يحصل

باب الملقط والمليق

ترها ما لم يحف عليها والاموال الملقطة ثلاثة ما لا تتبع همة واساط الناس عادة فيملك بلا تقييد الثاني ما يمنع بنفسه من صفار السباع لا اخوة المقاطعة والاصح منه من اخذه فيجب عليه تقييده ولا يملكه والثالث سائر الاموال غير المنسوبة لا ياخذها من لا من نفسه عليه ويضمن مطلقا وان عثره ويجوز لمن يامن نفسه عليها اخذها وتقييدها فان اخذها ثم عثرها

الملك

او فوط

او فوطه فيها فليحرقه وذلك لانه اقسام الاول حيوان يجر فيه بين الناس والملك والبيع وحفظ الثمن والاتفاق ويجمع به الناس ما لا يمكن سريعا غير بين الادل مصونا وسعيه وحفظه منه والتخفيف ان لم يكن السالب غير ذلك يحفظه ويغيره في محام الناس لا اذا اخل سجد نال على ما يجوز لا يملك الضباع لا يوصف سنة فتر دخلت في ملكه ولا يجوز للامتنع فله حتى يعرفهاها وكما وقد رها وحسنه وصنعها وليس ذلك عند الوجه ان لا يملكه عليها واداء صاحبها يلزم الدفع اليه بيينة والزمه به بوصف ويرد بها متصل ومنفصل وان لم يلق او تفقد قبل الحول لم يضمن وان وجد بعد من وان وصفه لثان نفسه منها وان وصفه واحد واقام الاخر بيته فهي لصاحبه البينة ويسترد من الواسف ان كان اخذها ويجوز الا لقاط لغيره ويغير من مسلم وكافر وعبد وحر وصغير وصغير وعبد وسفينة ولو لم يكن سيد عبد يعمد بحفظها وتقييدها وهي ملك لو وجد ما غير عبد للمسيك ومن اخذ ثقله او ثوبه في مسجد او حمام او قبة من خان او ثوبه من مكان نوضع الثياب في الشمس او نحو ذلك وجده غير موصوفه كان لقطه الا ان تدل القرائن الظاهرة على وضعه مكانه فان وجد ذلك كان له ومن طرح زبالته في شئ لا تتبعه الهمة ملكه من اخذه ومن ربح متاعه العجزة عن حمله ربحي اياها لا وضع عودا اليه ولا تحياه بملكه من اخذه ايضا وكذلك من ربح متاعه في البحر جوف الفرج فسخ عليه من اخرج به او قد وادى الى الساحل فاحد بملكه ومن لقط ثوبا او مقنعة وترك عليها رغبة عنه لثأته او صغيره او سبيته من يسل وجعل ولغيره وجوه بملكه اخذه وكذلك ما ترك مكان ربح بعد حصاده واخذ او سقط من خاسله



في طريقه يسلكه من اخذ ذلك وما وجد في الطريق في كل موضع من هذه الموضعين  
 ربح ولو كان ذلك كاس شرب او مقلش به من قطع من هذه الموضعين  
 او اشترى بملكه فوجد في بطنها ما لا يجوز له ان يملكه عليه ان يملكه بالحق  
 بكونه الجهر معدنه او عليه ان يملكه لقطعه كما وجد به دار وروث ويطن شيئا من هذه  
 اخرج اليه فالتوا وجره او وجد مع خفيه او هو درهما او دينار او غيره وان وجد في  
 حجره فلقطه ومن وجد في حجره او ما استوجبه لخدمته ذهب او فضة او غيرها  
 فلقطه وما وجد مقلش ربح في بيت خلاف من دراهم ونحوها بملكه وما وجد ما  
 له فيه كجره وهاشم ونحوه بملكه لقطعه وله الحق اخراجه والدرهم والدينار  
 السابطين وغيره عاينهم بان عرف صاحبه يقبضه من سوطه مكان وجد به  
 او يعرفه بعلامه بينه من ثقب ونحوه يجب رده ونحوه ولا املكه واحده  
 واهة اعم فصول اللقطه من جود ونحوه من ثوب وعقاب ونحوها  
 ولو توجس بحكمه حرمة واستلامه في بلد اسلام وكذلك يكون مسلما فيها فيه  
 مسلم وما وجد معه او تحته او قربه من مال وثياب وغيره يكون له يمينه عليه  
 يمينه والافس ببيت المال ويقدم في حصانته واجله الامين المقيم الحاضر  
 فان لقطه جماعة بعد مرأين ثم موثوق مقيم وماله بعد لبيته المال وكذلك  
 كل ما وجب له ربه ولا يقبل اقراره بكفر ولا بقر ومن اقرانه وله يلجئ به  
 نسما من مسلم ذكر كان او انثى وكان في غير دين فان بعد مدعيه بعد مر  
 ما اليه يمينه ثم يقاتل وان الحققة باليمين او باليمين ولا يقبل في القناه  
 الا الذكر الحرب في الاصابة واهة اعلم كتاب الوقف  
 ويجعل يقول صرحه وقف وجبت وسبيل وكتابته بصدق وخيرت  
 وابدت فحصل بالصرح وكتابته مقترنة بصرح او ذال عليه ويحصل بفعل

ذال عليه كمال الارض مقبلة وما ذال بالدين من غير منع وبني الارض مسجدا  
 او دارا او غيره من مساكن للاذان ويجوز سائر المارة ويشترط له شروط  
 لا يجوز له ان يملك ما لا يجوز له ان يملكه الا ان يملكه بالحق  
 كما ان يملكه بوقفه ولو حصه ساعة اصبحت وتغافا فاصح في كل منقول من  
 كل حيوان وانما ذلك وسلاح وعلى وكتب وصحف وغير ذلك ولا يصح في الزينة  
 كذا في العهد وكتاب ولا غير يمين كاحد هذين ولا ما لا يجوز سبعة كلب  
 وام ولد ولا ما لا يشفع به مع بقا عينه كالثان ومطهرهم ورياحين الباني  
 ان يكون على بر فلا يصح على كسبه وكتب نار ولا على حرثي ومزبد وغيا  
 ودرهم وكتب حجر وعزيم ورتد قد وركن ونحو ذلك ونحوه على النفس  
 وعلى الغير وليستني منه نفقته مدة حياته البالي ان يقف على معين  
 بملك فلا يصح على محمول وحيوان وعبد وملك الراعي ان يقف بخرا  
 ولا يصح حلقا بغير الموت ولا يقبض فيه قول ولا كونه متصلا بما لا ينقطع فان  
 وقف على جمعة تنقطع او على من جنة بغير من لا يجوز ولا بحسب الاتصال والاشطاع  
 ثلثة اقسام متصل ذابا بان يجعل اخيه لا يملك انقطاعه فصل الاول في قطع  
 الاخر كالاولاد ولهم يد كمالا فيصرف بعد الانقطاع الى ورثة الواقف  
 ومنقطع الاول غير منقطع الاخر كالي بيت نادر على الفقرا يفرق في الحال الى  
 من يجوز ولا يصح توقيته الا في مثل شيئا زيد سنة ثم على الفقرا ونحو ذلك وان  
 قال على الفقرا ثم على جمعة اخرى صح على الفقرا او حذم ما لم يقبل على الفقرا  
 الى بغيره مسجدا او يعبد مولدي فيكون عليه فيصح اوستة للفقرا وسبح  
 او الجهاد ونحو ذلك وان شرط الواقف ان يبيع متى شاء او يهبه او يهبه ما شاء  
 من شرطه متى احب او شرط الخيار فيه لم يصح الشرط ولا الوقف فيه صا





في غير مستغن من غيره كمن يشتري ثوبا ولا يبيع غيره في بيعه وان كانت فيه  
 له حصة في ثوبه لا يجوز الاكل منها وما اشتراه بثلثي الوقف بثلثي ثوبه لا يبيع الا بثلثي  
 غير مستغن لما وقف ويكره من بيع الوقف بهارة ما خرجت من ثوبه الى ذلك  
 ثم ان كان على مؤمرا و ذرية كانا لفاصل بينهما على شرط الوقف وان كانا على مستغن  
 او نحو ذلك بالاهم فالاهم من اموره فيقدر مخرجها من ثوبه او من ثوبه او من ثوبه  
 فان وسع عيشهم وان جعل في ثوبه او في ثوبه او في ثوبه او في ثوبه او في ثوبه  
 الكل حتى على ما طر وعامل وما يفتقر كثيرا من ظلمة زماننا من نقد به ذوي الوظائف  
 من الاطراف والمشارف والعامل الذين لا يفلحون في الرزق الا في البيع فله  
 مخرج لا يملك فاسق نظره في اذالم يبيع الوقف حاله في البيع ويكره  
 وطرا في فسخ ويشترط في الما طرا ان يكون بالفا وان جعله الوقف لغيره ونا  
 عنه وكليه ولا يبدى فيكون في ثوبه كافي في اموره فولا عليه وان جعله الصغير  
 جعل مع قولي ولا يشترط ذكورية ناطرة ولا حوسه وان جعله لغيره واحد  
 او ما دالهم لم يكن لواحد الا بعد اذ بالصف ولا الحجة منه وليس للناظر احداث  
 شروط في الوقف وامره ما يبيع عنه سوا كان حيا او غيضا او غريبا او غريبا  
 والايثار وتفضيل الاجرة في ثوبه الزرع والتمر وجميع الرزق والاختيار في  
 الزيادة والكتابة والحياطة والفرق في على المستحقين وما استأجر على فعله  
 من ذرية فيقام عليه من معلومه وان اخرج ذرية من اهل المنزل مع حكمه فمعه عده  
 بعد وفاته في بيع الاحبارة ويلزمه التخصيص وهو الذي يبيع عند تفضيل بعضه  
 ولا يشترط لصحة حكمه انما يقع في الرزق والتمر والناظر هو الذي يبيع  
 على الوقف ويملكه ويصرف ويلزمه اهل الوقف حكمه ومصلحة ومصرفه  
 واقامة حسابه ولم الاعتراض في فاسد لاني مصلحه لكل طلب صحة كتابه

يلزم

ويلزمه المالك ان يملكه البلد عليه وظرف عام والفقير انما هو من ماله عليه  
 والفقير انما هو من ماله عليه وظرف عام والفقير انما هو من ماله عليه  
 ولكن في الوقف من غير ما في شرعي وان جعله لنفسه خارجة عنه فله  
 واذا وقف شيئا واخرجه عن يد الى شخصه لم يكن له تغييره فاما وقف عليه  
 ولا يملك في مستحق فان لم يخرج من يد حاز وان الله اعلم

وهي اما بقوله معلوم ان معنى البيع بشرط لها ما يشترط له او غيرها  
 فلا يبيع او يبيع عوضه في العوض يحصل بكل ما عده هبة من فاضل ثوبه  
 وما طاعة ما يد له من ماله ارسا لهدية ونحوه كونه طاعة في بيع  
 مضمونة وسكر ركن في مرض ولا طاعة في مرض وقد ذكر من غير ذرا اذ  
 وزرع وكذا ذلك وصيا في الطعام في ذواته وختان وغيرها يحصل بالاجابة  
 والقبول واللفظ الدال عليه ودفع ما يهدى ويحوى الى الرثول وكونه  
 وتكره بالقبض ويغير للقبض اذ في الواهب ماله لم يكن لها في بدله  
 ولا الرأ القريم وتخليصه ما عليه ويبيع في كل ما يجوز بيعه من مشاع وغيره  
 ولا يبيع في مجهول وما لا يقدر على تسليمه وشروط ما في باطل ولا يجوز توقيف  
 الا في العتري ويكون له ولو رثته بعده وان شرط رجوعه عند موته صح  
 وشيخ في عطية الاولاد العتمة يبيع على نحو الميراث ومتى خص بعضهم  
 او فضل من ايد من قدره راثته جرمه ولزمه السنوية اما باعطا الاخير  
 واما بالرجوع بالكل ان كان خص او بقدر ما زاده ان فضل فان مات  
 قبل ذلك تنبذ العطية ونحوه التفضيل في الوقف وان كان واحدا  
 دون غيره وحكم بان سايرا لا قارب كالا ولاد في الخص والتفضيل

والسوية وأصح وأهنا ان يرجع في هبته وأحقه ما جازي في  
 وهبه لا ينال كالمولود له اسم وحاز له ان يأخذ من مال غيره ما شاء من  
 مال ولا اسم ومنى ما أخذ من غيره مع الحاجة وعدم الحاجة  
 ما لم يتعلق بالحاجة إلا ان يهرق بغيره ولا يصح تصرفه في ماله بغيره ولا  
 ولا أخبارة ولا عتق ولا إقرار بالتكليف وحرم عليه وعلى من جازي به في غيره  
 ولدت صارت أم ولد له ولا يلزمه قيمه ولا مهر ومنع الولد من ماله إلا  
 بدين أو قيمة مسلمة وما ثبت له في ذمته من مطلقا بغير من ولا استدانة ولا  
 عيج ولا شرك في ارض ولا مال ولا جناية ولا غير ذلك وكل ماله معه صاع  
 إلا ان يجازيها ان يعطيه وان مات لم يأخذ من تركته ولا ينفذ بموته من  
 عليه ومنع ان يتوكل في المطالبة بغير غيره وليس كالأب في ذلك أمر وحده  
 وكل صحيح هبته وعطيته من كل ماله وذلك صدقة وكذلك من مرضه غير  
 محذور على الخوف يعتبر من الثلث فان صاق عن يده بالاول فان تناوب  
 بقسم بالخاص واذا حصلت منه محاباة في بيع او غيره لو ارت يبطل بغيره  
 خاباه والله اعلم كما الوصايا وهي في خمسة من  
 كثر ماله من تركته لمن له وارث ولا يقوم بهم وارثهم منه وهي جارية مطلقا  
 بالثلث ومن لا وارث له جازي بكل ماله وان اوصى للورثة كل بقدر نصيبه  
 حازر والا فلا يجوز لو ارت بغير اجازة الورثة وهي جازي له لقرب الارث  
 وهي صحيحة من بالغ عاقل رشيد ونفع من عدل وفاسق ورجل وامره وسلم  
 وكان رشيقا واضحا من صبي حاو والعشرة ولا يصح من طفل ومجنون  
 وسكران فريش من اخر من باشارة بعد اوتراش وبخطا شهد عليه صحيح وان علم  
 ان خطه صح ونفع من هازله وان اوصى بكافة كل بقدر نفع مشاعا كان عشرة فربع

والوصايا هي التي يوصي بها المولى لغيره من ماله

ومن اوصى بغيره من ماله في خمسة وسبعة وسنوا لا يختلف القدر او اوصى  
 بغيره في غيره من ماله في خمسة وعشرين ولا يكون وصية الثاني بمطلة الوصية  
 الا بالاول الوصية في عين واحدة لحاجة كعبد او دار ثلث  
 لكل واحد ثلث فان اوصى كل شخص بثلث كل واحد لا يخرج ولا يشر  
 فان كانت معينة فان كانت مطلقة مثل ان اوصى له بقدر او ثوب  
 لا يخرج بقدر او ثوب ولا يخرج مثل ذلك كل واحد ذلك كاملا وان  
 لم يرف الثلث بالوصايا ولم يرف الورثة في ذلك كل الخاص ويحل النقص  
 على كل بقدر حصته ولو وصى لواحد بالثلث لا يخرج بالثلث لم يطل  
 وصية الثاني وصية الاول ويكون بينهما مناصفة وثلثه كل بالثلث  
 انما تاولا ريعا ريعا خمسة اجزاء ولو اوصى بالثلث والاخر بالسدس  
 بينهما اقلان وتكون اجازة الورثة تنفذ الما جعله الميت واعتاد الوصية  
 بالموت فمن كان وارثا فصار عنده غير وارث صح له وعكس تلحقا ولا يعتبر  
 الاجازة والرد بعد الموت ويعتبر قبول الموصي له بعد الموت وما قبل ذلك  
 لا يعتبر وان مات قبل موت الموصي يبطل وبعد قبل القبول والرد يقوم  
 الوارث مقامه ويثبت الملك للموصي له من حين القبول لما حصل من  
 زيادة فله جازي الرجوع في الوصية بقول كرجعت وابطلت والحيث  
 وما اوصيت به له فلان من وارث او غيره وكان بينهم وبينه اتمام  
 وباستيلا دامة ويخرج الواجبات من دين ورج وكفارة وغير ذلك  
 من ماله ولو لم يوص به في اعتبار الثلث بعد اجازة فخرج الوصايا  
 منه والله اعلم باب الموصي له لا يصح لمن لا يصح الوقف  
 الوقف عليه من كنيسة وبني كارة وبنيهم وميت ومملوك وبغيره من يصح

وهي خمسة



ومن اربع لغيره بقدر نصيبه وبقدر ما بين لا يبيع ويترجع نصيبه الى  
 الورثة ويبيع لكل من يبيع من ماله من ماله ولا يبيع نصيبه ولا يبيع نصيبه  
 واحدا من الخبز ويبيع ككاتبه ومدة بيرة وامر ولد له ولا يبيع نصيبه ولا يبيع نصيبه  
 فان اوصى له بالثلث يعق ان كان قبله وان نقص عنه يفتق ويدع اليه  
 فاضله وان مراد عنه يعق منه بقدره فان اوصى له بمعين لم يبيع نصيبه  
 يحمل موجودها وان اوصى ان يبيع بالالف يبيع في واحد بعد اخري  
 حتى ينفذ الا ان يبيع بالالف او يبيع حتى فلا ينفذ الا ان يبيع بالالف وان اوصى بحرامه  
 يتكفل اربعين من كل جانب وهذا الحكم كالوقوف كما تقدم فيه وطالبه  
 وله حان بالاسم يقسم بينها ما لم يترك ظاهرا على احدهما

باب الوصي

يبيع الا ايضا بالاموال كلها وما لا يملك تسليمه من امواله ويجوزها وحكم  
 لا يظن وليس يضرع ويعد ومركبا تحمل امنه وتجوز ابداء امواله ولا يملك  
 ان لم يخلو وما لا يملكه وان ملكه والابطال وبما فيه نفع مباح مالا يجوز بيعه  
 ككلب ودين نجس وان لم له مال غيره كان ثلثه وان كان له مال ولو قال  
 كان له كله ولا يبيع بمبته وخمر يبيع بجهول ومطلق كحيد وشاة وثوب  
 ويعطى ما يقع عليه الاسم ويعتق سائر وله عبدان فاكثر بالاسم خرج بقرعته  
 وان كان له ما اوصى به انواع يعطى ما تظهر اودته بقرعته وان كان له مباح  
 ومحرر يعطى من المباح وما استحدث من مال بعد الوصية بالثلث لم يحد  
 ثلثه وما تلف بعد ما ينفق بقدره وان اوصى بمعين كعبد معين او دار  
 يخرج من الثلث ثم تلف فهو غير مستحق غير من مال الميت وان تلف ماله غيره  
 بعد موته فهو له ومن اوصى له بهم كان له السدس وهي صحيحة بالمنفعة المفردة

من

من دار او امته وغيره بمعبره من الثلث ما اوصى الموالي  
 وهي طائفة من ماله عاقل عدل غير معتبر منها ذكوره ولا اعتبار في  
 الوصي المصنف فاصحها الى عبد وامر ولد ولا يتلوع فاصحها الى من  
 ولا يبيع الى طفل دون التمييز ولا يبيع الى فاسق وغير معتبر في الوصي الاسلام  
 فاصحها من الذي لا يملك وان اوصى الى ذمي صح وهو زناد والموصي اليه  
 فهو زالي واحد وانفس والكفر ولو اوصى الى واحد ثم بعد الى اخبر  
 لم يطل الاول ولا يجوز لكل الانفراد بالصف الى ان يجعل اليه ومن مات  
 بغير مقامه ولا بد من قبوله ويكفي على الزاخي في الحياة والموت وله  
 عزل نفسه مطلقا قبل الموت وبعدك وليس له ان يوصي بما اوصى له الا  
 ان يجعل اليه ولا يبيع ذلك الا في معلوم بمثل الوصي اليه له ولا يبيع مطلقا  
 ومقتله فان خصه بنحو لم يصب وصا في غيره واخوته له ليشترى من ماله  
 لنفسه ولا وصيه على بالغ عاقل اما الوصية على الاطفال والمجانين وقضا  
 الدين وتنفيذ الوصايا واحراج الواجبات ويصح ذلك ولو كان له  
 ولدا او والدا او غيرهما من الورثة وان اوصى اليه بغيره الثلث او مال  
 على من يشاء او لم يشأ لم يحد له اخذه لنفسه ولا يبيع اليه ولكن فان قال فرفقه  
 على الفقراء او الفقرا او الفقرا وهو منهم او ولد له خارا ان ياخذ ويعطى ولد  
 اذا كان سبلا للصفة ولو جعله لطوائف من فقير وقاري وبقية لم ياخذ  
 واحد بوصفين وما دام على صفة حوازا لا ايضا اليه ولا يجوز بيع المار  
 من دين ولا مبيع من التصرف الوصي اليه به ويجوز لمن ولد غايث عنه ان  
 يوصي اليه رجل يحفظ ماله لولده الى حضرة ما ولا يشترط اتصال الوصي  
 امين وله ان يشرع في تصرفه بالولي لشرع تصرفه ويقبل قوله في نفسه وكشفه وقدره

من اوصى له بمعين لم يبيع نصيبه

وملأهما بغنمهم وكذا في تلف وذبح ماله قبله ان ياكل عند الحاجة  
والساعا فاما الفرائض اربعة اربعة  
رغم وثلاثين وثلاثا والوارث من الذكورة عشرة اربعة وثلاثين  
واربعة وثلاثين وان علا واحد من كل جهة وابنة الام رغم وابنة الاب  
وذو الج ومولي ثلثه ومن اثلاث سبع بنت وبنتان واثر واحدة واثر واحدة  
ومولاه ثلثة ومن ثلاثة اربعة ومن اربعة ثلثة ومن خمسة اربعة ومن ستة  
كل ذي رغم فبها ثلثي الفرض فان استوعبوا المال فغيره ساقط وان  
لم يستوعبوا دفع الباقي لماء العصبية وهم عشرة ومنهم من دفع بالفرض  
المجرد ومنهم من جمع له الفرض والتعصيب او لم الاب وله ثلاثة احوال  
حاله هو وان في السدس بالفرض مع ذكر كوربة الولد وحاله هو وان  
في بالتعصيب مع عدم الولد وحاله هو وان في بالفرض والتعصيب مع  
اناث الولد الساتل اربعة وله احوال الاب الثلاثة ويريد عليه بحال اربعة  
مع الاخوة والاخوات من ابوين او اب يقاسمهم كاخ الا ان يكون الثلث  
خير له فباخذ والباقي لهم فان كان ثمة ذو فرض اخذ ثمة الحبة الا حطس  
المقاسمة او ثلث الباقي او سدس جميع المال فان لم يفضل عن الفرض غير  
السدس فهو له ويسقط سائرهم الا في الذرية زوج وام واخت وحيد  
للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف وللجد السدس ثم يقسم  
نصف الأخت وسدس الجد بينها على ثلاثة ويصح فرسقة وعشرين وان لم  
يكن فيها زوج وللأم الثلث وما بقي بينهما على ثلاثة ويصح فرسقة وهي  
الفرق والد الاب كولد الابوين معه فلاذا انفردا فان اجتمعوا عا د  
والد الابوين كجد به ثم اخذوا منهم ما صار لكل لهم الا ان يكون والد الابوين

۱۲

اختارواخذ فاختارواالصف فقط والباقي لم يالك الام ولما اخرج  
احق الي الهندس مع الدار ولد الابن او اثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات  
وانتقلت منهم ولدت الباقي في الهندس وحال في قطع التفتيش لولدها  
من قبل الاب تاخذ هي وذوالقرص منه فرضهم ثم عصبته يكون عصبته الواح  
الحذات وارثا في السدس واحد كاسا واكثر وحظ الفقه البعدا والجزء من  
الجزء ثلاث بار كان في الحذات وحظها معه وترث بالقرابين الحاسن  
البنات فلو واحدة الصف ولا تثبت فصاعدا الثلثان وبنات الابن من لبن  
مع عدمهن فان اجتمعوا شكل البنات الثلثين من كان من بنات الابن باقط ما  
لم يكن ذكر يعجزها السادسة الاخوات من الابن مثل البنات سواء الاخوات  
من الاب معهن بنات الابن مع البنات غير ان لا يعصبن الا اخوهن والاخوات  
مع البنات عصبته كاخوه يقدر على ولد الاخ ولا يعصبن السابع ولد  
الام الواحد وارث السدس والاثنان فصاعدا الثلث الحاسن الثامن  
الزوج وارث الربع مع الولد او ولد الابن والصف مع عصبها التاسع  
الزوجة وارث الثلث مع الولد او ولد الابن والربع مع عصبها العاشرة بنت  
الابن وقد ذكرت مع البنات ويسقط الحيد بالاب وكل جدي هو اقرب منه  
والحذات بالام وولد الابن بالابن واخ الابوين ثلثين وانثى والاب  
واخ الابن واخ من ابوين واخ الام بالولد ذكر كان وانثى وولد  
الابن وان وجدوا نقل شي من الفروض يكون للعصبات وان لم يكن ذو  
فرض يأخذ الكل العصبات وهم عشرة ابن وابنة وان سفل وانثى وابنة وان  
علا واخ وابنة من غيرهم وعلم وابنة كذلك وموئلي بقعة ومولاة بقعة ويعيد  
الاقرب فالاقرب ويسقط من بعد واقر بهم الابنا وابناوهم ثم الابا واباوهم

و اما بنده را از آنجا که است آنرا با جهل و بطالت از این امر آگاه گردانید و اگر کسی در میان شما  
که هر چه بگوید حق است.









وإذا وجدت يتيما فان باعه شرعا فوجدت يتيما من عبيد  
 عليه ضمان عتيق عليه وان كان المشتري ولو عليه ضمان عتيق  
 شرابه فوجد العقد منها عتيق على البايع فان علمه في ذلك فوجد  
 المجلس او الشرط والمشتري على العقد عتيق على المشتري ومن عتيق عبد من  
 نفسه او اباهم اصرح بالفرقة ونحو ذلك وعلى الاما والفرقة باقية وان قال  
 وعلى العتق وحصل تمثيله فطعن طرفه وبأقضا يوطى من لا يوطا منها ولو اظن  
 بذكر من موقوف لا قاه لا يثبت بيمينه او اقراره لا قول له قول والولد يبيع الام  
 حرته ورثا ويبيع اشتريه صا دينا والله اعلم بالاسرار البديرة  
 وهو تعليق العتيق بالثمن يبيع من تصح وصيته بلفظ العتيق والحرية  
 والتدبير وما يقرق منها ويبيع مطلقا ومقبدا بمريض ولا يسلط بالانظار  
 والرجوع والجزء بيمينه ونحوه وان غادره هو على التدبير وما ولد لامة  
 بعد تدبيره منها وله وطى التدبيره وان ولدت يوطى حكم التدبير ومن  
 انكر التدبير لم يحكم الاكثا هدين ويثبت بشاهد ويمين العبد واذا مات  
 السيد عن مدبر او مدبرة لم يخرجها عن ملكه وخزجها من الثلث بعد نصب  
 ما عليه فهو حر وغير موقوف قبل موت السيد والله اعلم

الكاتب

وهو بيع العبد نفسه بملك في يمينه وهي مستحبة لمن يعلم خيرة من كسب وامانة  
 ولا يجبر عليها ولا يبيع عتقا الا من جاز بالقصوف يقول ويصدق بلفظ الكتابة  
 ويبيع النفس بال ويغير مرضى العبد وقبوله ولا يبيع عتقا الا بعوض معلوم  
 يبيع بغير رضا عدا يعلم قدر ما يودي في كل نحو ويبيع على مال وحدهم فان  
 ادى ما لوب عليه او ابري منه يصير حرا وما وصل سايله يكون له واذا مات

نيل

قبل الا اذ ياتي في يد من يملكه واذا عجلت الكتابة قبل اهلها فانه يلزم السيد  
 الاخذ ولو كان يملك المكاتب اكلابه وشرا فقه جميع المصنفات التي تحصلت  
 المال ويصح من تزيج والتسوي والتبرج والعتق والفرص وولد المكاتبه  
 الذي ولدته حال الكتابة يبيعها وليس للسيد اخذ شي من ماله ولا يوطى له  
 على المكاتبه من شرط فان شرط جاز فان وطى فولدت منه صارت له  
 امر ولدان اذقت لعتيق بالاداء وان مات تعتيق بالاستيلاء ولا شيء عليه وان  
 باع المكاتب جاز والمشتري يعقوب مقام المكاتب اذ يبيع يوطى ولا يوطى  
 يوطى وان لم يعلم المشتري بالكتابة ثبت له الخيار وان عجز عن الاداء  
 يعقوب فاما السيد والكتابة لا رخصة من الطرفين ولا يملك خلعها خيار وليس  
 لواحد منها فسخها ولا يفسخ موت السيد ولا حقونه ولا يجر عليه ولا يوطى له  
 شاهد من يمينه ويوجب على السيد ان يعطيه ربع مال الكتابة وان شرط عليه ان  
 يسا في الزجر ولد ذلك شرط عدم السؤال وان كانت احد الشريكين بغرا دون  
 شريكه جاز وان اختلفا في قدر مال الكتابة قبل قول السيد واذا فسخ مال  
 الكتابة فوجد او بعينه معينا خيرا السيد يبرئ منه واخذ بدله ويثبت  
 الامساك مع الارش واذا اسلك المكاتب ذار حمة صح فان اذ عتيق عتقوا وان  
 زك عادوا اذ ارقا وحابر له ان ينفق ما في يده على نفسه ويكفي بالمعروف  
 مما لا عني به عنه وهي جارية كما مرتع عبده مسلما كان او كافرا

حكم امه والاولاد

صاخره الامتار ولد واذا اطلقت من سيدها ووضعت ما يثبت من خلق  
 والانسان وولد من سيدها مقطوع بحريته ولعتيق موت السيد وان لم  
 يملك غيره ولا نكاحا في يده غيره ثم ملكها حاملا فنجنتها يكون حرا وان لم





كتاب النكاح

وان زوج النكاح الصغير بغير اذن والى النكاح الصغير بغير اذن  
اماء الابكار والنسب وعبدك الصغير بغير اذن ولا يجوز  
للاوليا غير الاب تزويج كنية بغير اذن وممنوع تزويج  
واذن النسب للام والاب واذن بكبر صغره والى النكاح  
والملكته فيه كالمختار المالك الولي المعتبر فان زوجت المرأة نفسها  
لا يحكم بها والا حق بالولاية الاب وان علانته الابن وان سفلت اخوة الاب  
فان الابن تزويج الاخوة من الازواج من الابوين من ابناؤهم من الاقرب فالأقرب  
من اهل بيته على ترتيب الميراث من المولى المتمتع بغير عصباء كذا في السطحا  
او وكله كغيره كغيره فالامه سبدها فان كانت لانتى قوله كذا في الازواج  
امه والمعتقة كذا في ان لم يكن لها ولي من النسب وتعتبر في تزويجها  
وتعتبر في الولي الحرية والافاق الدين والعقل والبلوغ واعتبر الذكورية  
ومنع ما منع في الاقرب بزواج الاعداء كالو عصباء وعقاب وغيره ان لم  
كان نكاح مسلمة مطلقا ولا مسلم نكاح كافرة غير مسلمة وولي سيدة ومطلقة  
ولي الذي نكاح الذي يزوج من ذمتي واذا زوج الاعداء من غير مانع في الاقرب  
او اجني لم يحكم به ولو كل كل واحد من الاوليا بغير مقامه ولو حضر واحد  
او صنف من الزوجات او ابنته او ابنته او ولد الصغرى من زوج وان كان الموصي  
محببا ملكه كذا في تزويج من كل من اوليا استواء فيها والاولى ان يقدم الافضل  
من الاولين ومع التنازع بغير عذر وان تزوج اثنتان منها كل واحد لهما احد فان علم  
السابق بكون نكاحه صحيحا وان وقعا معا ولم يعلم السابق بغيرهما معا ولا  
كان الولي هو المتزوج كان زوج ابنة الصغير من الولاية عليها او عبد الصغير  
من امته محقق له ان يتولى بطريق العقل واذا قال السيد لامته اعتقتك وجعلت

عققتك

منك عند اقله مع العتق والنكاح وان عقد النكاح فاستحق بالولاية او اقاله  
لها وما صح قلت بل على اربعة فقط كفتحه السراج الشاذة بغير اذن  
الا ان لم يكن من السابق ذكره بالنسب عاقلين واعتبر اسلامها بالنكاح مسلم كالحاس  
الافاقه تشترط فيه بان الرجل كفوا لها ولا يشترط فيها له ولو وصفت هي والاوليا  
بغير اذن لها والافاقه الدين والمصعب والحرية ففسل والحرمة نكاحها من قبل  
محرمان ابدا ومن اربعة اقسام الاول بالفسخ الاموات والحيات من قبل  
الاب والام وان علون محرمان والبنات من خلال محرمان ومحرمان من  
محرمان وبنات الاولاد وان سفلن كذا في الاخوات من المهرات العلات  
محرمان وبنات الاخ وبنات الاخوة وبنات اولادهم وان سفلوا اولادهم  
والعلات والخالات محرمان وان علون وبناتهن حلال لى المهرات  
بالوصاع ومحرمة ما يحرم من النسب المهرات بالمصاهرة اربع  
امرات نسابة محرمان وحلال لى ابائهم وابنائهم محرمان بمقدود وبناتهم  
والربايب بنات النساء اللاتي دخلن من محرمان وبنات محرمات المصاهرة بالوطي  
الحلال وتثبت بالوطي الحرام ولا يثبت ذلك بمباشرة امرأة ونظره في حجبها  
وتخلو بالشهوة وان تلوط بعلام حرمة على نفسها ام الاخر وابنته وكل من  
حرمت بنسب او وصاع او مصاهرة او كان مكانا ذكر حرمت لابنته غير عتقه  
وخالته وامرأة زوجة ومنكوحة ابنة وابنه وكل من حرمت حرمت امه غير زوجة  
اب وابنه وامنت وام بنات اخوة وبناتهم وان سفلوا لم يصح واحد بها بعد  
الاخرى لا يصح نكاح الثانية وان اشترى اخوة زوجته وعمه او خالته  
فانه يصح ونكح الوطى مادامت الاولى في الزوجية وتنفكي عدا ولا اشترى  
اثنين بعقد صحيح فان وطى واحد منها يحرم وطى الاخرى حتى يحرم الاول

الامه المهرات من المهرات  
والربايب بنات النساء اللاتي  
دخلن من محرمان وبنات  
محرمات المصاهرة بالوطي  
الحلال وتثبت بالوطي الحرام  
ولا يثبت ذلك بمباشرة امرأة  
ونظره في حجبها وتخلو  
بالشهوة وان تلوط بعلام  
حرمة على نفسها ام الاخر  
وابنته وكل من حرمت بنسب  
او وصاع او مصاهرة او كان  
مكانا ذكر حرمت لابنته غير  
عتقه وخالته وامرأة زوجة  
ومنكوحة ابنة وابنه وكل  
من حرمت حرمت امه غير زوجة  
اب وابنه وامنت وام بنات  
اخوة وبناتهم وان سفلوا  
لم يصح واحد بها بعد الاخرى  
لا يصح نكاح الثانية وان  
اشترى اخوة زوجته وعمه او  
خالته فانه يصح ونكح الوطى  
مادامت الاولى في الزوجية  
وتنفكي عدا ولا اشترى اثنين  
بعقد صحيح فان وطى واحد  
منها يحرم وطى الاخرى حتى  
يحرم الاول







والعقوبة ولا يحل الا جابنه الى شئ من ذلك ولا يقدر في صورة واجب بل  
 في فعل وان اجب به ذمى وانصرف ويستحق الا انظر الى ما يجب منه مانع من  
 احتياط محرم او على المائدة محرم من حرم او عيب ويقدر على الشئ او لا  
 جاز ان كان فيه منكر يمكن ان الله محرم ويترك والام يحضر وان لم يعلم حتى حضر  
 يلزمه الا ان كان قد روي تصرف فان عمن فان لم يره في لم يسمعه محرم  
 الحلو وسو يترك صور حيوان ان امكن ولا يجوز الاكل بغير اذن  
 ووضع الطاهر اذن وكثرة النثار والقطا طه ويسر اعلان النكاح والقبض  
 فيه يد غير متصغ للنساء والله اعلم يا عشر  
 يلزمه المعاشرة بالمعروف وان يعطى كل واحد منها الاخر حقه من  
 سطل ولا اظهار كراهة ويجب تسليم المرأة في نيت الزوج بالعقد والطلب  
 حيث كانت حرة يمكن الاستمتاع ولا يشترط اذا كان شرط تدليس  
 وتيسر ليل او نهارا والامه ليل فقط ولا ان يستمتع بما لم يصير او يتفاد عن  
 فرض نكاح من لم يشترط بلدها ولا يجوز وطء في دبر وحسن ونفاس  
 ومجرى عليه المطاوعة عليه ويحكم بينهما لذلك ويجوز لها الاقتران لاجل  
 ذلك ويجوز على سبع امة ولا يعتق عليه ولا يقرب من حرم الابا اذ لا امة  
 الا باذن سيد ويجوز على غسل حيض ونفاس وجباية ونجاسة واحده  
 ما عافه النفس وجب عليه ان يبيت عند الحرة ليلة من اربع والامه من  
 ثمان وينعكس الباقي ما احب ويجب عليه وطء بعد كل اربع اشهر مرة ما  
 لم يكن له عذر ولا يسافر عنها اكثر من ستة اشهر فان فعلت وطلبت قدومه  
 يلزمه ذلك فان لم يقدر ما ترك الواجب عليه من اللباي بلا عذر ولا الوطى  
 الواجب بلا عذر محض لها الفسخ بجماعه وليس قوله عند الجماع ما ورد ولا كثير

في قوله لا يقرب من حرم الابا اذ لا امة  
 في قوله لا يقرب من حرم الابا اذ لا امة  
 في قوله لا يقرب من حرم الابا اذ لا امة

الكلام

الكلام حال الوطى ولا يشترط الا فرغ قلبها ونحوه الجهر من نساء وامهات  
 واحد وليس الا من هو من القود ومن استخضر عند جماع زوجته او غيرها  
 او غيرها من القود او غيرها من القود او غيرها من القود او غيرها من القود  
 يكون ولا يجمع بين زوجتين في سكن واحد الا برضاها ولا يجمع واحد تحت  
 ثوبه الا حري او غيره ولا يحدت بما حرمي بينها وله ان ينفق من الخبز ورج  
 من ثوبه وليس ان ياذن لها عذر من بعض مخارمها او موته ولا يوجب  
 زهر ولا رضاع ولا كغيره الا ما اذنه ويجب عليه نكاحا وسنن نكاحا في  
 الا سنة الدليل الامن يعيشه بالليل ولا يحد ابوا حده ولا يحد  
 من ذل ولا يجب السنوية في الوطى وتيسر لزوجته الا في ليلة واحدة  
 ليس لها من نفسها ومريضة وذميمة ولا يجوز ان يبيت في  
 بيت غيره الا الحاجة تدعو الى ذلك وان دخل او جامع في ليلتها  
 في غير القضا لها مثله ومن اشخص زوجته في سفر يكون لها حق من القسم  
 وان سافرت هي بالحاجة سقط حقها وللزوجة ان تصح حقها من القسم وان  
 للزوج والامه اخرى باذنه وتسقط عنه فيسقط ولا يجب عليه القسم  
 في ملك البين ويستحق كيف شاء واذا تزوج يقيم عندها سبعة اشهر في النكاح  
 يقيم عندها ثلثا وينقض اذا قام او زيد وله ان يخرج في ثلث القسم الى معاشته  
 وعينه ذلك وينقض بنفسه واذا انتزعت المرأة بان عصته فيما يجب عليها من  
 الوطى وعينه والحرز بغير اذنه وعدم الطاعة في كل ماله او تحبسه الى  
 الوطى مبهرمة متكررة واذا اظهر منها الشوز وعظما فان اضرته بها  
 في المضجع فان اضرته بغيره غير مبرح فان ادعى كل منها ظلم صاحبه استلها  
 احكام الى جانب تعدد شرف عليها ويلزمها الانصاف فان حرجا الى التفريق



والعداوة بحيث حلت بين رجلين حرين عدلين كمالها في رضاها بالطلاق  
 ما يربا من جمع تفرقة فروع ما جرت به العادة في مثل هذه الأمور  
 أو صفاها أو من مال أم أو مال أبيها يكون لها ليس لأحد من غيرها  
 أخذه ولا شباها منه وإنما استعير لها من الناس برؤاها إلى أبيها وليس للزوج المنع  
 من رده ولا للجب تحريم المرأة بكبره ولا قليله وليس للزوج أن يطالب بطلب  
 والله أعلم كما  
 منع صداقها ونقصه وحسنه المعصية وتكرير بعضه في كل وقت وانما  
 لمعدي ففعلت كذا الخلع ورد العوض ونقض الزوجية بالطلاق  
 ويصح الخلع من كل زوج في بيع طلاقه مسلما كان أو ذميا أو باعنا  
 محجورا وسيد عبد ويصح الخلع مع الزوج ومع الأجنبية ولو صح في بيع  
 العوض فيه من كل جابر النصف والخلع حيث عرى عن لفظ الطلاق  
 كان صحيحا لا ينقض عد الطلاق وكذلك الخلع ولا أوقع بالمعتدة من الخلع طلاقا  
 ولو واجهها به ولا يبيع شرط الرجعة فيه وإن خالها بما زاد على صداقها  
 كره وإن خالغ بغير عوض كذا إلا أن يكون طلاقا فليقع رجعا في كذا الخلع  
 بحكمه فيستحق الرجوع بغيره ومعها بأمره أو قيمته برده ويصح على منفعة  
 من سكنى الدار ورضاع ولده ويصح بالمجهول وإن لم يعلم ما له من الدار  
 فلم يكن فيها شيء كذا أهل ما يطلق عليه يسمى ذكيا برأى فيه لفظ الجمع والافتراء  
 وإذا قالت له طلقني ثلاثا أو على ألف مطلق واحدة فالطلاق واقع  
 وإنما استحق شيئا ويستحق الثلاث وإذا قال إذا أعطيتني أو متى أعطيتني  
 كذا فانت طالق كان على الشراحي وإن قالت طلقني واحدة بألف فطلقا ثلاثا  
 فإنه يستحق ومن قال طلاق فتي فانت بري من صداقها وتطلقا وتعلم غيرها

أولها

نفس عليه ولا يرجع على إلا في ثلاث خالعت زوجها في مرض موتها بالكر من  
 قدره منتهى كماله من الخالغ به أو الميراث وإذا تخالعا لفلان واحد  
 فنهى الخلع على الآخر بكل حق له عليه ويقبل من المرأة في عدم العوض  
 وقد مر وعينه كذا جيكه وإن خالغ حيلة لعدم وقوع طلاق معلق لفتا  
 ويصح حيلة بيع فإن وجدت الصفة حال المينونة لم تزوجها فلم توجد  
 الرجوع وإن وجدت ثانيا بعد الزوج طلعت إذا لم توجد حال المينونة  
 واستأجر كذا  
 الطلاق مشاح  
 الخلع من غير حاجة وهو صحيح من زوج بالغ عاقل مختار  
 من سائر الأديان كالمسيحي والمجوسي ولا يبيع في باطل ولا يبيع من  
 أو وكل فيه أو يبيع من لا يبيع منه ولا من طفل وإن طلق المهر  
 ولا يبيع من مجنون وثأيمه ومعنى عليه ومبرسم وساه وإن زال عقله  
 لم يبع بعد ربه لم يبيع طلاقا فاما من لا يعذر كالسكران ومن شرب  
 أو أكل ما يزيل عقله فإن زال عقله بحيث صار لا يدري ما يقول كذا طلاقا  
 ورد ولا يقع وكذلك طلاقه وإيلاقه وقد قد ولا يصح من مكروه  
 بغير حق ولا يبيع ويكوت مكرها ولو لم يسل العذاب إذا هده من  
 يقد على ابتاع ما هده سواء كان بتبطل أو ضربا أو حبسا أو أخذ ماله  
 أو تلافه أو ابتاع ذلك بولد أو زوجة ويصح الطلاق وكل فيه حتى الزوج  
 في نفسه وغيرها ويكون على التراخي ما لم يفسخ أو يطأ ويسر له أن يطلق الزوجة  
 واحدة إلا أن يجعل اليه وإن وكل اثنين لم يكن لواء أحدهما إلا بغيره  
 للثمة من طلاق واحدة في طهر لم يصيب فيه والبدة في حيض وطهر أصار فيه  
 بحر ويصح وأكثر الثلث ونفع ولو بكله وأحدة والأبسة والصغيرة وغيره من

أولها

في سكره أو في البهيمية  
 أو في غير ذلك من المكروه  
 أو في غير ذلك من المكروه  
 أو في غير ذلك من المكروه

نفس

فلا نسنة لها ولا بدعة وكلفا الطلاق منه شيء من لفظ الطلاق وثنا  
تصرف منه فيقع به نواه أو ليربوه ولو ما جاء أو لم يأت إلا من شيء قالوا  
أو يربد من وثنا أو مطلق من زوج كان قبله فلا يبع وأن أو نفي  
دخيل ما لم يكن يا غضب أو عند سوال ولا يبع حال عن غيره وقيمة مبرأ  
أو يفر أو يدر من يقول في جواب أو قدس في حقي طالق أو يا طالق أو يا  
طالق أو هند طالق أو اسم زوجته هند أو يا فتيل إلى الله امرأة فقال وقد  
طلق أو قبل الطالقت امرأتك فقال نعم وأراد الله الطلاق ثم قال يا  
امرأة فقال لا وأراد الله الكذب لم يبع فإن قال حلفت بالله  
بالطلاق يربى الكذب ولم يكن حلف لم يكن مهر شي وأراد الله  
بالعجبة أو الله يا العربي لم يبع وأراد الله بغيره ونواه فإنه راجع  
السراح والعراق كتابه ظاهرة ولذلك عليه وبرية وبار وشفة وجبرية  
وحره والخروج والحق يا هلك وحلي علي غار بك وتردحي مرشفت وحلفت  
للأزواج ولا سبيل يا عليك ولا سلطان والكتابة الخفية اخرجي وأدبي  
وذوقني وتجري وخليتك وأنت محلاة وأنت واحدة وكنت لي بامرأة  
واعتدي واستيري واعتزلي ووقع بالظاهرة ما نواه من نيل من واحد  
والخفية أن نواه الطلاق يبيع واحدة وإن لم يبيها شي لم يبيع وكحوط  
واشترى لم يبيع واعتدي وأقرني وبارك الله عليك وأنت سليمة وقيمتها  
لا يبع به الطلاق وعلى الحرام لا يلزم به شي وأنت على حرام كانية  
ظاهرة وأوقعه بالكايات حيث وقع أقل من ثلث رجعا وإن قال  
لها امرك سيدك كان لها أن تطلق فاحدة وثلثا ولها ذلك ما لم يبيع  
أو يطا وإن قال أخا ربي نفسك لم يكن لها أن تطلق أكثر من واحدة إلا

[illegible][illegible]

ان





والتي بعد فثالثه واذا رأت شهرتها <sup>بلا عكس</sup> ومعه بروية الناس كما اذا قال  
اذا روي وان قال سلم القدر يقع ما خرج من <sup>الطلاق</sup> وان قال بعد الاقيد  
زيد لم يقع حتى يقيد وان لم يقيد في غدره تطلق <sup>بلا عكس</sup> وان  
مات الزوج قبل فقدم له <sup>بلا عكس</sup> ما طلاق وان قال يوم يقيد من زيد فقد  
لما لم يقع الا ان يريد الوقت وان قال اليوم قد ابيع في اليوم <sup>بلا عكس</sup> وان  
وان قال اسريدي ابيعاه وقع وان اراد الحرة <sup>بلا عكس</sup> وان قال قبل  
ان انكحك يريد الايقاع او قعه وان اراد الحرة <sup>بلا عكس</sup>  
اذ لسرت ما الكور او البيرا والعين ولا ما فيه  
الميب او البهيمة لم يقع والله اعلم فصل في بيع بغير  
الزوج ولا بيع من اجنبي فاذا قال اذ ان زوج فلانة فاني طالق  
اذ ان زوجها وكذا اذا قال اذ دخلت هذه الدار فانت طالق وزوجها  
فدخلت واذا علقه الزوج على شرط لم يقع قبل وجوده واذا قال انك  
ان واذا ومن وثني واي وكلما وليس فيه ما يقتضي التكرار الا  
وكلما على التراخي اذا تجردت عنه فان اصلت بها صارت على الفور الا ان  
واذا قال كلما اكلت من ثمانه فانت طالق وكلما اكلت نصف ثمانه فانت طالق  
فانت ثمانه فطلق ثلثا وان جعل مكانا ان تطلق اثنتين وان علق على  
صفان ثلث فاجتمعت في عين واحد تطلق ثلثا وان قال ان لم اطلقك  
فانت طالق لم تطلق الا في اخر جرس جوده اسبقها وموت وان قال من لم  
اطلق او اي وقت لم اطلقك فانت طالق فخص ومن يمكن طلاقا فيه يقع وان  
قال كلما اطلقك ومعنى من بيع الثلاث في مخرج العقاب عشره تعليم  
بالحض واذا قال ان حضت فباولم وان باين لم يقع واذا حضت

[illegible]

امیر ارسلان خان صاحب و اولاد اربعہ کے لیے دارالافتاء  
دکن فوجیہ دارالافتاء دکن فوجیہ دارالافتاء دکن فوجیہ







با حبيبه محمد صلى الله عليه وآله وسلم  
 وفي قربة حب النبي والاعتقاد ولا  
 او مشاعه مال غيره منع كل من لا  
 والله اعلم بالصواب

بعد الزنكول اقل من ثلث والعبد واحدة بغير  
فاذا امت في العدة ونقضت او كرهت وهي نفقة  
والا يكون ولا يحصل الا اذا شاع بلفظ نراحت  
ورددتها وامسكتها ونكحت وتزوجتها ولو كان  
ولا وصافا ولا وصفا ولم لا طلق ولا طلقا وهي جارية  
وهي جارية بالملك بالبيع او بالهبة او بالزجر او بالزجر  
وسر بها وحملها بكنف فرج ونظر اليه وقبيل وليس بشهوة ولا يحصل  
بالمن بغير شهوة ونظر مطلق واخذ وعطا ونفقة عليها واطعامها  
وطعم طعام لها ولا يصح تطبيق الرجعة بشرط وان انقضت العدة ولو كرهت  
في محرمه بائع ولا يجل وطهر الاستباح حديد ويعود حكمها على ما بقي  
من طلاقا سواء نكحت غيره او لا وان نراحت من حيث لا تعلم فانقضت  
العدة وتزوجت غيره واصابها يفرق بينهما ويرد اليه ولو بطا حتى ينقض  
عدتها فان ادعى ذلك في غير بيعة لم يصل الا ان يصدقه الزوج الثاني  
ففيحكم بما بين يمينه ولا يقبل تصديها وهي ولو كرهت بكاح الاول بغير  
عدها اذا ادعت انفصا عدتها يقبل ان كان معها الا ان تدعي الحصر  
في شهر فلا يقبل الا بيينة وحكم ان اقل ما ينقض به العدة لذى الحصر تسعة  
وعشرون يوما ولحظه واذا قالت قد انقضت عدتي فقال قد كنت

زاحك فاشكره ولم يوافقوا في افادته بحجتك فكانت وقد انقضت  
 المطلقه فلما اوانتئين من عند حجتك  
 ودناه تغيب الحشفه وقد راى ان لم تكن في  
 وملك حين ودبر نكاح فاسد وبنها ويكفي  
 صوره وان اشترى الزوج ليرحل فان  
 وانقضت عدتها وكان ذلك ممكنا يغلب  
 واعادت اليه المطلقه فلما صار ذلك رجا  
 كان طلقا اقل من ثلث ولو تزوجت غيره  
 ولا يحتمل على اي بطلان قبل الدخول وبعض  
 بنقضه وقد مر على بعض فقهاء اعلم  
الادلة

وهذا الحلف على ترك الوطى ويشترط له اربعة شروط الاول ان يحلف  
بالصفة من صفاته فهو مؤبد لذلك فان حلف بطلاق او عتق او غير  
لهما حيلة سوى الساب ان يحلف على ترك الوطى في القبل فان تركه  
من غير حلف لم يكن مؤبدا ولا يكون مؤبدا بالحلف على ترك وطي الدبر  
ودون الفرج ونحو ذلك الساب ان يحلف على الكفر من اربعة اشياء او حلف  
على شرط يتحقق او يكذب على الظن انه لا يوجد في اقل منها وفيها لا يوجد  
دونا او حلف على ذم لا يكون به مؤبدا الدابع ان يكون من زوج  
ملكه اجماع ويلزمه الكفاة بالبحث ولا يعتبر اسلامه ولا هيبته ولا  
ولا عده ممرضة ولا يصح من عاجز عن الوطى ولا صبي ولا محمول ولا صحيح  
من كل هذه وجبة مسلمة كانت او ذميمة حرة كانت او امته وملاسه في حبر



والله اعلم بالصواب فان الحكماء قد اختلفوا في ذلك  
فان قيل قد قيل من عنة او غيرا اجابوا بان الحكماء قد اختلفوا في ذلك  
انفكحت فان عرا حيا او كذا استوفت  
او غير مما يمنع الوطني او كذا طلبا لغيره  
بان يقول متى قدمت جانتك ومنى فلهذا  
طعام وتو من نفاس ومنى جامع انك من  
في ذلك فبعض الحقة في نسج لا بوطي في  
ونفاس واخر امر وصيام فان لم يطا وان  
نعمه بمر بالطلاق فان لم يفعل حبس ويصنف في  
الحاكم والله اعلم **باب النفقة**  
يصح طلاق من كل امر ووجه وهو ان يشترط امراته او عضوا  
من حجره عليه او بها او بعضهما كانت على كظم ابي او اخي او كذا  
او بدك او ظهرك وسواك من حجره عليه من السب او الرضا  
كاي فكل ذلك الا ان يريد الكرامة او حرمة ويكسر في ذلك وكذلك من  
اي لا كظم ابي او اخيه وكذا ان است على حرام اذا لم يرد الطلاق ولا يصح  
من امه وامر ولد ويصح محلا بشرط ومطلقا وموقفا ولا يجوز وطى الطلاق  
من قبل النكاح ويصح عليه اللعان بالهود ويصح انه الوطني وله طلاق فلا كراه  
وان عا دفت زوجها لم يطاها حتى يكسر وان كرم الطاهر قبل التكفير  
كفارة واحدة كالزنا من نسائه بكلمة واحدة وكفارة الظاهر ونكاحها  
الترتيب فيجب العلق فان لم يجد يصوم شهرين متتابعين فان لم يستطع يطعم  
ستين مسكينا فمن قدر على العلق بماله تركه واملأه بحصيل ما هو فاضل عن

نفاس

كفاية في فوائده من سيرة على الدوام من فوائده الفقهية والاشعرية في فوائده  
بحاج الى الشريعة ووطى ان لا يحتاج الى سفاهة وذاتها في الحكماء  
وتنابحها انما هي زيادة في الحجة ولا اجزي الامور ولا اجزي  
الاشهر من الامور بالعلم والعمل وبحسب التتابع في الصوم والامتناع  
طاهر من رمضان بعد وخمس نفاس والظن شرص ويقطع  
في غير ذلك ولا يجرى في الاطعام ما يجرى في الفطن  
البراقل من مد ولا من غيره اقل من مد ولا من  
اجزاء القية وعند المساكين وعشام ولا بد  
من كفاية في فوائده والله اعلم

اي قال رجل امراته بالزنا يقطع الحد عنه لعانه ما ذكر الله تعالى في  
اللعان الا بالعربية لمن يقدر عليه فان لم يقدر فليعلم فان عرقه فليعلمه  
في سنة قبله بحضرة جماعة في وقت ومكان يعظم ويحسن الحام وعظمها  
ويحذر غيرها ويشترط لثلاثة شروط الاول ان يكون بين زوجين عاقلين  
ثانيا الصبي ولا يشترط الاسلام فالحرية والعلة لا ولا لعان يقذف اجنبية  
والعذر يقذف زوجة صفة ومجسومة ولا لعان الثاني ان يقذفها  
بالزنا لا يقذف بوطى شبهة او كراه فان قال له تزن ولكن ليس هذا الولد  
منى يكون ولده ولا لعان الثاني ان تكدبه الزوجة ويشتد كذبها الى  
انتقضا اللعان ومن مان قبل اللعان برئته صاحبه فان لاعن ونكحت هي  
لزوجها واذ اتهم اللعان بينها يجب اربعة احكام الاول سموط الحد  
ولو قد فاجل بعينه سقط الحد له الثاني العزقة فيعرف منها الثالث





















في الزهراء وحيلة حتى جعل وجيل وطرح في ما اوتارها وخامر عليه بحكمة  
 فان نزل الجاهل في الاثني الحياض من غير ان ياتى به من القائل من  
 فعل ما لا ينبغي الحياة مع بعض الاخرين في القصاص على  
 القاتل ومن لا يعقل على الامر ومن قال قاتل من القاتل لا يمكن  
 هذا امرهم ومن جاء خادما او زوجة او غيره من قتل من قتل  
 يعلم به فامره بالاكل منه ففعل لم يمتنع من قتل من قتل  
 فامره فاكله او بعضه لم يمتنع الا ان يكون قاتل القاتل  
 يقتل ان لم ياكله وهو قادر ففعله وكذلك ان قاتل القاتل  
 هو له بحيث لا يعلم انه هو او وضع له ذلك فلم ياكله فوضع له قاتل القاتل  
 له ومن اسك من قتل يقتل القاتل وحسن المسك حتى يموت ولا يترك  
 على شريك من لا يجب عليه واوجب على شريك الاب ويحق من القاتل  
 مسلما في قتل ذي ولي شرط لوجوب القصاص اربع شروط اولها ان  
 يكون القاتل مكلفا فلا يجب على صبي ومجنون ويجب على السكران ان  
 ان يكون المحقق عليه مكافيا للحيا في الدين والحريه والرق فمقتول كل مسلم  
 حر وعلمي حر وعلمي مسلم وعلمي ذمي وعلمي ولا يقتل كافرا فان قتل الكافر  
 كافرا او خبيثا ثم اسلم ومات بعد اسلامه لم يسقط القصاص فان حرمه  
 مسلم فاسلم ثم مات لم يجب القصاص ويجب ذمي مسلم ويقتل الذمي المسلم  
 وغير مقتول الذمي يخرى ولا يقتل حر العبد ولا يقتل العبد بعد وعلمي  
 مقطوع طرفه بطرفة ويحرم القصاص من العبد في النفس واجبة  
 بينهم فبادر في العبد محرر من القصاص والعفو اذا قتل الحر الذي عبد المسلم  
 وجب عليه قيمته ووجب قتله لنقص العهد ويجب القصاص لكل من الرعي على الولد

والله

والعمال والعقضاء ويقتل الذمي الا ان يملكه ويقتل القاتل بالحر  
 الثالث كون المقتول حيا في الدنيا والقصاص مخير ولا يمتنع  
 ولو ارتد بعد القتل ولو قتل ذمي الرابي مع غيره لا يوجب  
 فلا يقتل والذبول والذبول والذبول والام كالا ب و يقتل  
 الولد من شها واذ اورد القاتل شيئا من دمه او ربه وولد سقط  
 القصاص ومن قتل من قتل ذمي واذ عوانه دخل اليه لها او قاتلا  
 القاتل من القاتل فاعان نفسه بحسب القصاص والقول قول  
 المنكر فانه اعان القاتل بشرط لاستيفاء القصاص ثلاثة شروط  
 الاول ان يكون المستحق مكلفا فان كان غير مكلف حجب الحيا في ان  
 يكلف القاتل اتفاق الاوليا على استيفائه وليس للبعض استيفاءه فان  
 قاتل بمقتضى مقتضى لشركاءه حقتهم من الدية ويسقط بعضو بعضهم ولو كان زوا  
 القاتل من شريك غير مكلف استيفاء حتى يكلف وكل من وريث المال وريث  
 القصاص ومن لا وارث له وكيه الامام والله اعلم الثاني ان يكون المقتول  
 الاستيفاء من العقد ولا يقتل حامل حتى تضع وتسلمه الميا ولا يقتل منها  
 في الطرف خالي عنها والجد كالعقاص في ذلك ولا يستوفى القصاص الا  
 بمقتضى السلطان او نايبه ولا يستوفى باله كاله ويستوفى من يجب له ان  
 بالاول وكل ويستوفى القصاص من النفس بالسيف وان قتل واحد  
 جماعة يقتل لهم ان رضوا بقتله ولا يستحقون شيئا وان شأوا فمقتل  
 له يقتل الاول ومن بعد الدية وان رضي الاول بالدية يعطى ويقتل الثاني  
 وكذلك حكم الطرف فمقتل وجب مقتل العبد القصاص او دية وحبر الولد  
 في ذل ان شأوا فقتل وان شأوا احتل الدية وان شأوا فمقتل غير شي واذ اختار



































وإذا اختلفت صور

2000

حلف كاذبا عالما بكونه كاذبا ولا على شيء محرم ولا على شيء الحلف عليه شيء  
 يفتقره ولا على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره  
 ان يحلف على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره  
 الحلف على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره  
 فله يكرهها او يابسها الى الحلف وانما الحلف على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره  
 بلسان الحلف والتفكر واذا طلب الحلف على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره  
 لم يكره له الحلف وليس انما الحلف على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره  
 فانه عين صفة وكذا الحلف على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره  
 عشرة مساكين او كونهن او كونهن او كونهن او كونهن او كونهن او كونهن  
 متتابعة ان شئت الحلف وان شئت الحلف او كونهن او كونهن او كونهن او كونهن  
 وفارة واحدة فالحلف على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره  
 فان لم يكن له شبه رجح الى سبب اليمين وقام الحلف على شيء لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره  
 ثم الى تعيينه فان عدمه كره رجح الى تناول الاسم واليمين  
 كذا في اقسام شرعية وحقيقية وعرفية فالشرعية اذا حلف على ما لا  
 شرعي ولا عرفي كالصلاة والحج والصوم ينصرف الى الشرعي ويستأول  
 الصحيح منه ولا تحت بالباطل والفاسد فاذا حلف لا يفتقره ولا على شيء لا يفتقره  
 بالصلاة بغير طهرها ولا لا يصوم لا تحت بصوم اكل فيه ولا لا يصوم  
 بوجوه ولا لا تحت بيع فاسد واما الحقيقية مع الحمار فاذا حلف  
 لا ينظر السام تحت ينظر المطهر فاذا حلف على اللحم فالحل اللحم او الحرام  
 او الطحال او العلب او الكزبرة او اللوز او اللبنة او الدماغ او القاضية  
 لها حقه وكذلك الحرف وان حلف على اللبن فاكل زيدا او سنا او جينا

15

[illegible]

ان کا حلقہ الیہ مستقر الایمان ہے جس میں غرضت علیہ السلام  
و شاعری و ان کا بیان ہے کہ جو اس حلقہ میں داخل ہو  
و ان کا حلقہ الیہ مستقر الایمان ہے















حَكَرَ لِي الْوَلَدُ خَدَمًا لِي فِي بَيْتِي وَلَمْ يَكُنْ لِي خَدَمٌ مِنْ قَبْلُ  
 وَأَدَّى لِي خَدَمًا لِي فِي بَيْتِي وَلَمْ يَكُنْ لِي خَدَمٌ مِنْ قَبْلُ

1000

تاج لمرآتیه  
میرزا محمد علی  
کتابخانه

عن اوعيان كوكذا الابيض  
عن اوعيان كوكذا الابيض

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمَ يَاقُوتَ وَهُوَ أَخْلَافُهُمْ  
وَأَمَّا الْبَنَىٰ فَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ فَأَنزَلْنَاهُ فِي الْغُلَىٰ وَتَوَلَّىٰ وَخَلَّىٰ  
وَأَمَّا الْبَنَىٰ فَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ فَأَنزَلْنَاهُ فِي الْغُلَىٰ وَتَوَلَّىٰ وَخَلَّىٰ

فصل في قبول الخبز القوي الى القاع في

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

**THE**

وَمَا لِلْقَائِمِينَ مِنْ شَيْءٍ  
مَعَهُمْ لَوْ كُنُوا يَعْلَمُونَ  
وَمَنْ يَرْجُ وَآمَنَ بِالْحُكْمِ  
وَأَتَى بِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ  
مِنْ الْحَسَنَاتِ فَلَهُ أَمْثَلُ  
ذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ

سبعين الاولى فتنة التراضي فيما فيه ضرر للبلاد  
وصغنة وحماير وارض بعضها بناويين فلا خير  
في ترضيها فليقتصر لها شرعها ليس وسواها

الضرب في الماء كذا ذلك المنافع والمياه التي فيها  
الاجزاء في الماء في قسمة ولا يركب عوض ويشتق كل واحد بلسان  
الله تعالى او من ارض او من ماء او من هواء او من نور او من  
سائر الخلق

القسمة بالنسبة إلى المال أن يقسم بينهم فاذا عدلت الأسهم بعضها  
وأخرج الميراث من سهمه (الناس في السهم) لا يخرجون كأنه

*Journal of Management Studies*, 36(7), 809-826.























والله اعلم  
بما في  
الغيب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
هذا كنا لنكون من  
الغافلين

الحمد لله  
الذي هدانا  
لهذا

والله اعلم  
بما في  
الغيب

الحمد لله  
الذي هدانا  
لهذا

الحمد لله  
الذي هدانا  
لهذا

الحمد لله  
الذي هدانا  
لهذا